

عمدة السالك وعدة الناسك

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن التقيي المصري. توفاه الله تعالى بروحه
ورضوانه وأسكنه فسيح جناته. بحسنه وكرمه
واحسانه آمين والحمد لله رب العالمين

﴿ وبهامشه تعليقات لبعض العلماء الثقات ﴾
﴿ ولقد أحسن وأجاد من قال فيها ﴾

يا طالب العلم ان رمت الوصول به * لتتقطف من ثمار الفقه أقتنا
عليك بعمدة لابن التقيي سميت * تغنيك عن غيرها في الفقه تبياناً
اذ التأليف لا يحصى لها عدد * وهذه عمدة زادتك إيماناً
فاجتهد هديت لها ان كنت محتفلاً * بفقه دين وسل مولاك غفراناً
هنا كتاب لو يباع بوزنه * ذهباً لكان البائع المغبوناً

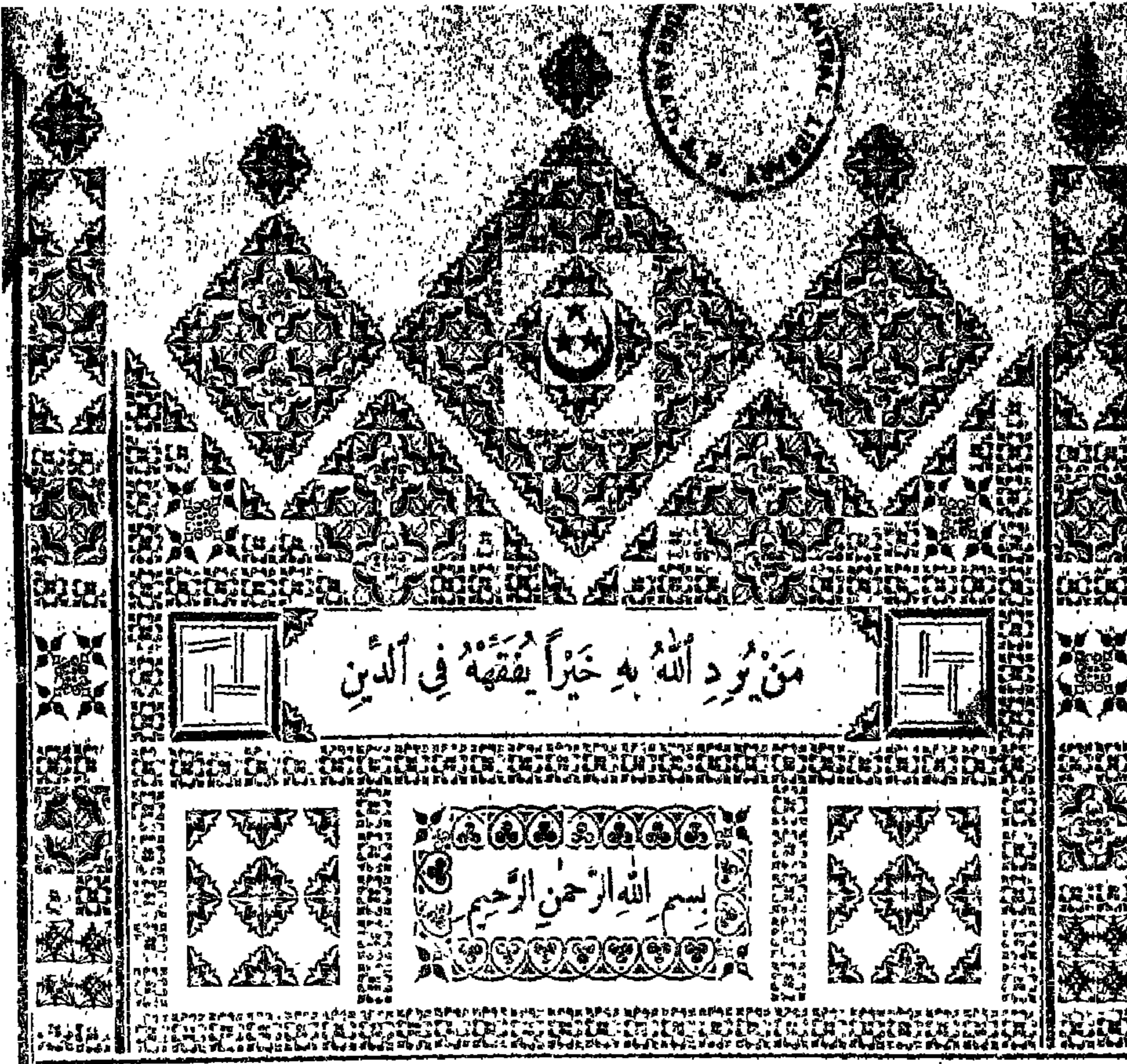
طبع بمطبعة

مطبعة الشبانى الجليلى وأولاده بمصر

رمضان - ١٣٤٤ هـ

(١) هو الشيخ
 أبو عبد الله
 بن عبد الله بن
 الوكيل بن
 السائب بن
 زيد بن
 أنس بن
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم
 نسب كساشمس الضحى
 من نوره
 وأعلى بدر التمام من نورها
 ما فيه إلهام من سيد
 حاز الفخر والمكارم
 والتقى

وشافح بن السائب
 هو الذي نسب إليه
 الامام رضي الله عنه
 لقى النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو مترعر
 وأسلم يوم بدر وولد
 إماما رضي الله عنه
 سنة خمسين ومائة بغزة
 من الشام وقيل
 بعسقلان وقيل باليمن
 ونوفى يوم الجمعة سلخ
 رجب سنة أربع ومائتين
 اه شريح الجوري
 على هذا المتن
 (٢) قوله أو بمجاوره
 أي أو تغير بمجاوره أي



مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذا مختصر على مذهب الامام
 الشافعي (١) راحة الله عليه ورضوانه أقصرت فيه على الصحيح من المذهب عند الراعي والنووي
 أو أحدهما وقد أذكر فيه خلافا وذلك إذا اختلفت تصحيحهما مقدما لتصحيح النروي فيكون مقابله
 تصحيح الراعي وسميته (عمدة السالك وعدة الناسك) والله أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل

المياه أقسام طهور وظاهر ونجس فالطهور هو الظاهر في نفسه المطهر غيره والظاهر هو الظاهر في
 نفسه ولا يطهر غيره والنجس غيرهما فلا يجوز رفع حدث ولا إزالة نجس إلا بالماء المطلق وهو الطهور
 على أي صفة كان من أصل الخلقة ويكره بالشمس في البلاد الحارة في الأواني المنطبعة وهي ما يطرر
 بالمطارق إلا الذهب والفضة ونزول بالبريد وإذا تغير الماء تغيرا كثيرا بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة
 شيء طاهر يمكن الصون عنه كدقيق وزعفران أو استعمل دون القلتين في فرض طهارة الحدث ولو أصب
 أو لنجس ولو لم يتغير لم تجز الطهارة به فان تغير بالزعفران ونحوه يسيرا أو بمجاوره (٢) كعود ودهن
 مطيبين أو بما لا يمكن الصون عنه كطحلب (٣) وورق شجر تنثر فيه وبتراب وطول مكث
 (٤) أو استعمل في الغفل كضمضة وتجديد وضوء وغسل مضمون أو جمع المستعمل فبإغراقه جازت
 الطهارة به ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة أو جنب بعد النية في دون التلقين
 فاغترف ونوى الاغتسال لم يضره والإصرار الباقي مستعملا ولو اغتسل جنبان فأكثر دفعة أو واحدا

ولو كان التغير كثيرا اه شريح ابن قاسم على متن الشيخ أبي شجاع قال الشيخ الباجوري في حاشيته عليه
 أي سواء كان التغير قليلا أو كثيرا فهو غاية في تنائه على ظهوره بظاهره ولو كان التغير بالطعم والمون الربح مما هو كذلك وظاهره وان
 حدث له اسم آخر لكن الذي ألحق عليه كلام العبادي أنه ان حدث له اسم آخر كأن أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المرقعة فذلك وهو
 الظاهر بل المتعين اه باجوري (م) قوله كطحلب يضم أوله وثانيه أو كسرهما أرضه أوله وفتح ثانيه وهو شئ أخضر يعلو الماء من
 طول المكث اه باجوري (ن) قوله مكث هو بتثنيته الميم مع سكان الكاف وفي المطلب لغة رابعة وهي فتح الميم والكاف وهو كثر
 فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها اه باجوري وجهان

والجهر موق هو خف فوق خف فان كان الأعلى قويا والأسفل مخفقا فله مسح الأعلى وان كانا قويا أو القوي الأسفل لم يكف مسح الأعلى فان وصل البالي منه إلى الأسفل كفى سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق لان قصد الأعلى فقط ويسن مسح أعلى الخنصر وأسفله وعقبه خطوطا بلا استيعاب ولا تكرار فيضع يده اليسرى تحت عقبيه ويمناه عنده أصابعه ويمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى الأصابع فان اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه محاذيا لمحل الفرض كفى وان اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف أو الباطن مما يلي البشرة فلا تمتى ظهرت الرجل بنزع أو خرق وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط

(باب أسباب الحدث)

وهي أربعة (أحدها) الخارج من قبل أو دبراً وتقبه تحت السرة مع انسداد المخرج المعتاد عيناً أو ريحاً معتاداً أو نادراً كدودة وحصة اللتي فانه يوجب الغسل ولا يتقض الوضوء بوضوءه بصورة ذلك أن ينام ممكماً مقعده فيحتمل أو ينظر بشهوة فينزل والافلوجامع أو نام مضطجعا فأنزل انتقض باللمس والنوم (الثاني) زوال عقله الا النوم قاعداً ممكماً مقعده من الأرض سواء الراكب والمستند ولوشئ لو أزيل لسقط وغيرهما فلو نام ممكماً فزال ألتباه قبل انتباهه انتقض أو بعده أو معه أو شك أو سقطت يده على الأرض وهو نام ممكن مقعده أو نعس وهو غير ممكن وهو يسمع ولا يفهم أو شك هل نام أو نعس أو هل نام ممكماً أو غير ممكن فلا يتقض (الثالث) التثاء شئ وان قل من بشرتي رجل وامرأة أجنبيين ولو بغير شهوة وقصد حتى اللسان والاشل والزائد الاسنواظرا وشعراي عضوا مقطوعا وينقض هرم وميت لا محرم وطفل لا يشتهي في العادة فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أو بشرة أو أجنبية أو محرماً لم يتقض (الرابع) مس فرج آدمي بباطن الكف والأصابع خاصة ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكر أو أنثى من نفسه أو غيره ولو من ميت وطفل ومحل جب وان اكتسى جلداً أو أشل ولو مقطوعاً ويبد شلاء (١) لا فرج بهيمة ولا برؤس الأصابع وما بينهما وحرف الكف ولا يتقض في وفاء ورءاف فوقه تنهيه متصل وأكل لحم جزور وغير ذلك ومن تيقن حدثاً وشك في ارتفاعه فهو محدث ومن تيقن طهراً وشك في ارتفاعه فهو متطهر وان يفتنهما وشك في السابق منهما فان لم يعرف ما كان قبلهما أو عرفه وكان طهراً وكان عادته تجديد الوضوء لزمه الوضوء فان لم يكن عادته تجديد الوضوء أو كان حدثاً فهو الآن متطهر ومن أحدث حرم عليه الصلاة وسجود التلاوة والشكر والطواف وحل المصحف ولو بعلاقته أو في صندوقه ومسه سواء المكتوب بين الأسطر والخواشي وجلده وعلاقته وخريطته وصندوقه وهو فيهما وكذا محرم مس وحل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره ويحل حل مصحف في أمتعة وحل حل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عاين القرآن وكتب فقه وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر ويمكن الصبي المحدث من حمله ومسه ولو كتب محدث أو جنب قرآن لم يسه ولم يحمله جاز ولو خاف على المصحف من خرق أو غرق أو برد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجباة ان لم يجد مستودعاً له كمن يتيمم ان تضر ربحه توسده وغيره من كتب العلم

(باب قضاء الحاجة)

يندب لمريد الخلا أن يقتل الالندر وستر رأسه وينحى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل شيء من عظمه فان دخل بالخطام ضم كفه عليه ويهني أعجاء الاستنجاء وبفعل عند الدخول بسم الله اللهم اني أتو ذبلك من انبث واختبائت وعند الخروج غفرانك الجنة الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويتنعم باليسار ورجا يمينه ولا يختص ذكر الدخول بالخلاء والخروج ونفهم اليسرى واليمين ونسجية ذكر الله ورسوله

(١) قوله شلاء
شلت عيذك بقا
الشين أفصح من ضد
أى بطلت حركتها
دعائية من الشا
وهو بطلان حركة
اه خضري بزيادة

البنيان بل يشرع بالصحراء أيضا ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ولا يشبه قبيل القبايل ويعتمد في
 الخوض على يساره ولا يميل ولا يتكلم فإذا قطع البول وسح يسار من دبره إلى رأسه ذكر في حق بطن
 ثلاثا ولا يبول قائما بلا عنبر ولا يستنجي بالماء في موضعه أن ثلث ترشها ولا ينقل في المراحض ولا يبعث في
 الصحراء ويستتر ولا يبول في حجر وموضع صلب ومهبرج ومتورد ومتحدث للناس وطريق وتحت
 شجرة مفردة وعد قبر وفي الماء الراكد وقيل جار ولا مستقبل الشمس والقمر (١) وبيت المقدس
 ومستدبره ويحرم البول على مطعوم وعظم وعظم وقبر وفي مسجد ولو في أثناء وتحرم استقبال القبلة
 واستدبارها يبول أو غائط في الصحراء بالاحاثل ويباحان في البنيان إذا قرب من السائر نحو ثلاثة أذرع
 ويكفي مس تقم ثلثي ذراع من جدار أو وهدة ودابة وذنبه المرنخي قبالة القبلة والاعتبار في الصحراء والبنيان
 بالذرة حيث قرب منها على ثلاثة أذرع وهي ثلثا ذراع جاز فيها والافزا في المراحض (٢) فيجوز
 مع كراهة وإن بعد جدارها أو قصر ويجب الاستنجاء من كل عين ملوثة خارجة من السبيلين لاريج وودودة
 وحصة وبعرة بالأطوبة وتكفي الاحجار ولو في نادر كدم وتعقيم بالماء أفضل ويغني عن الحجر كل جامد
 طاهر قاع النجاسة شبر محترم ومطعوم كجلد المذكي عيب للباغ فلا يستعمل ما لعنبر الماء أو نجسا أو طرأت
 نجاسة أجنبية أو أنه قل ما خرج منه عن موضعه أو عصف أو انتشر حال خروجه وحاول الألية أو الحشفة لعين
 الماء فإن لم يجاوزهما كفي الحجر ويجب إزالة العين واستيناء ثلاث مسحات بإبنة ثلاثة أحجار أو بحجر له
 ثلاثة أحرف وإن نقي بدونها فإن لم تنق الثلاثة وحدها لا نقا وإن باتت وندب أن يبدأ بالأول من مقام
 صفحة الجنى ويبره إلى موضعه ابتداء ثم يمس ما ثاني ثم الثالث على الصفحتين والمسربة ويجب وضعه
 ألا يوضع طاهر ثم مره وأكبره لا ستر حائضه تاليا أحد الحجر يمينه والآخر شماله ويحركها والأفضل
 تعديم الاستدبار على الوجه المذكور صححه الشيخان

(باب الغسل)

[illegible]

رفع الجنب أو الحيض أو استنساخ الصلاة ويحل شعره ثم على شفته الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً ثم تعبد
 معاطفه بذلك حبله في الحيض تبع أزاله ثم قرصه منك فإن لم يجد فطبخه غيره فإن لم يجد فطبخها فإن لم
 يجد كفي الماء وأولعت منه شيئاً الشبه عند أول غسل مفروض وتيمم شعره وبشره بالماء حتى ماتحت
 قفقه غير المحنون وما يظهر من فرج الثيب إذا قدمت حاجتها ولو أحدث في أثناءه تممه ولو قل شعره وجب
 نقضه إن لم يصل الماء إلى باطنه ومن عليه نجاسة يغسلها ثم يغسل ويكفي فمغسله في الأصح ولو كان عليها
 غسل جنبه وغسل حيض فاعتسلت لأحدهما كفي غير ما ومن اغتسل مرة واحدة بنية جنبية وجهه
 حلاً أو نية أحدهما حصل دون الآخر

(فصل) يسن غسل الجمعة والعبدن والكسوفين والاستسقاء ومن غسل الميت والمجنون والمغمى عليه
 إذا أفاقوا للإحرام ولدخول مكة المشرقة وللاوقوف بمرقة والطواف والسعي ولدخول مدينة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وبالشعر الحرام وثلاثة لرمي الجمار أيام التشريق
 (باب التيمم)

وشروط التيمم ثلاثة (أحدها) أن يقع بعد دخول الوقت إن كان لفرض أو لنفل مؤقت بل يجب نقل
 التراب في الوقت ولو تيمم شاك في الوقت لم يصح وإن صادفه ولو تيمم لقائه فحوة فلم يصلها حتى حضرت لظهور
 فله أن يصلها به (الثاني) أوقات أخرى (الثاني) أن يكون بتراب طاهر خالص مطابق له غبار ولو بغبار
 رمل لا رمل متسخ ولا بتراب مختلط بدقيق ونحوه ولا بجنب وسحابة خرف ومستعمل ودوما على
 العضو وأما تواتر عنه (الثالث) الهجر عن استعمال الماء فيه فيتيمم العاجز عن استعماله ويكون عن الأحداث
 كلها ويستباح به الجنب والحائض ما يستحيان بالمثل فإن أحدهما نجس حرم عليهما ما يحرم بالحدث والمهجن
 أسباب (أحدها) فقد الماء فإن تيقن عدمه تيمم بلا طلب وإن تردت وجوده وجب طلبه من رحله ورفقته
 حتى يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت إلا يسلم مع الصلاة ولا يجب الطلب من كل واحد بعينه بل يشاء من معه
 ماء ولو باليمن ثم ينظر حوائجه إن كان في أرض مستوية والأردن حداثوث وهو بحيث لو استغاث
 برفقته مع استغاثهم بأقوالهم وأفعالهم لأغاثوه إن لم يخف ضرر نفس أو دال أو صعب جلا صغيرا قريبا ويجب
 أن يقع الطلب بعد دخول الوقت فإن طلب في مجدد وتيمم ومكث موضعه وأراد فرضا آخر فإن لم يحدث ما يؤهم
 ماء وكان يثق بعدم الطلب الأول تيمم بلا طلب وإن لم يثق به أو وجد ما يؤهم كسحاب وركب وجب الطلب
 الآن الأمن رحله وإن تيقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتطاب والاحتشاش وهي فرق
 حد الغوث أو علم أنه يصله بخفر قريب ويجب قصده إن لم يخف ضررا وإن كان فوق ذلك فله التيمم ولكن
 إن تيقن أنه لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت
 ولو وهبه إنسان ماء أو أقرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه التيمم وإن وهبه أو أقرضه ثمنهما فلا وإن وجده الماء
 أو الدلو بياضان ثمن مثله وهو ثمنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ثمنه فأخذ من دين
 ولو مؤجلا ومؤنة سفره ذهباً ورجوعاً فإن امتنع من بيته وهو مستغن عنه لم يأخذه غصبا إلا عطش
 ولم يجد بهض ماء لا يكفي طيارته لزمه استعماله ثم تيمم الباقي فالحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب والجنب
 يبدأ بما شاء وينتهي بالتيمم على يديه (السبب الثاني) خوف عطش نفسه ورفقته وعيوان محترمه
 ولو في المستقبل ويحرم الوضوء حينئذ فيتردد لرفقته ويتيمم بلا عاة (الثالث) صغر الخوف يخاف
 معه نفسه أو عضو أو رفوات منقعة عضو أو حشوت من خوف أو زيادة من من أو تأخير البر أو شدة
 ألم أو شدة فاحشاشي عضو ظاهر ريمه فبغيره أو طيبا يقيه خيره فإن خاف من سرح ولا سائر عليه
 غملي الصحيح باقضي للمكان فلا يترك إلا ما يؤمن به تعالى الجرح وتيمم الجرح في الوجه واليدين

(١) قوله إن يصلها أي
 الظاهر لأنه لم يتيمم طأ
 قبل وقتها بل تيمم لغيرها
 في وقته وصلها هي به
 ومثلها ما لو تيمم للظهور في
 وقتها مثلاً ولم يصلها به
 حتى دخل وقت العصر
 فصلاها في وقتها به
 فانه يصح اد وحديثه
 يلغز فيقال لنا صورة
 يصح فيها صلاة بتيمم
 لم تيمم به مع أنه أيضا
 قبل دخول الوقت
 ونظمت هذا الغز بقولي
 وماتيمم صلى صلاة
 به لم يستبح في الشرع
 أصلا
 ومع هذا تيمم قبل وقت
 أجب سؤالي حبا لك الله
 فضلا اه

في وقت جواز غسل العليل فالجنب يتيمم متى شاء والحديث لا يقتضي غسل عضو حتى يشفى ولا يمسح به
 ماشاء فان جرح عضو او قتيما من ولا يجوز مسح الجرح بالماء وان لم يضره فان كان الجرح على عضو
 وجب مسحها بالتراب فان احتاج لصابون او لصوق او جيرة وجب وضعها على طهر ولا يستر الا ما لا بد منه فان
 خاف من نزحها ضررا وجب المسح عليها كلها بالماء مع غسل الصحيح والتيمم كما تقدم فان كانت في غير
 عضو التيمم لم يجب مسحها بتراب فان اراد ان يصلي فرضا آخر لم يعد الجنب غسلا وكذا المحدث وقيل
 يغسل ما بعد عليه وان وضع بلا طهر وجب التزع فان خاف فعل ما تقدم وهو آثم ويعيد الصلاة ولا يعيدان
 وضع على طهر ولم يكن في أعضاء التيمم ولا من تيمم لمرض أو جرح بلا ساتر الا من يجرحه دم كثير يخاف من
 غسله فيعيد ولو خاف من شدة البرد مرضا بما تقدم ولم يقدر على تسخين الماء وتدفئة عضو تيمم وأعاد ومن
 فقد ماء وتوبا وجب أن يصلي الفرض وحده ويعيد اذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الاعادة فلا
 يعيد اذا وجد ترابا في الخضر (وواجباته) سبعة النية فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة مفتقر
 الى التيمم ولا يكفي نية رفع الحدث ولا فرض التيمم فان تيمم لفرض وجب نية الفرضية لا تعيينه من طهر
 أو عصر بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر ولو نوى فرضا ونفلا أو يباح أو نفلا أو جنازة أو الصلاة لم
 يستبح الفرض أو فرضا فله النفل منفردا وكذا النفل قبله وبعده في الوقت ويجب قرنهما بالنفل
 واستدامتها الى مسح شيء من الوجه (الثاني والثالث) قصد التراب ونقله فلو كان على وجهه تراب فمسح
 به وألقته الریح عليه فمسح به لم يكف ولو أمر غيره حتى يمسح به وان كان قادرا على الاظهر (الرابع
 والخامس) مسح وجهه ويديه مع مرفقيه (السادس) الترتيب (السابع) كونه بضربتين
 ضربة للوجه وضربة لليدين وقيل ان أمكن بضربة كفي نخرقة ونحوها ولا يجب اتصاله باطن شعر خفيف
 (وسننه) التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور
 أصابع اليمنى سوى الإبهام ويمر بها الى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمر بها الى المرفق
 ثم يدبر بطن كفه الى بطن الذراع ويمر بها وابهامه مرفوعة فاذا بلغ الكوع مسح بطن ابهام اليسرى
 ظهر ابهام اليمنى ثم مسح اليسرى باليمنى كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح احدى الراحتين بالأخرى ويخفف
 القبار ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيهما ويجب نزع الخاتم في الثانية ولو أحدث بين النفل
 ومسح الوجه بطل ووجب أخذ ثمان ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء وبتوهم قدرته على ماء
 يجب استعماله كروية مراب أو ركب قبل الصلاة أو فيها وكات مما تعاد كتيمم حاضر لثقل الماء فان لم تعد
 كتيمم مسافر فلا وفيها ونحوه لكن يتدب قطعها ليستأنفها بوضوء وان رآه في نفل ونوى عددا أتمه
 والا فركعتين ولا يجوز بتيمم أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة وما شاء من النوافل والجنائز

(باب الحيض)

أمن سن حيض فيه المرأة استكمال تسع سنين تقريبا فلورأته قبل تسع سنين لزم من لا بدح طهر او حيض فهو
 حيض والا فلا ولا حد لآخره يمكن الى الموت وأقل الحيض يوم وإيلة وغالبه ست أو سبع وأكثره خمسة عشر
 يوما وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حدا لكثرة فتي رأته دما في سن الحيض ولو حاملا وجب
 ترك ما تركه الخائض فان انقطع لورأته قبل تسع سنين أنه غير حيض فتقضى الصلاة فان انقطع لاقاه أو أكثره أو ما
 بينهما فهو حيض وان أوزا أكثره فهي مستحاصة ولو أمكلم أو أمه كورة نكتب الفقه والمهفورة
 والكسرة حيض وان رأته رتاده أو رقا قاء ووقادسا كانا بها مجاورا لخمسة عشر يوما فينقض مجموع النساء
 عن يوم وإيلة فلهذا والثناء المتدلى كلها خمس وأقل الناس طهارة وغالبه ثلثون يوما أو أكثر من ثلثين يوما
 فان تجاوز ثلثين فهو غير حيض وان قاسم ما يمر به باجنبه ركذا السرم ويجب في دين الصلاة

ويحرم عبور المسجدان غافلت ناوليه والوطء والاستمتاع فيما بين السرة والركبة والطلاق والطهارة بنية
رفع الحدث فان اقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور المسجد ويبقى الباقي حتى تغتسل
ولو ادعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها وتغسل المستحاضة فرجها وتشدده وتصبه ثم تموضاً
ولا تؤخر بعد الطهارة الا للاشتغال بأسباب الصلاة كستر عورة وأذان وانتظار جماعة فان أخرت لغير
ذلك استأنفت الطهارة ويجب غسل الفرج وتصبه والوضوء لكل فريضة ومن به سلس البول
كالمستحاضة فيما تقدم (باب النجاسات)

والنجاسة هي البول والغائط والدم والقيح والقي والخر (١) والنبيذ (٢) وكل مسكر مائع والكلب
والخنزير وفرع (٣) أحدهما والودي والمذي وما لا يؤكل لحمه اذا ذبح والميتة الا السمك والجراد والآدمي
ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي وشعر الميتة وشعر غير المأ كولد اذا انفصل في حياته الا الآدمي ومنى الكلب
والخنزير والافحة طاهرة ان أخذت من سخلة مذ كالم تأكل غير اللبن وما يسيل من فم النائم ان كان من
المعدة بأن كان لا ينقطع اذا طال نومه نجس وان كان من اللهاوت بأن كان ينقطع فطاهر والعضو المنفصل
من الحي حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان ان كانت طاهرة كالسمك فطاهر والا كالحمار فنجس والعلقه والمضغة
ورطوبة فرج المرأة وببيض المأ كولد وغيره ولبنه وشعره ووصوفه ووبره ورشه اذا انفصل في حياته أو بعد
ذكاته وعرق الحيوان الطاهر طاهر حتى الفأرة وريقه ودمه وابن الآدمي ومنه غير نجس وكذا منى غيره
غير الكلب والخنزير وقيل نجس ولا يطهر شيء من النجاسات الا الخمر اذا تخلل والجلد اذا دبغ ونجسا (٤)
يصير حيوانا فاذا تخلل الخمر بغير القاء شيء فيها اما بنفسها أو بنقلها من الشمس الى الظل وعكسه أو بفتح
رأسها طهرت مع أجزاء البدن الملاقية لها وما فوقها مما أصابته عند الغليان وان ألقى فيها شيء فلا والدبغ هو
نزع العضلات بسكل حريف ولو نجس ولا يكفي ملح وتراب وشمس ولا يجب استعمال ماء في أثناءه لكنه
بعد الدبغ كتوب متنجس فيجب غسله بماء طهور ولا يطهر به جلد كلب وخنزير ولو كان على الجلد
شعر لم يطهر الشعر بالدبغ يعني عن قلبه وما تنجس بملاقاة شيء من الكلب والخنزير لم يطهر الا بغسله
سبعاً احداً من تراب طاهر يستوعب المحل ويجب مزجه بماء طهور ويندب جعله في غير الاخيرة ولا
يقوم غير التراب مقامه كصابون واشنان ولورأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون فلتين قبل أن
تغيب عنه نجسته وان عابت زمناً يمكن فيه ولو غابا فلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه ودخان النجاسة
نجس ويعني عن بسيره فان مسح كنبه عن تنور بخرقه يابس فزال طهر أو رطبة فلا فان خبز عليه فطاهر
وأسفل الرغيف نجس ويكفي في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء ولا يشترط سيلانه
وبول الصبية وكذا الخثي يغسل كالسكبيرة وما سوى ذلك من النجاسات ان لم يكن له عين كفي جرى الماء
عليه وان كان له عين وجب ازاله طعم وان عسر ولون ورشح ان سهلا فان عسر ازالة الرشح وحده أو اللون
وحده لم يضر بضره وان اجتمع اضر او يشترط ورود الماء على المحل لا العسر ويندب بعد طهارته غسله ثانية
وثالثة ويكفي في أرض نجسة بذات المكثرة بالماء ولا يشترط نضوبه ولو ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس
أو نار أو ريح لم تطهر حتى تغسل وكل مائع غير الماء كحل ولبن اذا تنجس لا يمكن تطهيره فان كان جافاً
كالسمن الجامد لم ينجس ما حوله والباقي طاهر وما غسل به النجاسة ان تغير أوزاد وزنه فنجس والا فلا
فان بلغ فلتين فطهر والا فحكمه حكم المحل بعد الغسل به وان كان قد حكم بطهارته فطاهر ولا فتنجس

(كتاب الصلاة)

انما تجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ثلاث ركعات على من زال اعتقه بغير نية وسر وضوء أو أدلى ريقه حتى المرنء

(١) قوله والخمر هي
المتخذة من عصير
العنب اه (٢) قوله
والنبيذ هو المسكر من
غير عصير العنب كالتمر
ونحوه قياساً على الخمر
(٣) قوله وفرع أحده
أي مع الآخر أو مع غيره
من الحيوانات الطاهرة
كالتمولد من كلب وذئب
أو من خنزير وشاة سواء
كان النجس أباً أو أما
وسواء كان ولداً أو ولداً
ولد وان سفل تغليبا
للنجاسة اه شرح
(٤) قوله ونجسا الخ
أي كالدرود المتولد من
نحو الجيف لأن للحياة
أثراً ظاهراً في درء
النجاسة اه شرح

ويؤمر الصليح بها لسمع ويضرب عليها ليعلم من شأن المسلمين وجوبها في الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو غيره من أركان الإسلام على وجهه وكان معاً من الدين بالضرورة كغيره من ركائز الصلاة واعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها وطاق (١) وقت ضرورتها لم يكفر بل يضرب عنقه ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يطأ أحد في التأخير إلا نائماً أو ناسياً ومن أخر لأجل الجمع في السفر

﴿ باب المواقيت ﴾

المكتوبات خمس (الظهر) وأول وقتها إذا زالت الشمس وآخره مصلح ظل كل شيء (٢) مثله سوى ظل الزوال (والعصر) وأوله آخر الظهر وآخره الغروب لكن إذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار وبقى الجواز (والغروب) وأوله تكامل الغروب ثم يمتد بقدر وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات متوسطة فإن أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصي وهي قضاء وإن دخل فيه فلا استقامتها إلى غيبوبة الشفق الأحمر (والعشاء) وأوله غيبوبة الشفق الأحمر وآخره الفجر الصادق لكن إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار وبقى الجواز (والصبح) وأوله الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس لكن إذا أسفر خرج وقت الاختيار وبقى الجواز والافضل أن يصلى أول الوقت ويحصل بأن يشتغل أول دخوله بالامسباب كطهارة وستر عورة وأذان وإقامة ثم يصلى ويستتني الظهر فيسن الإبراد بها في شدة الحر ببلد حار لمن يمتد إلى جماعة بعيدة وليس في طريقه كثر ظله فيؤخر حتى يصير للحيطان ظل يظله فإن فقد شرط من ذلك ندى التحجيل ولو وقع في الوقت دون ركعة والماضي خارجة فكلها قضاء أو ركعة فأكثر والماضي خارجة فكلها أداء لكن يحرم تعمد التأخير عن الوقت حتى يقع بعضها خارج الوقت ومن جهل دخول الوقت فأخبره ثقة عن مشاهدة وجب قبوله أو عن اجتهاد فلا فلا عمى أو البصير العاجز عن الاجتهاد تقليده لا القادر عليه ويجوز اعتماد مؤذن ثقة عارف وديك محرب فإن فقد الاعمى أو البصير مخبراً اجتهد بورد ونحوه وإن أمكنهما اليقين بالبصر فإن تحير أصبر واحتجى يظن أن صلياً بلا اجتهاد أعاد وإن أصاب وإن مضى من أول الوقت ما يمكن فيه الصلاة فحج أو حاضرت وجب القضاء ومتى فاتت المكتوبة بعذر ندب الفور في القضاء وإن فاتت بغير عذر وجب الفور والصوم كالصلاة ويحرم تراخي رمضان القابل ويندب ترتيب الفوائت وتقديمها على الحاضرة إلا أن يخشى فوات الحاضرة فيجب تقديمها وإن شرع في فاتتة ظاناً ساعة الوقت فإن ضيقه وجب قطعها وفعل الحاضرة ومن عليه فاتتة فوجد جماعة الحاضرة فاتتة ندب تقديم الفاتتة منفرداً ثم الحاضرة ومن نسي صلاة فأكثر من الخمس ولم يعرف غيرها لزمه الخمس وينوي بكل واحدة الفاتتة

﴿ باب الأذان والإقامة ﴾

هما سنتان في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية بحيث يظهر الشعار والأذان أفضل من الإمامة وقيل عكسه فإن أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته والرفع وكذا الجماعة الثانية لا يرفعون صوتهم ويسن للجماعة النساء الإقامة دون الأذان ولا يؤذن للفاتتة في الجديد ويؤذن لها في القديم لا يظهر فإن فاتتة صلوات لم يؤذن لها بعد الأولى وفي الأولى الخلاف ويقوم لكل واحد أو ألقاظ الأذان والإقامة معروفة ويجب ترتيبها فإن سكنت أو تكلم في أثناء طويلاً بطل أذانه فيستأنف ثم يقرأ قصر فلا وأقل ما يجب أن يسمع نفسه إن أذن وأقام لنفسه فإن أذن وأقام للجماعة وجب إسماع واحد جميعهما ولا يصح الأذان قبل الرقعة إلا الصبح فإنه يجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل ويندب الطهارة والقيام واستقبال القبلة والالتفات في الجميعتين في الأولى يمينا وفي الثانية شمالاً فيلوي عنه ولا يحول صدره وقدميه ويكره التحديق وتكرارها

(١) قوله وضاق وقت ضرورتها وهو الوقت الذي تجمع تلك الصلاة فيه اهـ شرح (٢) غالب النسخ ظل الشيء

الجنب أشد في الإقامة أعظم وأن يؤذن على موضع عال وبقرب المسجد ويجعل أصبعه في صمغيه ويرتل
الادان ويدرج الإقامة ويشترط كون المؤذن مساماً عاقلاً عيماً ذا كرا ان أذن للرجال وغيب كونه حراً عادلاً
صباحاً حسن الصوت من أقارب مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم ويكره للأعمى إلا أن يكون معه بصير ويندب
لسامعه ولو جنباً وحائضاً أو في قراءة أن يقول مثل قوله عقب كل كلمة في الحيعتين لا حول ولا قوة إلا بالله
وفي الصلاة خير من النعم صدقت ومرت في كلتي الإقامة أقامها الله وأدامها ما دامت السموات والأرض
وجعلني من صالحى أهلها فان كان مجامعاً أو على الخلاء أو مصلياً أجاب بعد فراغه ويندب للمؤذن وسامعه
بعد فراغه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت
سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه معاً محموداً المقبول وعدته

(باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة)

وطهاره البدن والملبس وان لم يتحرك بحركته وما يمسه وما موضع الصلاة فشرط لصحة الصلاة ولو قبض طرف جبل أو رطله معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته ولو تنجس بعض نياط ف صلى على موضع طاهر منه وتحرك الباقي بحركته أو على سرر قوائمه على نجس ويتحرك بحركته صحت صلاته والنجاسة غير الدم ان لم يدركها طرف يعنى عنها وان أدركها لم يعف عنها الا عن دم براغيث وقل وغيرهما مما لا نفس له سائلة يعنى عن قلبه وكثيره وان انتشر بعرق وأما الدم والقيح فان كان من أجنبي عفى عن يسيره وان كان من الصلى عفى عن قليله وكثيره سواء خرج من ثرة عصرها أو من دمر أو قرح أو فساد أو حجامه أو غيرها أو ما شاء الروح والنفاطات ان كان له رائحة كريهة فهو نجس والا فلا ولو صلى منجاسة جهلها أو نسبها ثم رآها بعد وراعه أعادها أو مهابطت ولو أصابه طين الشوارع فان لم يتحقق نجاسته فهو طاهر وان تحققها عفى عن قليله عفا وهو ما يتعدى الاحترام منه ويختلف بالوقف كأن كان أيام الأقطار ووضع من البدن والثوب ولا يعفى عن كثيره ومن عجز عن إزالة نجاسة ببذنه أو حذر في موضع نجس صلى وأعاد. ويصحني لسجوده حيث لوراد أصابها أو يحرم وضع الجهة عليها ولو عجز عن تطهير ثوبه صلى عرابا بلا إعادة ولو لم يجد الاخرى صلى فيه وان خفيت النجاسة في ثوب وحب غسله كله ولا يكتفي فان أخبره ثقة بموضعها اعتمده وان اشتبه طاهر بمنجس احتد وان أمكن طاهر بيقين أو غسل أحدهما فان تحير صلى عرابا وأعاد ان لم يكدس على ثوبه ان كان مكان وحب واد غسل ما ظنه نجسا صلى ويه ما معا أو في كل مرة وادى على بلا احتياط في كل ثوب مرة لم تصح ولو حجب المجاسة في فلاة صلى حيث شاء بلا احتياط أو في أرض صلبة أو في بيت وحب غسل السكك ولو اشتبه بينان احتد ولا تصح في متبرة علم نفسهها واختلاطها بصديد الوترى فان لم يعلم نفسهها كرهت وتصح وتكره في حمام وسلاحه وقارعة الطريق (١) ومن لثة بحريرة وكبريتة وضع مأكس وشعر وطهر الكعبة (٢) وأبى ما موجه اليه واد طاهر (٣) الا بل لا صرح به في غير ثوب وأرض وصوبه وتسيه ذكره

١٠٠ سنة العمر

[illegible]

الطريق وهي أصلا
وقيل صدره وقيل المازل
منه قال في المجموع وكله
مقارب اه والمراد نفس
الطريق اه شرح
(٢) قوله وظهر الكعبة
أى سطوحها لورود
النهي عنه في حديث
لكن سنده ليس بقوى
وقد حمله بعضهم على ما إذا
كان على طهرها وليس
شاخص من ختمها قدر ثلثي
ذراع وحينئذ يسكون
نهي تحريم لأنها لا تصح
في هذه الحالة اه شرح
(٣) قوله واعطان
الابل المراد بها المواضع
التي تقرب من مواضع
شربها تنحى إليها
الشاربة ليشرب غيرها
اه شرح
(٤) قوله بالا جماع هذا
شرح وهو في غالب
الذي ساقط اه
(٥) في نسخة الخلاصة
(٦) قوله والامة واو
ما ية وآم واد ومكاتب
ومعدة ومعلقة الخ

١٠٠

إلا في قوله لا اوجه
وكان في أي ظهرا
ولما في الكوعين
سوله تعار ولا به
في الظاهر
في

ويستقص ويتعمم فلان اقتصر فتو بان فيص معه (١) رداء أو أزار أو سزار أو بل فان اقتصر على ستر العورة جاز لكن يندب له وضع شيء على عاتقه ولو خيلا فان فقد ثوبا أو ما كان ستر بعض العورة وجب ويستتر السواكين ختافان أو ما كان أحدهما فقط تعين القبيل فان قددها بالسكينة صلى عريانا بلا إعادة فان وجد السترة في الصلاة وهي بقر به ستر ونحوه ان لم يعدل عن القبلة أو بعيدة ستر واستأنف وتندب الجماعة للمرأة ان يقف امامهم وسطهم وان أعبر ثوبه بالزمنه القبول فان لم يقبل وصلى عريانا لم تصح وان وهبه لم يلزمه القبول وسبق في التيمم مسائل فيعود مثلها هنا

﴿ باب استقبال القبلة ﴾

وهو شرط لصحة الصلاة الا في شدة الخوف ونفل السفر فالسافر التنقل راكبا وماشيا وان قصر سفره فان كان راكبا أو ما كان استقبله واتمام الركوع والسجود في محل أو سفينة لزمه وان لم يمكنه لزمه الاستقبال عند التحريم فقط ان سهل بان كانت واقفة أو ما كان انحرافه أو تحريكه أو سائر سهولة وزمها يسده وان شق بان كانت عسرة أو مقطوعة فلا يؤمى الى مقصده بركوعه وسجوده ويجب كونه أخفض ولا يجب غاية وسعه ولا وضع الجبهة على الدابة فلو تكافه جاز والماشي يركع ويسجد على الأرض ويمشي في الباقي ويشترط الاستقبال في الاحرام والركوع والسجود فقط ويشترط دوام سفره ولزوم جهة مقصده الا الى القبلة فان بلغ في اثناهما منزله أو مقصده أو بلدا ونوى الإقامة به وجب اتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض أو دابة واقفة ومن حضر الكعبة لزمه استقبال عينها فلو استقبال الحجر أو خرج بعض بدنه عنها لم تصح الا أن يتمدصف بعيد في آخر المسجد الحرام ولو قربوا لخرج بعضهم فانه يصح للمكمل ومن صلى داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو المفتوح وعقبته ثلثا ذراع تقرير يصح والا فلا وان كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل خافي أو طاري فله الاجتهاد وان وضع محرابه على العيان صلى اليه أبدا ومن غاب عنها فأخبره بما يقبل الرواية عن مشاهدته وجب قبوله وكذا يجب اعتماد محراب ببلدا قرية بكثر طارقيها وكل مكان صلى اليه النبي صلى الله عليه وسلم وضبط موقفه متعين ولا يجتهد فيه لا بنيامن لا بقياسه ويجتهد بهما في غيره من المحارب وان لم يجد من يخبره عن مشاهدته اجتهد بالدلائل فان لم يعرفها أو كان أعمى فله وان يقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد ويندب للمصلي أن يكون بين يديه سترة ثلثا (٢) ذراع أو يسطم صلى فان عجز خطا على ثلاثة أذرع فيحرم المرور حيثن و يندب دفع المار بالأسهل ويزيد قسرا الحاجة كاصائل فان مات فهدر فان لم يكن سترة أو تبعاع دعها كره المرور وليس له الدفع ولو وجد في صف فرجة فله المرور ليسترها

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة ويندب الصف الأول ونسوية الصفوف والامام أكد (٣) واتمام الصف الأول فالأول وجهة يمين الامام أفضل ثم ينوي بقلبه (٤) فان كان فريضة وجب نية فعل الصلاة وكونها فرضا وتعيينها ظهرا أو عصر أو جمعة ويجب قرن ذلك بالتكبير فيحضره في ذهنه خفا ويتلفظ به ندما ويقصده مقارنا لأول التكبير ويستصحبه حتى يفرغه ولا يجب الترنس لعدد الركعات ولا الاضافة الى الله تعالى ولا الاداء أو القضاء بل يندب ذلك وان كانت نافلة مؤقتة وجب التعيين كعيد وكسوف واحرام وسنة الظهر وغير ذلك وان كانت نافلة مطلقة أجزاء نية الصلاة لو شك بعد التكبير في النية أو في شرطها فيمسك فان ذكرها قبل فعل ركن وقصر الفصل لم تبطل وان طال أو بعد ركن قولى أو فعلى بطلت ولو قطع النية أو عزم على قطعها أو شك هل قطعها أو نوى في الركعة الاولى قطعها في الثانية أو عاقى الخروج مما يوجد في الصلاة يقينا أو توهمها كدخول زيد

(١) قوله رداء أو أزار

الرداء ما يرتدى به عما

يستر أعلى البدن وهو

مذكر ولا يجوز تأنيته

والأزار ما يستر ما بين

السرة والركبة كقفوطة

الحمام ومثله المزراه

ب ج ومنها أنه لو وجد

سترة تباع أو تؤجر

وقدر على البذل لزمه

الشراء أو الاستئجار

ولو تركه لم تصح صلاته

اه شرح

(٢) أى يكون

ارتفاعها مقداره ثلثا

الح اه

(٣) بأن يأمر

المأمومين بنسوية

الصفوف اه شرح

(٤) لأن حقيقتها

القصد فلا يكفي اللفظ

مع غفلة القلب بالاجماع

اه -

بطلت في الحال ولو أحرِمَ بالظهر قبل الزوال علما لم يشعده أو جاهلا انعقدت تقلا ولفظ التكبير متعين
 بالعريضة وهو الله أكبر أو الله الأكبر ولو أسقط حرفا منه أو سكت بين كلمتيه أو زاد بينهما أو أدا
 أو بين الباء والراء ألفا لم تنعقد فان عجز لحرس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفثيه طاقته فان لم يعرف
 العريضة كبر بأي لغة شاء وعليه أن يتعلم أن أمكنه فان أهمل مع القدرة وضاق الوقت ترجم وأعاد
 الصلاة وأقل التكبير والقراءة وسائر الأذكار أن يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع بلا عارض ومجهر
 الامام بالتكبيرات كلها ويشترط أن يكبر قائما في الفرض فان وقع منه حرف في غير القيام لم تنعقد فرضا
 وتنعقد تقلا لجاهل التحريم دون عالمه ويندب رفع يديه حذو منكبيه مفرقة الاصابع مع التكبير فان تركه
 عمدا أو سهوا أتى به في أثناء التكبير لا بعده ونكون كفاه الى القبلة مكشوفتين ويحطهما بعد التكبير
 الى تحت صدره وفوق سريره ويقبض كوعه الايسر بكفه الأيمن وينظر الى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء
 الاستفتاح وهو وجهت وجهي الى آخره ويندب ذلك لكل مصل (١) مفترض ومنفصل وقاعد وصبي
 وامرأة ومسافر لا في جنازة ولو تركه عمدا أو سهوا وشرع في التعوذ لم يعد اليه ولو أحرِمَ فأمن الامام عقبه
 آمن معهم استفتح ولو أحرِمَ فسلم الامام قبل قعوده استفتح وان قعد فسلم فقام فلا ولو أدرك الامام قائما
 وعلم مكانه مع التعوذ والفتحة أتى به فان شك لم يستفتح ولم يتعوذ بل يشرع في الفتحة فان ركع الامام قبل
 ان يتمها ركع معه ان لم يكن استفتح ولا تعوذ والاقراء بقدر ما اشتغل به فان ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته
 وان قرأ حيث قلما ركع فتخلف بلا عذر فان رفع الامام قبل ركوعه فاتته الركعة ويندب بعده أعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم ويتعوذ في كل ركعة وفي الاولى آكد سواء الامام والمأموم والمنفرد والمفترض
 والمتصل حتى الجنازة ويسر به في السرية والجهرية ثم يقرأ الفتحة في كل ركعة سواء الامام والمأموم
 والمنفرد والبسمة آتية منها ومن كل سورة غير براءة ومجرب ترتيبها وتوالها فان سكت فيها عمدا وظال
 أو قصر وقصد قطع القراءة أو حالها بذكر أو قراءة من غيرها مما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت
 قراءته ويستأنفها وان كان من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين امامه أو فتحه (٢) عليه اذا غلط
 أو سجوده لتلاوته ونحوها أو سكت أو ذكر ناسيا لم تنقطع ولو ترك منها حرفا أو تشديدا أو أبدل حرفا بحرف
 لم تصح واذا قال ولا الضالين قال آمين سرا في السرية وجهرا في الجهرية وتؤمن المأموم جهرا مقارنا
 لتأمين امامه في الجهرية وتؤمن ثانيا لفرغ فاتحته ثم يندب لامام ومنفرد في الركعة الاولى والثانية
 فقط بعد الفتحة قراءة سورة كاملة ويندب لصبح وظهر طوال المفصل وعصر وعشاء وأوسطه وهغرب
 قصاره ان رضى بطواله وأوسطه مأمومون محصورون والاحف ولصبح الجمعة لم تنزل وهل أتى والسنة
 المغرب والسنة الصبح وركعتي الطواف والاستخارة قل يا أيها الكافرون والاحلاص ويندب الترتيل
 والتدبر وكره السورة للمأموم يسمع قراءة الامام فان كانت سرية أو جهرية ولم يسمع ابعده أصم نذبت
 اليه أيضا وكذا لو كان يسمع قراءة الامام ولم يسمع على الاصح وطول الاول على الثانية ويوطأ بالسمبوق
 ركعتان فتدبرهما بعد الصلاة نذبت السورة فيهما سرا وجهرا لامام والمنفرد في الصبح والجمعة والعيد بين
 والاسنة وخسوف القمر والتراويح والوايين من الترتيل لغيره ويسري الباقي فان قضى فائتة اقبل
 والنهار ايلاجا وفائتة النهار والليل نهارا أو ليل ليل فانه يجهر بقضائها مطلقا ومن لا يحسن القاءه
 لزمه تعلمها والامرء ان يسمع من غيره فان لم يسمع ذلك لم يجز له الا أن يقرأ في البيت أو في المكنية وان
 أحسن منه لم يقرأه سمع آيات لا ينقص حروفها من حروف الله فانه يحسن سرائره لزمه سبعة أذكار
 بعد حروفها ان أحسن سمعها فله أن يقرأها في البيت أو في المكنية وان لم يقرأها في البيت أو في المكنية
 أو الآخر أتى بالبل ثم قرأها في البيت أو في المكنية

(١) سواء كان منفردا
 أو اماما أو مأموما
 باجوري
 (٢) وهو تلقينه الآية
 عند التوقف فيها
 شرح

في الركعة وشروطها ان ينصب ظهره فان ملك بحيث يخرج عن القوام او ان ينصب على الركوع
 اقرب الى الجحش من ظهره لتكبر أو غيره حتى يركع ركعة ثم ركن الركعة الركوع ان
 ينصب * ويكره ان يقوم على رجل واحدة وان يامق قدميه وان يقسم احداهما على الاخرى * وتطول
 القيام افضل من تطويل السجود والركوع * ويباح النفل قاعدا ومنطجعا مع اتعده على القيام
 ثم يركع واقله ان ينحني بحيث لو اراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلفه لم يدر * ويجب
 الطمأنينة واقلها سكون بعد ركعته وان لا يقصد بهو به غير الركوع * وأكمل الركوع ان يكبر واقفا
 يديه فيتدى الرفع مع التكبير فاذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ويمد تكبيرات الالتفات ويضع يديه على
 ركبتيه مفرقة الأصابع ومد ظهره وعنقه وينصب ساقيه ويحاذي مرقبيه عن جنبه وتضم المرأة ويقول
 سبحان ربّي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال ويزيد المنفرد وكذا الامام ان رضى المأمومون وهم محصورون
 خامسة وسابعة وتاسعة وحادي عشر ثم يقول اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي
 وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي ثم يرفع رأسه واقله ان يعود الى ما كان عليه قبل
 الركوع ويطمئن ويجب ان لا يقصد غير الاعتدال فالورفع فرعا من حية ونحوها لم يجزئه وأكمله ان يرفع
 يديه حال ارتفاعه قائما لاسمع الله لمن حمده سواء الامام والمأموم والمنفرد فاذا اتصب قائما قال ربنا لك
 الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من قلنا يزد في الركوع أهل الثناء
 والحمد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند
 ثم يسجد وشروط اجزائه ان يباشر مصلاه بجهته أو بعضها مكشوقا يطمئن وأن ينال مصلاه ثقل رأسه
 وأن تكون عجزته أعلى من رأسه وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته كركعة وعمامة وأن لا يقصد
 بهو به غير السجود وأن يضع جزأ من ركبتيه ويطون أصابع رجليه وكفه على الأرض ولو تعدل التنكيس
 لم يجب وضع ومادة ليضع الجبهة عليها بل ينخفض القدر الممكن لو عصب جبهته لجراحة عمتها وشق
 انزالها سجد عليها بلاعادة هذا اقله وأكمله ان يكبر ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأفقده دفعة ويضع يديه
 حذو منكبيه منشورة الأصابع نحو القبلة مضمومة مكشوفة ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ويرفع الرجل
 بطنه عن نخديه وذراعيه عن جنبه وتضم المرأة ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا ويزيد من قلنا يزد في
 الركوع تسبيحا كما سبق في الركوع ثم اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي
 خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين وان دعا فحسن ثم يرفع رأسه
 * ويجب الجاوس مطمئنا وأن لا يقصد برفعه غيره وأكمله ان يكبر ويجلس مفترشا يفرش يسراه
 ويجلس عاليا وينصب يمينه ويضع يديه على فخذه بقرب ركبتيه منشورة مضمومة الأصابع ويقول اللهم
 اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني واهدني وارزقني * والاقعاء ضربان أحدهما أن يضع اليديه على عقبيه
 وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو منكرب بين السجدين لكن الافتراش افضل الثاني أن
 يضع اليديه بالأرض وينصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى ثم
 يرفع رأسه مكبرا ويسن أن يجلس مفترشا جلسة لطيفة للاستراحة عقيب كل ركعة لا يعقبها تشهد
 ثم ينهض معتصما على يديه ويمد التكبير الى أن يقوم وان تركها الامام جلسها المأموم ولا تشرع لرفع من
 سجود الثلاثة ثم يصلي الركعة الثانية كالاولى الا في النية والاحرام والاستفتاح فان زادت صلته على
 ركعتين جلس بعدهما مفترشا وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آله ثم يقوم مكبرا
 معتصما على يديه فاذا اقام رغبها حذو منكبيه ويصلي ما بقى كالثانية الا في الجهر والسورة ويجلس في آخر
 صلته للثالثة مفترشا يفرش يسراه وينصب يمينه ويخرجها من تحته ويفضي بوركته الى الأرض وكيف فقد

ويستحب أن لا يعمد بعده صلاة ويصلي التراويح وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة في الجماعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بعدها جماعة الذين يجتهد فيؤخروه ويستثنى الأخيرة في النصف الأخير بقنوت المسح ثم يركع اللهم انما نستعينك الى آخره وقت الوتر والتراويح ما بين صلاة العشاء وطأوع الفجر (ويصلي الضحى) وأقلها ركعتان وأكملها ثمان وأكثرها اثنا عشره ويسلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال (وكل نفل مؤقت) كالعيد والضحى والوتر وراتب الفرائض اذا فاتت كتب قضاءها بدا وان فعل لعارض كالكسوف والاستسقاء والتحية والاستحارة لم يقض والنفل في الليل متأكدا وان قل والنفل المطلق في الليل أفضل من المطلق في النهار وأفضله السدس الرابع والخامس ان قسمه أسداسا فان قسمه نصفين فأفضله الأخير أو ثلثا فالأوسط (ويكرهه) قيام كل الليل دائما ويندب افتتاح التهجد بركعتين خفيفتين وينوي التهجد عند نومه ولا يعتد منه الا ما يمكنه الدوام عليه بلا ضرر ويسلم من كل ركعتين فان جمع ركعات بتسليمه أو تطوع بركعة جاز وله التشهد في كل ركعتين أو ثلاث أو أربع وان كثرت التشهدات وله أن يقتصر على تشهد واحد في الأخيرة ولا يجوز في كل ركعة واذا نوى عدد أقله الزيادة والنقص بشرط أن يغير النية قبلهما فلو نوى أربع فاسلم من ركعتين بنية النقص جاز أو بلانية عمدا بطلت أو سهوا أتم أربعها وسجد السهو ويندب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحيته كلما دخل وان كثر دخوله في ساعة وقوت بالقعود ولو نوى ركعتين مطلقا أو مندورة أو راتبة أو فريضة فقط أو الفرض والتحية حصلوا اذا دخل الامام في المكتوبة أو شرع المؤذن في الإقامة كره افتتاح كل نفل التحية والراتب وغيرهما والنفل في بيته أفضل من المسجد ويكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة وصلاة الرغائب في رجب وصلاة نصف شعبان بدعتان مكروهتان

باب سجود السهو

له سببان ترك مأموره وارتكاب منهي عنه فان ترك ركعا واشتغل بما بعده ثم ذكر نذاركه وأتى بما بعده وسجد السهو ولو ترك بعضا لو عمدا سجد ولو ترك غيرهما لم يسجد وان ارتكب منهيان لم يبطل عمده (١) الصلاة لم يسجد وان أبطل (٢) سجد لسهوه ان لم يبطل سهوه أيضا (٣) ويستثنى مما لا يبطل عمده اذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه فإنه يسجد لسهوه ولا يبطل عمده والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وكان قصيران تبطل الصلاة باطالتهما عمدا فان طوهما سهوا وسجد ولو نسي التشهد الأول قد كره بعد انتصابه حرم العود اليه فان عاد عمدا بطلت أو سهوا أو جاهلا سجد ويلزمه القيام اذا ذكره وان عاد (٤) قبله لم يسجد ولو نهض عامدا ثم عاد بعضا صار الى القيام أقرب بطلت والا فلا والقنوت (٥) كالتشهد ووضع الجبهة بالأرض (٦) كالاتصاب ولو نهض الامام لم يجز للأمر بالعود له الا أن ينوي مفارقه فلو انتصب مع الامام فعاد الامام اليه حرمت موافقته بل يفارقه أو ينتظره قائما فان وافقه عمدا بطلت ولو قعد الامام وقام المؤمن سهوا لزمه العود لموافقة امامه ولو شك هل سها أو هل زاد ركعا أو هل ارتكب منهي لم يسجد أو هل ترك بعضا معينا أو هل سجد للسهو أو هل صلى ثلاثا أو أربعين على أنه لم يفعله ويسجد لكن ان زال شك قبل السلام يسجد أيضا لصلا من رددوا واحتمل أنه زائد وان وجب فعله على كل حال لم يسجد مثاله شك في الثالثة أي ثالثة أم رابعة فتذكر فيها لم يسجد أو بعد قيامه للرابعة سجد وسجد السهو وان تعددت أسبابه سجدتان ولو سجد المسبوق مع امامه أعاده في آخر صلاته وان سها خلف الامام لم يسجد فان سها قبل الاقتداء به أو بعد سلام الامام سجد ولو سها الامام ولم يقبل الاقتداء به وجبت متابعتة في السجود فان لم يتابع بطلت صلاته فان ترك الامام سجد للمأموم ولو نسي المسبوق فسلم مع الامام ثم ذكر نذاركه وسجد للمهم وسجد السهو منه ومحله قبل السلام سواء سها

(١) قوله عمده أي

وسهوه من باب أولى

وذلك حكاه اللغات

والخطوة والخطوتين

اه بأفضل

(٢) قوله وان أبطل

أي عمده وذلك كالسلام

القليل ناسيا أو لا كل

القليل أو زيادة ركن

فعلى أو تطويل نحو

الاعتدال بغير مشروع

ناسيا وضابط المبطل

فيه أن يز يدعى الذكر

المطلوب فيه قدر الفاتحة

متعمدا وأن يز يدعى

المطلوب في الجلوس

بين السجدين قنر

أقل التشهد متعمدا

اه كرى

(٣) قوله أيضا أي كما

يبطل عمده كالسلام

والعمل الكثيرين

(٤) قوله وان عاد قبله

أي قبل الانتصاب

وقوله لم يسجد أي سواء

صار الى القيام أقرب

أم لا اه جوجرى

(٥) قوله والقنوت أي

في حالت تركه عمدا أو

سهوا وقوله كالتشهد

أي فيهما اه

(٦) أي عقب ترك

القنوت اه جوجرى

جاء الخوف وأذا استأخروا والنجم الساقط صاوا رجلا ذكرا إلى القبر وغيرهما جماعة وغير ذلك
ويؤمنون بالركوع والسجود أن يحزروا والسجود أنقص وإن اضطروا إلى الصرب المتابع حيزوا
ولا إعادة عليهم ولا يجوز الصباح

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله (١) ولو بطانة ويجوز خضرجة ومخدة وفرش به
ويجوز للنساء استعماله وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز للولي لباسه للصبي ما يبلغ والمركب من حرير
وغيره ان زاد وزن الحرير حرم وان استويا جاز ويجوز مطرزه (٢) لا يجاوز أربع أصابع
ومطرف (٣) ويجيب معتادولة أن يبسط على فرش الحرير منديل ونحوه ويجلس فوقه ويجوز لبسه لحر وبرد
مهلكين وستر عورة ومفاجأة حرب اذا فقد غيره وحسكة ودفع قل ويجوز ديباج مخيخ لا يوم غيره مقامه
في الحرب ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة ويحرم جلد ميتة الا لضرورة كمفاجأة حرب ونحوه ويجوز
أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد السكب والخنزير ويحرم على الرجال حلي الذهب حتى سن الخاتم
والمطلبي به فالوصدي بحيث لا يبين جاز ويباح شد سن وأتملة بذهب واتخاذ أنف وأتملة منه لا أصبع ويجوز
درع نسجت بذهب وخودة طليت به لمفاجأة حرب ولم يجد غيرهما ويجوز خاتم الفضة وتحلية آلة الحرب بها
كسيف ورمح ومطبر وسهم ودرع وجوشن وخودة وخف لاسرج ولجام وركاب وقلادة وطرف سيور ودواة
ومقايعة وسكاكين وممينة ودواة وتعليق قنديل ولو بمسجد وغير الخاتم من الحلي كطوق ودمليج وسوار وتاج
وفي سقف البيت والمسجد وجدرانها فالواستهلاك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستدانة والا فلا
ويجوز تحلية المصحف والكتب بالفضة للمرأة والرجل ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم على
الرجل ويجوز للمرأة حلي الذهب كله حتى النعل والمنسوج به بشرط عدم الامراف فان أصرفت كخلخال
مائتا دينار حرم ويحرم عليهن تحلية آلة الحرب ولو بفضة

١٠٠٠ (١٠٠٠)

من لزمه الظهر لزمته الجمعة إلا العبد والمرأة والمسافر في غير معصية ولو سافرا قصيرا وكل ما أسقط الجماعة أسقطها كالمريض والتمريض وغير ذلك والمقيم بقرية ليس فيها أثر بعون كاملون فإن كان بحيث لو نادى رجل على الصوت بطرف بلد الجمعة الذي من جهة القرية والأصوات والرياح ما كنهه لسمعه مصغ صريح السمع واقف بطرف القرية الذي من جهة بلد الجمعة لزمته الجمعة كل أهل القرية وإن لم يسمع فلا تلزمهم ومن لا تلزمه فإذا حضر الجامع له إلا نصراف إلا المريض الذي لا يشق عليه الانتظار وجاء بعد دخول الوقت والأعمى ومن في طريقه وحل فتلزمهم الجمعة ومن لا تلزمه مخير بينها وبين الظهر ويخفون الجماعة في الظهر إن خفي عذرهم وينتدب من يرجو زوال عذره كمرريض وصبي تأخير الظهر إلى اليأس من الجمعة وإن لم يرج زواله كالمراة فينفذ به التحميمه وعن لزمته الجمعة لم يصح ظهره قبل فوات الجمعة ويحرم عليه السفر من طلوع الفجر إلا أن يكثر في طريقه موضع جمعة أو ترحل برافته ويتضرر بآلة خلف (وشروط صحة الجمعة) بعد شروط الصلاة ستة أن تقام جماعة في وقت الظهر بعد خطبتين في خطبة أبنية مجتمعة بأربعين رجالا أحرا أبا الغين عقلاء مستوطنين حيث تقام الجمعة لا يخلعونها عنه الحاجة وأن لا تسبقها ولا تاتر بها جمعة أخرى حيث لا يشق الاجتماع في موضع واحد ولا تمام واحد من أربعين فلو نقصوا في الصلاة عن الأربعين أخرج الوقت في أثناءها أتموها ظهرا ولو شقوا قبل افتتاحها في بقاء الوقت عدا ظهرها وإن شق الاجتماع بموضع كحصر في بستانها أو في دارها أو في موضع حسب احتاجوا إلى غير شق كمكانة منامه في بيتها فيصير بمكان فالجمعة هي الأولى والثانية باطنتين وتعتد بها رجبتي البيت أو مرقفتين منتهى إن أراد أن تكون استخفاة فجمعة الجمعة والأصل في الله

صلى الله عليه وسلم والوصية بقوى الله سبحانه ذلك في كل من الخطبتين ويتعين لفظ الحمد والصلاة ولا
تتمين لفظ الوصية فيكفي أطيعوا الله والرايع قراءة آية في إحداها والخامس الدعاء للمؤمنين في
الثانية وشرطهما الطهارة والستارة ووقوعهما في وقت الظهر قبل الصلاة والقيام قهما والتعود بينهما ورفع
الصوت بحيث يسمعه من يعون تنعقد بهم الجمعة (وستهما) متبراً وموضع عال وإن سلم إذا دخل وإذا صعد
ويجلس حتى يؤذن ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا أو يقبل عليهم في جميعهما والجمعة ركعتان يقرأ في
الأولى الجمعة وفي الثانية المناقون ومن أدرك مع الإمام ركوع الثانية وأطمأن فقد أدرك الجمعة وإن أدركه
بعده وفاته الجمعة فينبوي الجمعة خلقه فإذا سلم أتم الظهر (ويندب) لمريدها أن يغتسل عند الذهاب ويجوز
من الفجر أن يحجز تيمم وإن يتنظف بسواك وأخذ ظفرو شعره وقطع راحته كريمة ويتطيب ويلبس أحسن
ثيابه وأفضلها البيض والإمام يز يد عليهم في الزينة * ويكره للمرأة إذا حضرت الطيب وفاخر الثياب ويكره
وأفضله من الفجر ويمشي بسكينة ووقار ولا يركب إلا لعنرو يدنو من الإمام ويستغل بالذكر والتلاوة والصلاة
ولا يخطئ رقاب الناس فإذا وجد درجة لا يصل إليها إلا بالتخطي لم يكره * ويحرم أن يقيم رجلاً ويجلس
مكانه فإن قام باختياره جاز * ويكره أن يؤثر غيره بالصف الأول أو بالقرب من الإمام وبكل قرينة
ويجوز أن يبعث من يأخذ له موضعاً يبسط شيئاً فيه لكن لغيره زلاته والجلوس مكانه * ويكره الكلام
والصلاة حال الخطبة ولا يحرم أن يدخل صلى التحية فقط ويخففها * ويتنب الكهف والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة ويومها ويكثر في يومها الدعاء رجاء ساعة الاجابة وهي ما بين جلوس
الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة ووقتها من طلوع الشمس ويندب من ارتفاعها قدورج إلى الزوال
وفعلها في المسجد أفضل إن اتسع فإن ضاق فالصحرأ أفضل * ويندب أن لا يأكل في الأضحية حتى يصلي
ويأكل في الفطر قبل الصلاة تمرات وتراو يغتسل بعد الفجر وإن لم يصل ويجوز من نصف الليل
ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه * ويندب حضور الصبيان بزياتهم ومن لا تشتهي من النساء بغير طيب
ولا زينة ويكره لשתاة ويكره بعد الفجر ما شياو يرجع في غير طريقه ويتأخر الإمام إلى وقت الصلاة
وينادي لها وللأسوء والاستسقاء الصلاة جامعة وهي ركعتان ويكبر في الأولى بعد الاستفتاح وقبل
التعوذ سبع تكبيرات وفي الثانية قبل التعوذ خمساً غير تكبيرة القيام يرفع فيها اليدين ويذكر الله تعالى
بينهن ويضع اليمنى على اليسرى ولو ترك التكبيراً وزاد فيه لم يسجد للسهو ولو نسيه وشرع في التعوذ فبات
ويقرأ في الأولى وفي الثانية اقتربت وإن شاء قرأ أصبح اسم ربك الأعلى والغاشية ثم يخطب
بعدهما خطبتين كالجمعة ويفتح الأولى ندباً بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولو خطب قاعداً جاز والتكبير
هي سل ومقيد فالمرسل وهو ما لا يتقيد بحال بل في المساجد والمنازل والطرق يسن في العيدين من غروب
الشمس ليلتي العيد إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيدين والمقيد هو ما يؤتي به عقيب الصلوات يسن في الصحر
فقط من صلاة ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق وهو رابع العيد يكبر خلف الفرائض
المؤداة والمقضية من المدة وقبلها والمندورة والجنائز والنوافل ولو قضى فوائت المدة بعده لم يكبر وصيغته
الله أكبر الله أكبر الله أكبر فإن زاد ما اعتاده الناس فحسن وهو الله أكبر كبيراً إلى آخره ولو رأى في
عشر ذي الحجة شيئاً من الأنعام فكبر

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة في الجامع ويحضرها من لا هيمة لها من النساء وهي ركعتان

وأقلها أن يحرم فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يركع فيقرأ الفاتحة ثم يركع فيطمأن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة فيها قيامان وقراءتان وركوعان ثم يصل الثانية كذلك ولا يجوز زيادة قيام وركوع لنمادى الكسوف ولا يجوز الانتص لتجلية وأكلها أن يقرأ بعد الاقتراح والتعوذ والفاتحة البقرة في القيام الأول وآل عمران في الثاني والنساء في الثالث والمائدة في الرابع أو نحو ذلك ويسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وباقيها كغيرها من الصلوات ثم يخطب خطبتين كالجمعة فإن لم يصل حتى تجلي الجميع أو غابت كاسفة أو طلعت الشمس والقمر خاسف لم يصل ولو أحرمت قبلت أو غابت كاسفة أمها

(باب صلاة الاستسقاء)

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة فإذا أجدت الأرض أو انقطعت المياه أو قلت وعظ الامام الناس وأمرهم بالتوبة والصدقة ومصالحة الاعضاء وصوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع الى الصحراء صياما في ثياب بدلة (١) ويخرج غير ذوات الهيئته من النساء والبهائم والسيوح والعجائز والاطفال والصغار والصلحاء وأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستسقون بهم ويذكروا كل في نفسه صالح عمله ويستشفع به وان خرج أهل النعمة ممنعوا لكن لا يختلطون بنا وهي ركعتان كالعبادة ثم يخطب خطبتين كالعبادة الا أنه يقتصر على ما بالاستغفار بدل التكبير ويكثر فيهما من الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن استغفر واربعين مرة كان غفرا الآتية ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية ويحول رداءه ويفعل الناس كذلك ويبالغ في الدعاء مراو جها فان صلاوا لم يستقوا أعادوها وان تأهبوا فسقوا قبل الصلاة صاوا شكر او سألوا الزيادة * ويندب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجذب حلف الصوات * ويندب ان يكشف بعض بدنه ليصيبه أول مطر يقع في السنة * وسبع للرعد والبرق (٢) واذا كثرت المطر وخشى ضرره دعا برفعه بما ورد في السنة اللهم حو اليها ولا عينا الي آخره

﴿ کتاب الجنائز ﴾

يُتَدَبَّلُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَكْتُمَ كَرَامَتَهُ وَالْمَرِيضَ أَكْثَرُ دَوَائِيهِ أَنْ يَتَوَبَّعَهُ بِالْأُتُوبَةِ وَلَوْ مِنْ رَمَدٍ وَنَعَمَ
بِهَا الْعَوْدُ وَالصَّدِيقُ فَإِنْ كَانَ دَمِيًّا فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ قَرَابَةٌ أَوْ جَوَارِئِدَتْ عِيَادَتُهُ وَالْأُتُوبَةُ بِهَا وَبِكَرِهٍ الْمَطَالَةُ
الْعَوْدُ عِنْدَهُ وَتَسْبِيحُ الْإِلَاقَةِ بِهِ وَنَحْرُهُمْ عَمَّا أَسْرَ أَوْ تَبَرُّكٌ بِأَكْثَرِ وَقْتٍ مَا لَمْ يَنْهَ فَانْطَمَعَ فِي حَيَاتِهِ دَعَاةُ
وَأَنْصَرَفَ وَالْأَرْغَبُ فِي التَّوَلُّةِ وَالْوَصِيْبُ وَإِنْ رَأَى مَنْزُولًا بِأَطْمَعَةٍ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَوَجْهَهُ إِلَى التَّوَلُّةِ عَلَى جَنْبِهِ الْإِيْمَنُ
فَإِنْ تَعَسَّرَ فَلَا يَسْرُفَنَّ تَعَسُّرَ عَمَلِهِ وَلَقَدْ قَوْلَ لِلَّهِ إِلَهًا لَيْسَ بِمَعَهَا فَيَقُوطُ بِالْإِحْجَاجِ وَلَا يَصْلُ قُلُوبًا قَادِقًا
تَوَكُّبُ حَتَّى تَكْلَمَ بِذِيهَا وَإِنْ يَكُونُ الْعَمَلُ عَمَلَهُمْ بِأَرْثٍ وَعَدَاوَةٌ وَإِذَا مَا تَدَبُّبُ لَارْتِي تَعَسُّرُ تَعْمِيضُهُ
رَشْدًا لَمْ يَتَلَمَّحْ مَعَالِمُهُ وَنَزَعَ نِيَابَتُهُ بِسُتْرٍ بَوْبٍ خَفِيفٍ وَيَحْمِلُ عَلَى طَعْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ وَسَادَرُ إِلَى قَضَاءِ دَسَائِرِهِ
أَبْرَارُهُمْ وَتَعْمِيضُهُمْ تَعْمِيضُهُمْ وَتَعْمِيضُهُمْ تَعْمِيضُهُمْ وَتَعْمِيضُهُمْ تَعْمِيضُهُمْ وَتَعْمِيضُهُمْ تَعْمِيضُهُمْ وَتَعْمِيضُهُمْ تَعْمِيضُهُمْ
وَجْهَهُ دَسَائِرُهُمْ وَنَزَعَ نِيَابَتُهُ بِسُتْرٍ بَوْبٍ خَفِيفٍ وَيَحْمِلُ عَلَى طَعْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ وَسَادَرُ إِلَى قَضَاءِ دَسَائِرِهِ

(فصل) ثم ينزل إذا كان رجلاً فالأولى بعسله الأب ثم الخد ثم الأن ثم الإخ ثم العم ثم ابنه على ترتيب
العصبات ثم الرجل الأقرب ثم الأب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وإن كان امرأة غسلها النساء الأقرب ثم
الأجانب ثم الروح ثم لرجال المحارم وإن كان كافراً فأقرب به الكفار حتى * ويندب كون الغاسل أميناً
ويسراً لميت وفي الغسل لا يضر ريون الغاسل وهبسه ويغتر من أول غسله إلى آخره والأولى تحت سقف
دعاء بارد إلا لحاحه ويحرم لطر عورته ومسها إلا بشفرة * ويندب أن لا ينظر إلى عريها ولا عساه إلا

(١) قوله في ثياب بذلة
بموحدة مكسورة وذال
مجهمة ساكنة ما يليق
من ثياب المهنة وفت
العمل اه
(٢) قوله وسبح للرعء
بان يقول سبعان من
يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيسته
وقوله والبرق بان يقول
سبعان الذي يرى
عباده السبرق خوفا
وطمعا اه موجز

بخرقة ويخرج مافي بطنه من الفضلات ويستنجيه ويوضئه وينوي غسله ويغسل رأسه وحيته وجسده بماء وسدر ثلاثا يتعهد كل مرة امرار اليد على البطن فان لم ينظف زاد وراوي يجعل في الماء قليل كافور وفي الاخيرة آكدوا جبه تعميم البدن بالماء ثم ينشف بثوب فان خرج منه شيء بعد الغسل كفاه غسل المجل

(فصل) ثم يكفن فان كان رجلا ندب له ثلاث لفاق بيض مغسولة كل واحدة تستر كل البدن لا تقيص فيها ولا عمامة فان زاد عليها قيصا وعمامة جاز ويحرم الحرير والمرأة ازار وخمار وقيص ولفاقتان سابعتان ويكره لها حريرو من عفر ومعصر والواجب في الرجل والمرأة ما يسترا العورة ويمخر الكفن ويندو عليه الحنوط والكافور ويجعل قطناً يحسوط على منافذته وموضع السجود ولو طيب جميع بدنه مفسن فان مات محرماً حرم الطيب والخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا ندب أن يعد لنفسه كفناً الا أن يقطع بحله او من أثر أهل الخبر

[illegible]

كرهه من سببها وسقطت عنه القراءة ولو كبره في الفاتحة فلهذا طبع ولا كبره في تكبيره وتكبيرا
 المأموم حتى كبر الأمام بعدها بثلث صلواته من على ثوبه أن لا يعيد من فاتحه على غيره كان يوم
 موته بالعادة ولا الأضلاع * ويجوز على الغالب من البلد وإن قربت مسافته ولا يجوز على غالبى البلد
 ولو وجد بعض من يتفق موته غسل وكفن وصلى عليه * ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه وهو من
 مات في معركة الكفار بسبب قتالهم فتزعم عنه ثياب الحرب ثم الأفضل أن يدفن ببقية ثيابه الملوثة بالدم
 والولى رعاها وتكفيتها (والسقط) أن بكى أو اختلج حكمه حكم الكبير والأفان بلغ أربعة أشهر غسل
 ولم يصل عليه والأدب دفنه فقط (وليبادر بالدفن) بعد الصلاة ولا ينتظر الا الولى أن قرب ولم يخش تغير
 الميت * والأفضل أن يحمل الجنازة تارة أو ثمانية قوائمها وتارة خمسة والخامس يكون بين العمودين
 المقدمين * ويندب الإسراع فوق العادة دون الخيب أن لم يضرم الميت وإن خيف اهتجاره زيد على
 الإسراع * ويندب للرجال اتباعها الى الدفن بقربها بحيث ينسب اليها ويكره اتباعها بناروا بالخور
 في الحجرة وكذا عند الدفن

(فصل) ثم يدفن وفي المقبرة أفضل ولا يدفن ميت على ميت إلا أن يبلى (١) الأول كاه ولا ميتان
 في قبر واحد الا لضرورة ككثرة القتل والفناء ويجعل بينهما حائل من تراب وبين المرأة والرجل آكد
 سيما الاجنبيين ولومات في سفينة ولم يمكن دفنه في البر جعل بن لوحي (٢) وألقى في البحر وأقل القبر
 ما يكتم الرائحة ويمنع السباع ويندب توسيعه وتعميقه قامة وبسطة (٣) والحد أفضل من الشق إلا أن
 تكون الأرض رخوة فيندب الشق ويكره في تابوت إلا أن تكون الأرض رخوة أو ندية ويتولاه الرجال
 ولولا امرأة وأولادهم الزوج ان صالح للدفن ثم أولاهم بالصلاة لكن الافقه مقدم على الاسن عكس الصلاة
 ويندب أن يكونوا ترا ويغطي ثوب عند الدفن ويوضع رأسه عند رجل القبر ويسل من جهة رأسه
 ويقول الدفن بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعوله ويوسده لينة ويفضى بخدمته الى
 الأرض ويوضع على جنبه الأيمن ندبا مستقبل القبلة حتما وينصب عليه اللبن ويحتمون دنا ثلاث حثيات
 ثم يمال بالمساحي ويمكث ساعة بعد الدفن يلقنه ويدعوله ويستغفر له ويرفع القبر شيئا الا في بلاد الحرب
 وتسطيحه أفضل ولا يزد فيه على ترابه ويرش عليه الماء ويوضع عليه حصا ويكره تجميع و بناء
 وخلق وماء ورد وكتابة ومخدة ومضرة تحته ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس بمشي في النعل ويدنو
 منه كحياته ويقول اذا زار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ ويدعو لهم
 بالفقرة وتكره للنساء

(فصل) يندب تعزية كل أقارب الميت الا الشابة الاجنبية من الموت الى ثلاثة أيام تقرربا بعد الدفن
 * ويكره الجاوس ط فلو كان غائبا فقدم بعد مدة عزاه ويقول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن
 عزاءك وغفر لمتك وفي المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وفي الكافر بالمسلم أحسن الله
 عزاءك وغفر لمتك وفي الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تقص عهدهك وينوى به تكثير الجزية
 والبكاء قبل الموت جائز وبعد خلاف الاولى * ويحرم النذب والنياحة والطم وشق الثوب ونشر الشعر
 * ويندب لأقارب الميت البعداء وجيرانه أن يصلحوا طعاما لأهل الميت الأقر بين يكفهم يومهم وليتهم ويلج
 عليهم ليأكلوا وما يفعله أهل الميت من اصلاح طعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة

﴿كتاب الزكاة﴾

موجب زكاة على كل حر مسلم ثم ملكه على نصاب حولا فلا تنزيم المكاتب ولا الكافر وأما المرتد فان رجع الى

(١) قوله يبلى الخ أى

بحيث لا يبقى منه شيء

لا اللحم ولا العظم اه

(٢) قوله جعل بين

لوحين أى يشد بين

لوحين ثلاثا يفتح وقوله

ويلقى الخ أى ليصل الى

الساحل ولو كان أهله

كفار فقد يجده مسلم

فيدفنه الى القبلة اه

باجورى

(٣) قوله وتعميقه قامة

وبسطة أى الزيادة في

حفرة جهة الاسفل قدر

قامة رجل معتدل وقدر

بسطة يده الى الأعلى

وذلك نحو أربعة أذرع

ونصف كما صوبه النووى

والمراد ذراع آدمى

وهو شبران تقريبا فلا

ينافى قول بعضهم انها

ثلاثة أذرع ونصف

لأن مراده بذراع العمل

اه باجورى

الاسلام لزمه المضي وان مات من ماله ولا يلزم لولي آخر بها من ماله لصبي والمجنون من ماله يخرج
 عصى ويلزم لصبي والمجنون اذا صلا مكلفين اخراج ما املكه الولي ولو غصب ماله او سرق او ضاع او
 وقع في البحر او كان له دين على بماتل فان قدر عليه بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى والا فلا ولو اخرج دارا مستعين
 بأربعين دينار او قضها و بقيت في ملكه الى آخر سنتين فادخل الحول الأول زكي عشرين فقط وادخل الحول
 الحول الثاني زكي العشرين التي زكاه السنة وزكي العشرين التي لم يزكها لسنتين ولو ملك نصابا فقط وعليه
 من الدين مثله لزمه زكاة ما يملكه والدين لا يمنع الوجوب ولا تجب الزكاة الا في المواشي والنبات والذهب
 والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والركاز وتجب الزكاة في عين المال لكن لو اخرج من غيره
 جاز في مجرد حوله لان الحول يملك الفقراء من المال قدر الفرض حتى لو ملك مائتي درهم فقط ولم يزكها احوالا
 لزمه الزكاة للسنة الاولى فقط ولو تلف ماله كله بعد الحول وقبل التمكن من الاخراج سقطت الزكاة وان تلف
 بعضه بحيث نقص عن النصاب لزمه بقسط الباقي وسقط بقسط التالف وان تلف ماله كله او بعضه بعد الحول
 والتمكن لزمه زكاة الباقي والتالف ولو زال ملكه في الحول ولو لحظته ثم عاد الى ملكه في الحول او لم يعد او مات
 في أثناء الحول سقطت الزكاة ويتبدى المشتري والوارث الحول من حين ملك المال لكن لو زال ملكه
 في الحول قرارا من الزكاة فانه يكره والاصح انه حرام ويصح البيع ولو باع بعد الحول وقبل الاخراج بطل
 في قدر الزكاة وصح في الباقي

﴿ باب صدقة المواشي ﴾

لا تجب الزكاة الا في الابل والبقر والغنم فني ملك منها نصابا حولا كاملا واسامه كل الحول لزمته الزكاة الا ان
 تكون ماشيته عاملة مثل أن تكون معدة للحراثة أو الحبل فلا زكاة فيها المراد بالاسامة ان ترعى من السكلا
 المباح فلو علفها زمانا لا تعيش دونه لو زكت الا كل سقطت الزكاة وان كان اقل فلا يؤثر وأول نصاب الابل
 خمس فتجب فيها شاة من غنم البلد وهي جذعة من اضان وهي ماله سنة أو ثنية من المعز وهي ماله سنتان
 ويجزى الذكرو لو كانت الابل اناثا وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه فان
 اخرج عن العشرين فما دونها بعير يجزى عن خمس وعشرين قبل منه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
 وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية فان لم يكر في ابله بنت مخاض او كانت وهي معيبة قبل منه ابن لبون
 ذكرا أو خنثى وهو ماله سنتان ودخل في الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة لم يكف اخراجها لكن ليس له
 العدول الى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت مخاض أو يسمح بالسكرية ان شاء وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي
 ست وأربعين حققة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي لها أربع
 سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى
 وعشرين ثلاث بنات لبون فان زادت ابله على ذلك وجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة وفي
 مائة وثلاثين حققة وبنات لبون وفي مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وفي
 مائتين أربع حقائق خمسينات أو خمس بنات لبون أربعين فان كان في ملكه خمس بنات لبون وأربع
 حقائق لزمه الا غبط للفقراء فان قد هما حصل ما شاء منهما وان كان في ملكه احدى الصنفين دون الآخر دفعه
 ومن لزمه سنن وليس عنده صعد درجة واحدة وأخذ شاتين تجزى ان في عشر من الابل أو عشرين درهما
 أو نزل درجة ودفع شاتين أو عشرين درهما ولو اراد أن ينزل أو يصعد درجتين فجزاين فان فقد أيضا الدرجة
 القربى جاز وان وجدها فلا والاختيار في الصعود والنزول للمزكي وفي الغنم والدواهي لمن أعطاه ولا يدخل
 الجيران في الغنم والبقر (وأول) نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها تباع وهو ماله سنة ودخل في الثانية وفي
 أربعين سنة وهي ماله سنتان ودخلت في الثالثة وفي ستين تباعان وعلى هذا أيضا في كل ثلاثين تباع وفي

كل أربعين سنة (وأول) نصاب النعم أربعون فتجب فيها شاة جذعة ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا إلى ألف في كل مائة شاة وهذه الأوقاص التي بين النصب عقولا شئ فيها وما يتبع من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول أصله وإن لم يمض عليه حول سواء بقيت الامهات أو ماتت كلها فالملك أربعين شاة فوالت قبل تمام الحول بشهر أربعين وماتت الامهات لزمه شاة للتناج فإن كانت ماشيته مراضا أخذ منها مريضة متوسطة أو صحاحا أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحا وبعضها مراضا أخذ صحيحة بالقسط فإذا ملك أربعين نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها صحاحا كم تساوى واحدة منها فإذا قيل أربع دراهم مثلا قلنا ولو كانت كلها مراضا كم تساوى واحدة منها فإذا قيل درهمين مثلا قلنا حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم ولو كانت الصحاح ثلاثين لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفا ومتى قوم الجملة وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر كفى نعم لو كان الصحيح فيها دون الواجب أجزاء صحيحة ومريضة وإن كانت اثنا أو ذكورا أو إناثا لم يؤخذ في فرضها إلا أنثى إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض وفي ثلاثين بقرة وفي خمس من الإبل فانه يجزئ ابن لبون وتبيع وجنع ضأن أو ثني معز وإن تمحضت ذكورا أجزاء الذكور مطلقا لكن يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين بالتقويم والنسبة وإن كانت كلها صغارا دون سن الفرض أخذ منها صغيرة ويجهد بحيث لا يسوى بين القليل والكثير ففصيل ست وثلاثين يكون خيرا من فصيل خمس وعشرين وإن كانت كبارا وصغارا لزمه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم وإن كانت معيبة أخذ الأوسط في العيب وإن كانت أنواعا كضأن ومعز أخذ من أى نوع شاء بالقسط فيقال لو كانت كلها ضأنا كم تساوى واحدة منها إلى آخر ما تقدم ولا تؤخذ الحامل ولا التي ولدت ولا الفحل ولا الخيار ولا المسمنة للإكل إلا أن يرضى المالك ولو كان بين نفسين من أهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية أو غيرها مثل أن ورثاه أو غير مشترك بل لكل منهما عشر ون شاة مثلا مميزة إلا أنهما اشتركا في المراح والمسرح والمرعى والمشرب وموضع الحلب والفحل والراعى وفي غيرها من الناطور والجرين والدكان ومكان الحفظ زكيا زكاة الرجل الواحد

باب زكاة النبات

لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات من جنس ما يستفبه الأدميون ويبس ويدخر كحنطة وشعير وذرة وأرز وعدس وحمص وبافلاو جلبان وعاس ولا تجب في بثمار الأفي الرطب والعنب ولا تجب في الخضراوات ولا الألبازيرو مثل الكمون والكزبرة فمن انعقد في ملكه نصاب حب أو بدا صلاح نصاب رطب أو عنب لزمته الزكاة والأفلا والنصاب أن يبلغ جافا خالصا من القشر والتبن خمسة أسق وهو ألف وستمائة رطل بغدادية إلا الأرز والعسل وهو صنف من الحنطة يدخر مع ثمره فنصابها عشرة أسق بقشرهما ولا يخرج الزكاة في الحب إلا بعد التصفية ولا في الثمرة إلا بعد الجفاف وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب حتى أو أطلع البعض بعد جفاف البعض لاختلاف نوعه أو بلدته والعام واحد والجنس واحد نفسه إليه في تكميل النصاب ويضم أنواع الزرع بعضها إلى البعض في النصاب إن اتفق حصادهما في عام واحد ولا تضم ثمرة عداء وزرعها إلى ثمرة عام آخر أو زرعها رطب ولا عنب لرطب ولا بر لشعير ثم الواجب العشم إن سقى بلا مؤنة كالملح ونحوه ونصب العشر إن سقى بمؤنة كساقية ونحوها والقسط إن سقى بمهائم لا شئ فيه وإن دام ملكه سنتين ويحرم على المالك أن يأكل شأ من الثمرة أو يتصرف فيها يبيع وغيره قبل الخرص فإن فعل منه شيء ريثق بالإمام أن يبعث خالصا لا يخرص الإمام ويؤمنه أنه يدور حول النخلة فيقول فيها من الرطب آراء يأتي منه من الثمر تدار يضمن المالك نصيب الفقراء بحسابه في سقته قبل المالك ذلك فيلحق به نصيب من الثمر في ذلك وقت فان ذلك باق في سهمه يذهب ذلك ثم إن زكاة

الحول بعد ذلك النصاب الحول واحد وإذا حال الحول والقبض بصفة الاستحقاق والبالغ بصفة الوجوب
 والمال بحاله دفع المجهل عن الزكاة وإن كان مائتة الف دينار أو استغنى بغير الزكاة أو مائتة الف دينار أو مائتة الف دينار
 النصاب بأكثر من المجهل ولو بيع لم يقع المجهل عن الزكاة ويستترده إن كان مائتة الف دينار أو مائتة الف دينار
 بزيادته المتصلة كالسمن لا المتقطعة كالولدوان تلفاً حذبه ثم يخرج ثانياً إن كان بصفة الوجوب ثم يخرج
 كالباقي على ملكه حتى لو عجل شاة عن مائة وعشرين ثم ولده سخله لزومه شاة أخرى ويجوز أن يهرق زكاته
 بنفسه أو بوكيله ويجوز أن يدفعها إلى الإمام وهو أفضل إلا أن يكون جازراً فتفريقه بنفسه أفضل ويندب
 للفقير والساعي أن يدعو للمعطى فيقول أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أنعمت وجعله لك طهوراً
 ومن شرط الإبراء النية فيمنوى عند الدفع إلى الفقير أو إلى الوكيل إن هذه زكاة مالي فإذا نوى المالك لم يجب
 فيه الوكيل عند الدفع ويندب للإمام أن يبعث عاملاً مسلماً حراً عادلاً فقيهاً في الزكاة غير هاشمي
 ومطلبي ويجب صرف الزكاة إلى ثمانية أصناف لكل صنف ثمن الزكاة (أحدها الفقراء) والفقير
 من لا يقدر على ما يقع موقفاً من كفايته وحجز عن كسب يليق به أو شغله الكسب عن الاشتغال بطريق شرعي
 فإن شغله التعبد فليس بفقير ولو كان له مال غائب بمسافة القصر أعطى وإن كان مستغنياً بنفقة من تلزمه
 نفقته من زوج وقريب فلا (الثاني المساكين) والمساكين من وجب ما يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه
 مثل أن يريد خمسة فيجد ثلاثة وأربعة ويأتي فيه ما قيل في الفقير يعطى الفقير والمساكين ما يزيل حاجتهما
 من عدة يكتسب بها أو مال يتجربه على حسب ما يليق به فينفق بين الجوهري والبرار والبقال وغيرهم
 فإن لم يحترف أعطى كفاية العمر الغالب مثله وقيل كفاية سنة فقط وهذا مفروض مع كثرة الزكاة لما بان
 فرق الإمام الزكاة أو رب المال وكان المال كثيراً والافضل صنف الثمن كيف كان (الثالث العاملون)
 وهم الذين يبعثهم الإمام كما تقدم ففهم الساعي والكاتب والخامس والقاسم فيجعل للعامل الثمن فإن كان الثمن
 أكثر من أجرته رد الفاضل على الباقي وإن كان أقل كله من الزكاة هذا إذا فرق الإمام فإن فرق المالك
 قسم على سبعة وسقط العامل (الرابع المؤلفة قلوبهم) فإن كانوا كفاراً لم يعطوا وإن كانوا مسلمين
 أعطوا والمؤلفة قوم أشرف يرجي حسن إسلامهم أو إسلام نظرائهم أو يجربون الزكاة من مافيهما بقرهم
 أو يقاتلون عن أعدائهم يحتاج في دفعه إلى مؤنة تقيله (الخامس الرقاب) وهم المكاتبون فيعطون
 ما يؤدون إن لم يكن معهم ما يؤدون (السادس الغارمون) فإن غرم لإصلاح بان استدان ديناً للمساكين
 فتنه أدم أو مال دفع إليه مع الغنى وإن استدان لنفقته ونفقة عياله دفع إليه مع الفقر دون الغنى وإن استدان
 وصرفه في معصية وتاب دفع إليه في الأصح (السابع في سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان
 فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لغزوهم من سلاح وفرس وكسوة ونفقة (الثامن ابن السبيل) وهو المسافر
 المجتاز بنا أو المنشئ للسفر في غير معصية فيعطى نفقة ومركوباً مع الحاجة وإن كان في بلده مال ومن فيه
 سببان لم يعط إلا بأحدهما فتنى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فنقل الزكاة إلى غير هاتين وأما
 يهرق الإمام فله النقل وإن كان ماله بيادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل إلى أقرب بلد إليه ويجب
 التسوية بين الأصناف لكل صنف الثمن إلا العامل فقد أجرته فإن فقد صنف في بلده فرق نصيبه على
 الباقي فيعطى لكل صنف السبع أو صنفان فلكل صنف السدس وهكذا فإن قسم المالك وأحاد الصنف
 محصورون أو قسقى الإمام مطلقاً أو مكن الاستيعاب لكثرة المال وجب وإن قسم المالك وهم غير محصورين
 فاقبل ما يجوز أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف إلا العامل فيجوز واحد ويندب الصرف لأقاربه
 الذين لا يلزمه نفقتهم وأن يفرق على فقير الحاجة فيعطى من يحتاج إلى مائة مثلاً قدر نصف من يحتاج مائتين
 ولا يجوز أن يفتح لكافر ولا لبني هاشم وبني المطلب ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب ولو دفع لفقير

نحابة من أقصى القم ان قدس على قطعها وبجها فتركها حتى نزلت أو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام ولو لحظة
وهو في جميع ذلك ذاكر الصوم عالم بالتحريم بطل صومه وعليه قضاء وامساك بقية النهار وضابطا لمفطر ووصول
عين وان قلت من منه مفتوح الى جوف والجماع والائزال عن مباشرة أو استمناء عالما بالتحريم ذا كرا
للصوم ويلزمه لا فساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من
العيوب المضرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان عجز ثبت في ذمته
ولا يجب على الموطوءة كفارة فان فعل جميع ذلك ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو غلبه القيء أو أنزل باحتلام
أو عن فكر أو بطل أو نزل جوفه بضمضة واستنشاق بلا مبالغة أو جرى الريق بما بقي من الطعام في خلال
أسائه بعد تخليه وعجز عن عجه أو جع ريقه في فمه وابتلعه صرفا أو أخرج على لسانه ثم رده وبلعه أو اقتلع
نخامة من باطنه ولفظها أو طلع الفجر وفي فمه طعام فلعطه أو كان مجامعا فتزغ في الحال أو نام جميع النهار أو غشي
عليه فيه وأفاق لحظة منه لم يضره في جميع ذلك ويصح صومه وإذا أكل معتقدا أنه ليل فبان أنه نهار
أو أكل طائلا للغروب واستمر الاشكال وحب القضاء وان طن أن الفجر لم يطلع فأكل واستمر الاشكال
فلا قضاء وان طرأ في أثناء اليوم جفون ولو في لحظة منه أو استغرق نهاره بالانغماء أو طرأ حيض أو نفاس
بطل الصوم * ويندب السحور وان قل ولو بماء والأفضل تأخير ما لم يف الصبح والأفضل تعجيل
الفطر إذا تحقق الغروب ويمطر على تمرات وترا فان لم يجد الماء أفصل ويقول اللهم لك صمت وعلى رزقك
أنطرت * ويندب كثرة الجود وصلة الرحم وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف سيما العشر الأواخر وأن يطر
الصوم ولو بماء وتهديم عسل الجنابة على الفجر وترك الغيبة والكذب والفحش والشهوات والعصا
والجماعة فان شوت فليقل انى صائم وتحرم القصة لمن حركت شهوته والوصال بان لا يتناول في الليل شيئا
فلاو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم ويكره دوق الطعام وعال وسواك بعد الروال لا كل
واستحمام ويكره لكل أحد صمت يوم الى الليل ومن لم يمه قضاء شيء من رمضان يندب له أن يقضيه
متتابع على الفور ولا يجوز أن يؤخر القضاء الى رمضان آخر بعير عذر فان أخر لزمه مع القضاء عن كل يوم
مد طعام فان أخر رمضانين فدان وهكذا سكر وسكر السفين ومن مات وعليه صوم تمكن من فعله
أطعم عنه عن كل يوم مد طعام

باب صوم ستة من شوال وتسبب متتابعة نبي العيد فان فرقها جاز وتاسوعا وعاشوراء وأيام البيض
في كل شهر الاثنا عشر وتاليه والاثني والخميس وعشر ذى الحجة والأشهر الحرم وهي أربعة دوالقعدة
وذو الحجة والحرم ورجب وأقل الزمان في رمضان المحرم ثم رجب ثم شعبان وصوم يوم عرفة الا للحاج
بعرفة فطره أو قل كانه لم يكره لكنه ترك الأولى وكره صوم الدهر ان صره أو قوت حقا والالم بكره
محرم ولا يصح له صوم العيد من أيام التشريق وهي ثلاثة بعد الاصحى ويرم الشك وهو أن يحدث
الرؤية يوم الاثنين من شعبان سن لا مات بعرفة من عيب وسوسة والافليس يوم شك فلا يصح
صومه عورده سان من عذر وقضاء رما التطوع به فان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصف شعبان صح
وإلا حرم ولم يصح ويحرم دونه ما بعد نصف شعبان ان لم يوافق عادة لم يملكه مما قبله ومن دخل في صوم
صلاه من صلاته ما أو فدا أو در صوم رابعهما فإذا كان نفل جاز قطعه ما

افصل في الاعتكاف ستة عشر رت ورم ان آكد رعيته الأربعة آكد لطلب ليلة القدر ويمكن أن
سكون في جميع رحات وفي العشرة الأخيرة أربعى وفي أواخر أربعى وفي الحادي والثالث والعشرين أربعى
رؤية ليلة القدر رابعه لك من عيب العيب عيب من أقول الاعتكاف اثبت وان قل بشرط خمسة
رؤية ليلة القدر من ثمانية ويكونه لها فلا بد من الحياء بما من الحديث الا كروى المسند رر تردد في

لا يكون من حاضري المسجد الحرام فان فقد الدم هناك أو ثمنه أو وجدته يباع ما كثر من ثمن مثله صام ثلاثة أيام في الحج وينسب كونها قبل يوم عرفة وسبعة إذا رجع إلى أهله وتضوت الثلاثة بتأخيرها عن يوم عرفة ويجب قضاؤها قبل السبعة ويفرق بينها وبين السبعة بما كان يفرق في الأداء وهو مدة السبوز يادة أربعة أيام والاطلاق أن ينوى الدحول في النسك من غير أن يعين حالة الاحرام انه حج أو عمرة أو قران ثم له بعد ذلك صرفه لما شاء (ولا يجوز) الاحرام بالحج الا في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة فان أحرم به في غيرها انعقد عمرة وينعقد الاحرام بالعمرة كل وقت الا للحاج المقيم للرعي بمى

(فصل) ميقات الحج والعمرة ذوالخليفة لاهل المدينة والحفة للشام ومصر والمغرب ويبلغ لتهامة اليمن وقرن لنجد اليمن ونجد الحجاز وذات عرق للعراق وخراسان والافضل له العقيق ومن في مكة ولو مارا ميقات حجة مكة وميقات عمرته أدنى الحل والافضل من الجمرة ثم التنعيم ثم الحديبية ومن مسكنه أقرب من الميقات الى مكة فيماته موضعه ومن سلك طريقا لميقات فيه أحرم اذا حاذى أقرب المواقيت اليه ومن داره أبعد من الميقات الى مكة فالافضل أن لا يحرم الا من الميقات وقيل من داره ومن جاور الميقات وهو يريد البسك وأحرم دون ذلك لزمه دم فان عاد اليه محرما قبل التلبس ببسك سقط الدم

[illegible]

عن يساره ويطوف ويقول عند الباب اللهم ان هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك
وهذا مقام العائدين من النار فاذا وصل الى الركن الذي عند فتحة الحجر قال اللهم اني أعوذ بك من
الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المتقلب في المال والأهل والولد ويقول قبالة
الميزاب اللهم اظني في ذلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم مشربا هنيا
لا ظمأ بعده أبدا ويقول بين الركن الثالث واليماني اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا
وعملا مقبولا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور فاذا بلغ الركن اليماني لم يقبله بل يستلمه ويقبل يده بعد
ذلك ولا يقبل شيئا من البيت الا الحجر الاسود ولا يستلم شيئا الا اليماني وهو الذي قبل الحجر الاسود ثم اذا
وصل الى الحجر الاسود فقد مكث له طوفة يفعل ذلك سبعا ويسن في الثلاثة الاول منها الاسراع ويسمى
الرمل وانما يشرع هو والاضطباع في طواف يعقبه سعي فان رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما وان
رام عقب طواف الافاضة أخرهما اليه ويقول في رمله اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنباً
مغفورا وان يمشي على مهله في الاربعة الاخيرة ويقول فيها رب اغفر وارحم واعف عما تعلم انك
انت الأعز الأكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآخرة وهو في الاوتاد آكد ويقبل الحجر الاسود في كل
طوفة وكذا يستلم اليماني وفي الاوتار كدفان عجز عن تقيله لرجة أو خاف أن يؤذي الناس استلمه بيده
وقبلها فان عجز استلمه بعصا وقبلها فان عجز أشار اليه بيده (وهنا دقيقة) وهو أن يجدار البيت شاذروان
كالصفة والزلاقة وهو من البيت فعند تقبيل الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان فيجب أن يثبت
قدميه الى فراغ من التقبيل ويمتد قائما ثم بعد ذلك يمر فان انتقلت قدامه الى جهة الباب وهو متطامن في
التقبيل ولو تدرا صعب ومضى كما هو لم تصح تلك الطوفة فالا حياط اذا اعتدل من التقبيل أن يرجع الى
جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قد رايت تحقق به انه كما كان قبل التقبيل (وواجبات الطواف) ستر
العورة فتفي ظهر شيء منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة لم يصح وطهارة الحدث والنجس في البدن والثوب
وموضع الطواف وأن يطوف داخل المسجد الحرام وأن تستكمل سبع طوافات وان يبتدى طوافه من
الحجر الاسود كما تقدم وان يمر عليه بكل بدنه فان بدأ من غيره لم يعتد بذلك الى ان يصل اليه فنه ابتداء
طوافه وان يجعل البيت على يساره ويمر الى جهة لباب وأن يطوف خارج الحجر ولا يدخل من احدى
فتحتيه ويخرج من الاخرى وان يكون كله خارجا عن كل البيت فاذا طاف لا يجعل يده في هواء الشاذروان
فيكون ما خرج بكنه عن كل البيت وما سوى ذلك سنان كالرمل والدعاء وغيرهما تقدم ثم اذا فرغ من
الطواف صلى ركعتين سنة الطواف خلف المقام ويزيل هيئة الاضطباع فيهما ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة
قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ثم يدعو وخلف المقام ثم يرجع فيستلم الحجر الاسود ثم يخرج
من باب الصفا ان أراد ان يسعى الآن وله تأخير الى بعد طواف الافاضة فيبدأ بالصفا فيركي عليها الرجل قدر
قائمة حتى يرى البيت من باب المسجد فيسنة بل القبلة ويهليل ربكبر ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
المثلث ولا المديحي ويميت بيده اذ روى على كل شيء قد ير لا اله الا الله وحده لا شريك له أن يجرد رداءه ونصر
عبده وهزم الاخراب وحده لا اله الا الله ولا نعبد إلا إياه مخافة ان لا الدين ولو كره الكافرون ثم يردى بما
أحب ثم يعيد هذا الذكر كله لرداءه ثانيا وثالثا ثم ينزل من الصفا فيمشي على هيئته حتى يبقى منه وبين الميل
الاخضر الماني بركن المسجد على يساره قدوسه اذرع فينتدب سبعا شديدا حتى يتوسل بين الميدين
الاخضرين الماني بركن المسجد والآخر متصل بهما والباس فينتدب بترك السبب الشديد
ويمشي على الله سبعا في الممرات ثم عليها ما في يده كذا فيقول على الصفا رداءه ثم يردى ثم ينزل
لبس شيرقي رداءه مشبه يمشي في الممرات مع مائة اصناف من الناس فيعيد الله ذكر ولا تعارف يذبح راوية

فهذه ثلاثة يفعل ذلك حتى تكمل سبعاً تحتم بالمروة (وواجبات السعي) أربعة أحدها أن يبدأ بالصفاء
فلو بدأ بالمروة إلى الصفاء لم تحسب هذه المرة وحيدة - ابتدأ السعي * الثاني قطع جميع المسافة فلو ترك شبراً
أو أقل منهم يصح فيجب أن يلصق عقبه بحائط الصفاء إذا انتهى إلى المروة ألصق برؤس الأصابع بحائط
المروة ثم إذا ابتدأ الثانية ألصق عقبه بحائط المروة ورؤس أصابعه بحائط الصفاء وهكذا أبداً يلصق عقبه بما
بذهب منه ورؤس أصابعه بما ذهب إليه * الثالث استكمال سبع مرات بحسب ذهابه من الصفاء إلى
المروة مرة ومن المروة إلى الصفاء مرة وهكذا كما تقدم فلو شك فيه أوفى أعداد الطوافات أخذ بالقل وكل
* الرابع أن يسعى بعد طواف الأفاضة أو القدوم بشرط أن لا يفصل بينهما الوقوف بعرة * وسننه
ما تقدم وأن يكون على طهارة وستارة ويقول بينهما * رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك
أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * ولو قرأ القرآن
فهو أفضل * ولا يندب تكرار السعي فإذا كان سابع ذى الحجة ندب للإمام أن يخطب خطبة واحدة بعد
صلاة الظهر بمكة يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك ويأمرهم بالخروج إلى منى من الغد ثم يخرج
يوم الثامن بعد صلاة الصبح إلى منى فيصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بمنى ويبيت بها ويصلي
الصبح فإذا طلعت الشمس على جبل بمنى يسمى نيرسار إلى الموقف وهذا البيت بمنى والاقامة بها إلى هذا
الوقت سنة قد تركها كثير من الناس فانهم يأتون الموقف سحراً بالشمع الموقد وهذا لا يقاد بدعة فيصح
ويقول في مسيره * اللهم إليك توجهت ولو جهك الكرم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وحجتي مبرورا
وارحني ولا تنجبنني * ويكثر التلبية والذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا وصلوا
إلى موضع يسمى عمرة قبل دخول عرفة نزلوا هناك ولا يدخلون حَيْثُ عُرْفَةُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَالْسَّنَةُ أَنَّ
يُخْطَبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَصَلِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَعَاوِي سَنَةِ قُلْ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضاً ثُمَّ يَدْخُلُونَ عُرْفَةَ
بَعْدَ أَنْ يَنْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ مَلْبِينَ خَاضِعِينَ (ويندب) أن يقف بارزاً للشمس مستقبل القبلة حاضر القلب
فارغاً من الدنيا ويكثر التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار والدعاء والبكاء ثم تسكب
العبرات وتقال العثرات وليكن أكثر قوله لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير وليدع لأهله وأصحابه ولسائر المسلمين (ويندب) أن ينفخ عند الصخرات السكب والمفروشة أسفل
جبل الرحمة وأما الصعود إلى جبل الرحمة الذي في وسط عرفه فليس في طوعه فنبيلة زائدة فالوقوف صحيح في
جميع تلك الأرض المتسعة وذلك الجبل جزء منها هو وعده سواء والوقوف عند الصخرات أفضل والأفضل
أن يكون راكعاً مفطراً والأفضل للمرأة الجلوس في حاشية الناس (وواجبات) الوقوف حضور جزء
من عرفات عاقلاً ووقته من الزوال إلى طلوع الصبح الثاني من يوم النحر فمن حضر بعرفة في نبي من هذا
الوقت وهو عاقل ولو مراً في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاتته ذلك أو وقت مسمى عليه فماتت له الحج فماتت
بفعل عمرة فيطوف ويسعى ويحلق ردة حل من أحرامه ويحج به شاة التضاريس والاموال ما يمكن ثم تمتع فإذا
غربت الشمس أتوا إلى منى لئلا يكون منى سكينة ورعاة من أمة وأمة وأمة وأمة وأمة وأمة وأمة وأمة
ووجدوا جزءاً أسرع ويؤخرون المغرب وليهم ربه بمنزلة مع النساء في أرض ما يؤاوصوا به أو ما يؤاوصوا
بصبح أول الوقف بأخذون منها حصي اجتراس سبع مرات قبل ذلك كما هو الحال في بعض الأماكن بعد الإجازة
ويتقنون بعد الصلاة على المناسك الحرام وهو جبل صير من آثار الرداء في حجب صغره أن يكون على ما
بمنه من شاة من العواصم المشرك الحرام وليس كذلك وكثير من الأهلية والمجاهدة في سبيل الله
ويقولون اللهم كما أوتيتنا فيه ورية إماماً فوفيتنا إياه كما وفيتنا إياه كما وفيتنا إياه
بذلك وقولك الحسب كما أوصيت به برقات إلى وله عفو ربه

حسنة وفاء عباد النار فإذا أسير جدا ساروا إلى منى وكانوا سبعة قبل طلوع الشمس فإذا وصلوا إلى وادي محسر وهو بقرب منى أسروا فذرهم حرة ثم يسلكون الطريق الوسطى إلى رميهم على جرة العقبة فكأيا ترميهم ركان يرمون جرة العقبة تلك الحصيات السبع المنقطة من المزدلفة ومن أي مكان النقط الحصى جاز من المزدلفة وغيرها لكن يكره أخذها من الرمي والحش والسجد وكما يشترع في الرمي يقطع التلبية ولا يلي بعد ذلك وصورة الرمي أن يقف بطن الوادي بصدار قاع الشمس بحيث تكون عرقه عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجرة ويرمي حصاة حصاة يمينه ويكبر مع كل حصاة ويرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه ويرمي رميا ولا ينقد نقدا فإذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه أو فحى ثم يحلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه أو قصرها والأفضل في التقصير قدر ثلثة من جميع شعره وأما المرأة فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبرا ويبدأ الحلق بشقه الأيمن ويدفن شعره والحلق ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به ومن لا شعر له أمر الموسى على رأسه ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الأفاضة وهو ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به وصفته كما تقدم ثم يصلي ركعتين ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده ولا سعى لان السعى أيضا ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به (واعلم) أن الرمي والحلق وطواف الأفاضة الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدم وأخر جاز ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر ويخرج وقت رمي جرة العقبة بخروج يوم النحر ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا ولو إلى سنين وللحج تحللان أول وثان فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيها كان إما حلق ورمى أو حلق وطواف أو رمي وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به جميع ما حرم عليه ما عدا النساء من وطء وعقد نكاح ومباشرة فإذا فعل الثالث حل له كل ما حرمه الأحرار

﴿فصل﴾ فإذا فرغ من طواف الأفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها و يلتقط في أيام التشريق وهو ثاني العيد إحدى وعشرين حصاة من منى ويتجنب المواضع الثلاثة المتقدمة فإذا زالت الشمس رمى بها قبل الصلاة فيرمي الجرة الأولى وهي التي تلي مسجد الخيف فيصعد إليها ويجعلها عن يساره ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات حصاة حصاة كما تقدم ثم ينحرف قليلا بحيث لا يناله الحصى الذي يرميه الناس وتبقى الجرة خلفه ويستقبل القبلة ويدعوا ويدكر بخشوع وتضرع بقدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثانية فيفعل كما فعل في الأولى فإذا فرغ منها وقف ودعا بقدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها بسبع كما فعل يوم النحر سواء في مستقبلها والقبلة عن يساره فإذا فرغ لا يقف عندها ويبيت بمنى ثم يلتقط من الغد وهو ثاني أيام التشريق إحدى وعشرين حصاة فيرمي بها الجرات الثلاث كل جرة بسبع بعد الزوال كما تقدم ولا يجوز رمي الجمار في أيام التشريق إلا بعد الزوال ويجب الترتيب فيرمي ما يلي مسجد الخيف أولا والوسطى ثانيا والعقبة ثالثا ويتنكب الغسل كل يوم للرمي فإذا رمى في ثاني التشريق ندب للامام أن يخطب خطبة يعلمهم فيها جواز النفر ويودعهم ثم يتخير بين أن يتجهل في يومين وبين أن يتأخر فإذا أراد التحجيل فلينفر بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب فإن غربت وهو بمنى امتنع التحجيل ولزمه المبيت ورمى الغد وإن لم يرد التحجيل بات بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يومها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر ويتنكب أن ينزل المحصب وهو عند الحبل الذي عند منى بمكة وقد فرغ من حجه وإذا أراد الاعتناء بغيره من الحلق كإسبأ في صفة العمرة فإذا أراد الركوع إلى يسار منى مكة وطاف بها ثم ركع ركعتين ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب وقال اللهم إن

كل القرن أو بعضه والافضل أن يذبح بنفسه فإن لم يحسن فليحضر ويجب أن ينوي عند الذبح (ويندب)
أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث (ويجب) التصدق بشئ وإن قل والجلد يتصدق به
أو يتتبع به في البيت ولا يجوز بيعه ولا بيع شئ من اللحم ولا يجوز له الاكل من الأضحية المندورة
(فصل) ينسب لمن ولده ولدان يحلق رأسه يوم السابع ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة وأن يؤذن في
أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى ثم إن كان غلاماً ذبح عنه شاتان تجزيان في الأضحية وإن كانت جارية فشاة
وتطبخ بحلو ولا يكسر العظم ويفرق على الفقراء ويسميه باسم حسن كـ محمد وعبد الرحمن

(باب الأضحية)

يؤكل كل بقرة الوحش وحمار الوحش والضبع والثعلب والأرنب والقنفذ والوبر والظبي والضب والنعامة والخيل
ولا يؤكل السنور ولا الحشرات المستعجنة كالنمل والذباب ونحوهما ولا ما يتقوى بنابه كالأسد والفهد والنمر
والذئب والذئب والفرد ونحوهما وما يصطاد بالخلب كالصقر والشاهين والحداة والغراب والغراب الزرع
فيؤكل وما تولد من مأكول وغير مأكول لا يؤكل كالبغل واليعفور و يؤكل كل صيد البحر الا الضفدع
والتمساح وكلما ضراً كاله سم والزجاج والتراب أو كان نجساً أو طاهره استقذراً كالصق والمني لا يحل
أكله فإن اضطر إلى أكل الميتة أكل منها ما يسد رمقه فإن وخدميته وطعام الغير أوميتة وصيدها وهو محرم
أكل الميتة

(باب الصيد والقبائح)

لا يحل الحيوان الا بالذكاة الا السمك والجراد فيحل ميتهما ويحرم ما ذبحه مجوسي ومرتد وعابد وثن
ونصراني والعرب ويجوز الذبح بكل ماله حتى يقطع الا السن والعظم والظفر من الأدمى وغيره متصلاً
أو منه صلاً وما قدر على ذبحه اشترط قطع حلقومه ومريثه ويندب أن يوجه إلى القبلة وأن يحمد الشفرة
وبسرعه امرارها وسمى الله تعالى ر ي صلى على النبي صلى الله عليه وسلم و بقطع الاوداج كلها وأن ينحر
الابل قائمة معقولة ويذبح ما عداها مضطجعة على جنبها الا يسر ولا يكسر عنقها ولا يسلخها حتى تموت
و بشرط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح فإن رفعها قبل تمام قطع الحلقوم والمرى ثم قطعها لم يحل وأما الصيد
فحيث أصابه السهم أو الجارحة المعامة فمات قبل العذرة على ذبحه حل إذا أرسله بصرت حل ذكاته ولم يموت الصيد
بشغل السهم بل بحدده ولا أكلت الجارحة منه شيئاً فإن مات بقتل الجارحة حل وإن أصابه السهم فوقع في ماء أو
على جبل ثم تردى منه فمات أو غاب عنه بعد أن جرح ثم وجد ميتاً لم يحل وإذا تدبير ونحوه وتعدده رده
أو ردى في بئر أو تعذر إخراجه فربما يحد يده في أي موضع كان من بدنه فمات حل والله أعلم

(باب النذر)

لا يصح النذر الا من مسلم مكلف في مربة باللفظ وهو الله على كذا أو على كذا فيلزمه الاتيان به ومن علق
النذر على شئ فقال إن شئني الله مريضى فعلى كذا لزمه الوفاء بما التزمه عند الشفاء ومن نذر على وجه
الاحياج راغصب فقال إن كنت ربدا فعلى كذا فهو بالخيار إذا كلف بين الوفاء وبين كفارة اليمين فإن نذر
الحج راكبا شئ ما شياً ونذرا حجاجاً ما شياً فحج راكبا أجزاءه وعليه دموان نذر المضي إلى الكعبة أو مسجد
المدينة أو لا يصح لزمه ذلك وخيب أن يقصد الكعبة بحج أو عمرة وأن يصلى في مسجد المدينة أو الأقصى
أو يهتف بك أن نذر المضي إلى غيرهما من المساجد لم يلزمه ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيد
والشهرين وروايات وإيام الحيف والنفاس ومن نذر صلاة لزمه ركستان أو عتفا أجزاءه ما يقع عليه الاسم

(كتاب المبيع)

لا يبيح ولا يبيح النذر والاحياج أو قول المبيع أو وكيله بعنك أو ملكتك والقبول هو قول المبيد

أو وكيله اشترى أو مملكت أو قبلة ويجوز أن يقدم لفظ المشتري مثل أن يقول اشترى بكذا فيقول بعثك ويجوز أن يقول بعث بكذا فيقول بعثك فهذا صريح ويصدق أيضاً بالكناية مع النية مثل خذ بكذا أو جعلته لك بكذا وينوي بذلك البيع فيقبل فإن لم ينو به البع فليس بشئ (ويجب) أن لا يطول الفصل بين الإيجاب والقبول عرفاً وإشارة الأخرى كلفظ الناطق (ومرط) للتباين الباطن والعقل وعدم الرق والحرج والأكره غير حق ويشترط أيضاً الإسلام فيمن اشترى له مصحف أو مسلم لا يعتق عليه وعدم الحرابة في شراء السلاح فإن أذن السيد لعبده البالغ في التجارة تصرف بحسب الأذن ولا يجوز لأحد معاملة عبد إلا أن يعلم أن سيده أذن له بيمينه أو بقول السيد ولا يقبل فيه قول العبد والعبد لا يملك شيئاً وإن ملكه سيده وإذا انعقد البيع ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجاس مالم يتفرقا أو يختارا الامضاء جميعاً أو يفسخه أحدهما ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فمادونها لهما أو لأحدهما إلا إذا كان العقد محرماً فيه التفرق قبل القبض كإلى الربا والسلم ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين أنه كان ملكاً للبائع

(فصل) في بيع شروط خمسة أن يكون طاهرًا متفعا به مقدورًا على تسليمه مما وكالاً للعاقب وللمن ناب العاقب عنه معلوماً فلا يصح بيع عين نجسة كالسكب أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدهن مثلاً فإن أمكن كشوب متنجس جاز ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخشرات وحب حنطة وآلات الملاهي المحرمة ولا بيع ما لا يقدر على تسليمه كعبد أبق وطير طائر ومغصوب لكن إن باع المغصوب ممن يقدر على اتزاعه جاز فإن تبين عجزه فله الخيار ولا بيع نصف معين من أناء أو سيف أو ثوب وكذا كل ما ينقص قيمته بالقطع والكسر فإن لم تنقص كشوب نجس جاز ولا يجوز بيع المرهون دون إذن المرمته ولا بيع الفضولي وهو أن يبيع مال غيره بغير ولاية وكالة ولا بيع مالم يعين كأحد العبدین ولا بيع عين غائبة عن عين مثل بعثك الثوب المروزي الذي في كمر والفرس الأدهم الذي في اصطبل فإن كان المشتري رآها قبل ذلك وهي مما لا يتغير في مدة الغيبة غالباً جاز ولو باع عرمة حنطة ونحوها وهي مشاهدة ولم يعلم كياها أو باع شيئاً بعرمة فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز وتكفي الرؤية ولا يصح بيع الأعمى ولا شراؤه وطريقه التوكيل ويصح سلمه بموض في ذمته

(فصل في الربا) لا يحرم الربا إلا في المطعومات والذهب والفضة والعلة في تحريم المطعومات الطعم وفي تحريم الذهب والفضة كونها قيم الأشياء فإذا بيع مطعوم بمطعوم من جنسه كبرير اشتراط ثلاثة أمور المماثلة في القدر والتفاضل قبل التفرق والحلول وإن كان من غير جنسه كبرير اشتراط شرطان الحلول والتفاضل قبل التفرق وجاز التفاضل وإن باع نقداً بجنسه كذهب بذهب اشتراط الشروط الثلاثة المتقدمة وإن باع بغير جنسه كذهب بفضة اشتراط الشرطان وجاز التفاضل وإن باع مطعوماً بنقد صح مطلقاً ويعتبر التماثل في السكيل بالسكيل وفي الموزون بالموزن فلا يصح رطل بر رطل وإذا كان يتفاوت بالسكيل ويجوز أردب بأردب وإن تفاوت الوزن والمراد ما كان يوزن أو يكال في الجمار في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن جهل حاله اعتبر ببلد البيع وإن كان مما لا يوزن ولا يكال في العادة ولا جفاف كالفناء والسفر جل والأرجح لم يصح بيع بعضه ببعض فلو باع برأير جزأه لم يصح وإن ظهر من بعد تساويهما كالأوقية تعتبر المماثلة حالة السكيل فله كمال الثمرة الجفاف فلا يصح رطل بر رطل أو رطل بتمر وكذا عنب بعنب أو زيت بيز وإن تماثلان لم يحجى منه تمر ولا زيت لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق ولا يبر ولا خبز بخبز ولا خالص (١) بمشوب ولا مشبوخ بغيره ولا بمطبوخ إلا أن يحف الطبخ

(١) قوله ولا خالص الخ
كلان بلان وفي أحدهما
ماء اه جوجري

كقبيذ العسل والسمن ولا يجوز مدحجوة ودرهم بدرهمين أو عشرين ولا مدود درهم بمدود درهم ولا مدود درهم بمدود درهم وثوب بدرهمين ولا يصح بيع اللحم بالحيوان

(فصل) لا يصح بيع نتاج النجاس كقولك اذ اولدت ناقتي وولدها فقد بعته الولد ولا أن يبيع بشئ
ويؤجل الثمن بذلك ولا يبيع للملامسة والمنازعة والحصة ولا بيعتين في بيعة كقولك بعته هذا بالف نقداً
بألفين مؤجلاً أو بعته ثوباً بألف على أن تبيعني عبداً بخمسمائة ولا يبيع بشرط مثل بعته بشرط أن
تقرضني مائة ويصح بيع بشرط في صور وهي شرط الاجل في الثمن بشرط أن يكون الاجل معلوماً وأد
يرهن به رهناً أو يضمه بهز يد أو أن يعتق العبد المبيع أو شرط ما يقتضيه العقد كالرد بالعيب ونحوه فإن باه
وشرط البراءة من العيوب صح وبرئ من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع ولا يبرأ مما سوا
ولا يصح بيع العربون بأن يشتري سلعة ويدفع درهمين على أنه ان رضى بالسلعة فالدرهم من الثمن والا فله
البائع مجاناً ولو فرق بين الجارية وولدها قبل سن التمييز يبيع أو هبة بطل العقد وبعد التمييز يصح ويحرم
أن يبيع حاضر لباد بان يقول الحاضر للمبذوب الذي قدم بسلعة وهي مما يحتاج اليها في البلد لا تبع الآ
حتى أبيعها لك قليلاً قليلاً بثلثين غالا وأن يتلقى الركبان فيخبرهم بكساد ما معهم ليشتري منهم بغير وأن يسو
على سوم أخيه بأن يزيد في السلعة بعد استقرار الثمن وأن يبيع على بيع أخيه بأن يقول للشترى افسد
البيع وأنا أبيعك بأرخص منه وأن ينحش بأب يزيد في الساعة وهو غير راغب فيها لغيرتها غيره وأن يبيع
العنب ممن يتخذنه خمر فإن باع في هذه الصور كلها محرمة صح البيع وان جمع في عقد واحد ما يجوز و
لا يجوز مثل عبده وعبد غيره بغير اذنه أو خروجه لصلح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز
ولم يترى الخيار ان جهل وان جمع في عقدين مختلفي الحكم مثل بعته عبداً وأجرتك دارى ستة بكذا
وزوجتك ابنتي وبعته عبداً بكذا صح وقسط العوض عليهما

(١) قوله أختلف
البهيمة أى من النعم
أو غيرها جمع خلقه
بكسر الهمزة وسكون
اللام وبالفاء حمزة
الضرع اه جو جري
(٢) قوله مطلقا سواء
كان قيل الحلب أو
بعده اه

(فصل) من علم بالساعة عيب الزم أن يدينه أن لم يبين فقد غش والبيع صحيح فإذا اطلع المشتري على عيب كان عند البائع فله الرد وضابطه ما نقص العين أو القيمة قصصا بافوت بدغرض صحيح والغالب في مثل ذلك المبيع عدمه فيرد أن إن العبد خصيا أو سارقا أو يبول في الفراش وهو كبير فله اطلع على العيب بعد ثقله المبيع تعين الارش أو بـ زوال الملك عنه يبيع غيره لم يكن له طلب الارش الآن فان رجع اليه بعد ذلك فله الرد وإن حدث عند المشتري عيب آخر مثل أن يقتض البكر تعين الارش وامتنع الرد فان رضى البائع بالعيب لم يكن للمشتري طلب الارش فان كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم الا به ككسر البطيخ والبيض ونحوهما لم يمنع الرد في زيادة عن ما كان المعروفة فلا رد بشرط الرد أن يكون على الفور ويشه في طريقه أنه فسخ فلا يعرف العيب وهو يصلح أو بأكل أو بقضي حاجه أو لا فله التأخر الى زوال العيب بشرط ترك الاستعمال والانقضاء فان اخرمه كمن استأجر الدواب والارش به وتحرم منه ربة وهي أ يشهدا شاع خلاف اليه (١) راترك حايها أيا اليغر غيره بكثرة الابن اذا اطلع عليه لما شترى بالمال مطلقا (٢) فان كان له حليها وتاب الابن ردصاعا من تمر بدل الابن ان كان الحيوان مأكولا لا يباح بالتصدي في الرد ثم يروح الجارية ونسويد الشرو ونحوهما ويلزم البائع أن يخبر في بيع المراء بالعيب الذي حدث عنه فبإلا اشترى به بعشرة مثالا كمن حدث عنده عيب فيه العيب الفلاني ويدين الاجل أيضا

فصل في بيع الثمرة - على انه يجوز ان كان قبل بدو الصلاح لا يجوز الا بشرط الصلاح وان كان بعده
طال ما لم يدر ان فيه عيبا ان يحبس كله في الاصل او يأخذ بالثلثين فيما يتلون وان باع الشجرة وثمر
جاء من ثمره في القلع الذي في الاخصر الثمرة بين بدو الصلاح لا يجوز الا بشرط القلع وسمي

الحب يجوز مطلقا ولا يجوز بيع الحب في سببه ولا يجوز والوزن والياقوت لا يفسد في القشور
(فصل) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف أو تلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن وان
تلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون اتلافه قبضا وان اخلفه أجنبي لم يفسخ بل يجزئ المشتري بين أن
يفسخ فيغرم الأجنبي للبائع القيمة أو يجبر ويعطى الثمن ويغرم الأجنبي القيمة وإذا اشترى شيئا لم يجز
أن يبيعه حتى قبضه لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم
فيعتاض عنها ذهبا أو ثوبا ونحو ذلك والقبض فيما ينقل النقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد
التناول مثل الثوب والكتاب وقياسها التحلية مثل الدار والأرض فلو قال البائع لأسلم المبيع حتى
أقبض الثمن وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع فان كان الثمن في الذمة ألزم البائع بالتسليم
أولاً ثم يلزم المشتري بالتسليم وان كان الثمن معينا الزم ما عابان يؤمر فبفسله إلى عدل ثم العدل يعطى
لكل واحد حقه

(فصل) إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كفيته بان قال البائع بعثك بحال فقال بل بمؤجل أو بعثك
بعشرة فقال بل بخمسة أو بعثك بشرط الخيار فقال بل بلا خيار وما أشبه ذلك ولم يكن ثمينة تحالف فيبدأ
البائع فيقول والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا
وهي عين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي فإذا تحالفا فان تراضيا بعد ذلك فلا
فسخ للعقد والافساح له أو أحدهما أو الحاكم فلو ادعى أحدهما شيئا يقتضي أن البيع وقع فاسدا وكذبه
الآخر صدق مدعى الصحة بيمينه ولو جاء بمعيب إردده فقال البائع ليس هو الذي بعثته صدق البائع ولو
اختلفا في عيب يمكن حدوثه عند المشتري فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل كان عندك صدق البائع
(باب السلم)

هو بيع موصوف في الذمة ويشترط فيه مع شروط البيع أمور **(أحدها)** قبض الثمن في المجلس
وتسكن رؤية الثمن وان لم يعرف قدره **(والثاني)** كون المسلم فيه ديناً ويجوز حالا ومؤجلاً إلى أجل
معلوم فلو قال أسلمت إليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز **(الثالث)** إذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم
مثل البرية أو يصلح لكن لنقله إليه مؤنة اشترط بيان موضع التسليم **(وشرط المسلم فيه)** كونه معلوم
القدر كيلاً أو وزناً أو عدداً أو ذراعاً بمقدار معلوم فلو قال زنة هذه الصخرة أو ممل هذا الزنبريل ولا يعرف وزنها
ولا ميسر الزنبريل لم يصح وأن يكون مقدوراً عليه عند وجوب التسليم مأمون الانقطاع فان كان عزيز
الوجود كجارية وبناتها أو لا يؤمن انقطاعه كشمرة نخلة بيمينها لم يجز وأن يمكن ضبطه بالصفات كالادقة
والمائعات والحيوان واللحم والقطن والحديد والأحجار والأخشاب ونحو ذلك فيشترط ضبطه بالصفات التي
يختلف بها الغرض فيقول مثلاً أسلمت إليك في عبد تركي أبيض رباحي السن طوله وسمته كذا ونحو ذلك
فلا يجوز في الجواهر والمختلطات كالأهرسة والغالية والخشاف وكذا ما اختلفت أعلامه وأسفله كمنارة وأبريق
أو ما دخلته نار فحوية كالحبر والشواء إذا لا يمكن ضبط ذلك بالصفة ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا
الاستبدال عنه وإذا أحضره مثل ما شرط أو أجود وجب قبوله

(فصل) القرض مندوب إليه بإيجاب وقبول مثل أقرضتك أو أسلفتك ويجوز قرض كل ما يجزئ السلم
فيه وما لا فلا ولا يجوز فيه شرط الأجل ولا شرط جر منفعة كره الأجداد وأعلى أن تبغضني عبدي بكذا فانه ربا
فان رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ويجوز شرط الرهن والضامن ويجب رد المثل وان أنزعه عنه
عوضاً جاز وان أقرضه ثم أقيم ببلد آخر طال له الزمان دفعه ان كان ذهباً أو فضة ونحوهما وان كان لحماً مؤنة نحو
حنطة وشعير فلا يلزمه القيمة

(فصل) العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها ان كان البند من المالك سمي منارعة أو من العامل سمي مخبرة وهما باطلتان الآن يكون بين النخيل بياض وان كثر فصيح المزراعة عليه تبعاً للمساواة على النخيل وان تفاوت المشروط في المساواة والمزراعة بشرط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل ويعسر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة وان تقدم لفظ المساواة فيقول ساقيتك وزارعتك وأن لا يفصل بينهما ولا يجوز المخبرة تبعاً للمساواة

(باب الاجارة)

تصح ممن يصح بيعه (وشروطها) ايجاب مثل أجرتك هذا أو منفعة أو أكريتك وقبول وهي على قسمين اجارة ذمة واجارة عين واجارة لذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا أو استأجرتك أنت حصل لي خيطة ثوب أو ركنوني إلى مكة واجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب (وشروط) اجارة الذمة قبض الاجرة في المجلس (وشروط اجارة العين) أن تكون العين معينة مقصورة على تسليمها يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها ويتصل استيفاء منفعتها بالعقد ولا يتضمن الانتفاع استهلاك عينها وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غاباً ولو مائة سنة في الأرض فلا تصح اجارة أحد العبدین ولا غائب وآبق وأرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر الزرع وحائض لكس مسجود ومنكوحه للرضاع بلا ذن زوج ولا استئجار العام للمستقبل غير المستأجر ويجوز له ولا الشئع للوقوف ولا مالا يبقی السنة مثلاً أكثر منها (وشروطها) أن تكون المنفعة مباحة متقومة معاومة كقوله أجرتك ازرع أو تبني أو تحمل قنطار حديد أو قطن في مدة معاومة وباجرة معاومة ولو بالرؤية جزافاً أو منفعة أخرى فلا تصح على زمر وجل خمر لغير ارتقاء أو كلب ببيع لا كالة فيها وان روجت السلعة وحل قطار لم يعين ما هو وكل شهر بدرهم ولم يبين جلة المدة ولا باطعمة والكسوة هي المنفعة قد لا تعرف الا لزمان كالسكنى والرضاع فتقر به وقد لا تعرف الا بالاعمال كالسج ونحوه فتقر به وقد تعرف بهما كالخياطة والبناء وتمايم الفراش فتقدر بأحدهما فان قدرت بهما فقال لتخيط لي هذا الثوب بياض هذا اليوم لم يصح (وتشترط) معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف نام وكذا ما يركب عليه من مخم وغيره وفي اجارة الذمة ذكر جنس الدابة ونوعها وكونها ذكراً أو أنثى والاستئجار الركني لا للحمل الا أن يكون لنحو زجاج وما يحتاج اليه للتمكن من الانتفاع كالمفتاح والزام والزام والتعب والسرير وهو على المكري أو الكمار الانتفاع بالحمل والعطاء والدلو والحمل في المكري والمكري في اجارة الذمة مخروج معه والحمل واركان الشيخ وبراءك الجل للمرأة والضيف والمكري أن يستوفي المنفعة بالمعروف أو مثلها لما بنفسه أو مثله فاداً استأجر ايزرع حنطة ازرع مثلها أو ليركب أركب مثله وان جاوز المكان المكري اليه لزمه المسمى في المكان وأجرة المنزل للزائد ويجوز تجهيز الاجرة وتأجيلها فان أطلقه انما مات ويجوز في اجارة الذمة تجهيز المنفعة وتأجيلها وان تلفت العين المستأجرة انتسخت في المسنعة بل وان تسميت تخير فان كانت الاجارة في الذمة لم تنسخ ولم ينخير بولها طلب بدلهما المستوفي المنفعة وان تلفت العين التي استؤجر على العمل فيها في يد الأجير أو عين المستأجرة في يد المستأجر بلا عذر وان لم يضره وان مات أحد المتكاريين والعين المستأجرة باقية لم تنسخ وإذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين وعليه مؤنة الرد وإذا قد على مدة أو منفعة معينة فسلم العين وانقضت المدة أو ممن يمكن فيه استيفاء المنفعة استقرت الاجرة ووجب رد العين وتستقر في الاجارة الفاسدة اجرة الممل حيث يستقر المسمى في الصحبة

فصل في اجارة الممل حيث يستقر المسمى في الصحبة اجارة الممل حيث يستقر المسمى في الصحبة اجارة الممل حيث يستقر المسمى في الصحبة اجارة الممل حيث يستقر المسمى في الصحبة اجارة الممل حيث يستقر المسمى في الصحبة

فلودفع ثوبا للغسل فقال اغسله ولم يسم له أجره ففسل لم يستحق شيئا فان قال شرطتلى عوضا فأنكر فالقول قول المنكر ولكل منهما ما فسخها لكن إن فسخ صاحب العمل بعد الشروع لزمه قسمة من العوض وقياسوى ذلك لاثنى العامل

(باب اللقطة واللقيط)

إذا وجد الحر الرشيد لقطة جاز الالتقاطها فان وثق بامانة نفسه ندب وان خاف الخيانة كره ثم يندب أن يعرف جنسها ووصفتها وقدرها وورعها وهاو وكاءها وهاو الخيط الذي ربطت به وأن يشهد عليها ثم ان كان الالتقاط في الحرم أو كانت اللقطة جارية بحمل له وطؤها بملك أو نكاح أو وجد في بركة حيوانا يمتنع من صغار السباع كبعير وفرس وأرنب وظبي وطير فلا يجوز في هذه المواضع أن يلتقط الا للحفاظ على صاحبها فان التقط للملك حرم وان كان ضامنا وفيما بعد ذلك يجوز للحفاظ والتملك فان التقط للحفاظ لم يلزمه تعريضها وان يكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبدا الى أن يجد صاحبها فيدفعها اليه وان دفعها الى الحاكم لزمه القبول نعم لقطة الحرم مع كونها للحفاظ يجب تعريضها وان التقط للملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد والاسواق والمواضع التي وجد فيها على العادة ففي أول الامر يعرف طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الاول ويعلم أن هذا تكراره فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها وان كانت اللقطة يسيرة وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالبا اذا فقد لم يجب تعريضها سنة بل زنا يظن أن فاقدها أعرض عنها ثم اذا عرف سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار التملك بالانظ فاذا اختاره ملكها حتى لو تلفت قبل أن يختار لم يضمها واذا تملكها ثم جاء صاحبها يوما من الدهر فله أخذها بعينها ان كانت باقية والا فثلها أو قيمتها وان تعينت أخذها مع الارش ويكره التقاط الفاسق وينزع منه ويسلم الى ثقة يضم الى الفاسق ثقة يشرف عليه في التعريف ثم يملكها الفاسق ولا يصح لقط العبد فان أخذها أخذها السيد منه وكان السيد ملتقطا واذ لم يمكن حفظ اللقطة كالبطيخ ونحوه ينخير بين أهله وبيته ثم يعرف سنة وان أمكن اصلاحه كالرطب فان كان الحظ في بيعه باعه أو تجفيفه جففه

(فصل) التقاط النبوذ فرض كفاية فاذا وجد لقيط حكم بحريته وكذا باسلامه ان وجد في بلد فيه مسلم وان فاه فان كان معه مال متصل به أو تحت رأسه فهو له فاذا التقطه حر مسلم أمين مقبم أقر في يده ويلزمه الاشهاد عليه وعلى مامعه وينفق عليه من ماله باذن الحاكم فان لم يكن حاكم أنفق منه وأشهد فان لم يكن له مال فن بيت المال والاقتراض على ذمة الطفل وان أخذه عبداً وفاسق أو من يظعن به من الحضر الى البادية وكذا كافر وهو محكوم باسلامه انزعه منه وان التقطه اثنان وتنازعا فالموسر المقيم أولى

(باب المسابقة)

يجوز على العوض بين الخيل والبغال والخيرو والابل والفيالة بشرط اتحاد الجنس فلا تجوز بين بعير وخرس * ويشترط معرفة المركو بين وقد را العوض والمسابقة ويجوز أن يكون العوض منبما أو من أحدهما أو من أجنبي فان كان من أحدهما أو من أجنبي جاز بلا شرط فن سبق أخذه وان كان منهما الشرط أن يكون معهما محلل وهو ثالث على سركوب كسركوب مركو بينهما لا يخرج عوضا فن سبق من الثلاثة أخذوا فن سبق اثنان اشتركا فيه * ويجوز على النشاب والرمح وآلات الحرب والعوض منبما أو من أحدهما أو من أجنبي والمحلل معهما اذا كان منهما على ما تقدم * ويشترط تعيين الرميات وعند الرشق والاصابة وصفه الرمي والمسافة ومن البادى منبما ولا يجوز بالعوض على الطيور والافواه وانصرام

(باب الوقف)

هو قربة ولا يصح الا من مطلق التصرف في عين معينة يتصرف بها مع بقائه عينها دائما كالعقار والحيوان

(كتاب الفرائض)

يبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه ودفعته قبل الديون والوصايا والارث الا أن يتعلق بعين التركة حق كالزكاة والرهن والجاني والمبيع اذا مات المشتري مفلسا فان حقوق هؤلاء تقدم على مؤنة التجهيز والدفن ثم بعد ذلك تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه ثم تقسم تركته بين ورثته والوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ شقيقا كان اولابا ولاأم وابن الاخ الشقيق اولاب والعم الشقيق اولاب وابنهما ولزوج والمعتق والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والأم والجدة أم الأم وأم الأب وان علت والأخت شقيقة كانت اولابا ولاأم والزوجة والمعتقة وأما ذوات الارحام وهم اولاد البنات واولاد الاخوات بنوهن وبناتهن وبنات الاخوة وبنات الاعمام والعم اللام أي أخو الأب لأمه وأبو الأم واختال واختالة والعمة ومن أدلى بهم فلا يرثون عندنا بطريق الاصل بل اذا فسد بيت المال كما سيأتي وموانع الارث أربعة الأول القتل فن قتل مورثه لم يرثه سواء قتله بحق كالقصاص أو في الخطأ وبغيره خطأ كان أو عمدا مباشرة كان أو سببا مثل أن يشهد عليه بما يوجب القصاص أو حفر بئرا فوقع فيها والحاصل أنه لا يرثه متى كان له مدخل في قتله بأي طريق كان الثاني الكفر فلا يرث مسلم من كافر ولا كافر من مسلم ولا يرث الكافر الحر في الامن الحر بي وأما الذمي والمعاهد والمستأمن فيتوارثون بعضهم من بعض وان اختلفت مللهم ودارهم فلا يرث والثالث الرق فالرقيق لا يرث ولا يورث ومن بعضه حر لا يرث لكن يورث بما جمعه ببعضه الحر الرابع استبهم وقت الموت فاذا مات متوارثان بغرق أو تحت حدم ولم يعلم السابق منهما لم يرث أحدهما من الآخر

فصل في ميراث أهل الفروض أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن وهي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس وهي لعشرة الزوجان والأبوان والبنات وبنات الابن والاخوات والجدة والجندات والاخوة والاخوات من الأم فأما الزوج فله النصف مع عدم ولد أو ولد ابن وارث وله الربع مع الولد أو ولد الابن وأما الزوجة فلها الربع مع عدم الولد أو ولد ابن وارث ولها الثلث مع الولد أو ولد الابن وللزوجتين والثلاث والاربعة ما للواحدة من الربع والثلث وأما الأب فله السادس مع الابن وابن الابن فان لم يكن معه ابن ابن فهو عصبة كما سيأتي وأما الأم فلها الثلث اذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ذكر أو أنثى ولا اثنان من الاخوة والاخوات سواء كانوا أشقاء أولابا ولاأم ولم تكن في مسئلة زوج وأبوين ولا زوجة وأبوين فان كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات فلها السادس وان كانت في مسئلة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فان اثنان مابق بعد فرض الزوج أو الزوجة والباقي للاب فيأخذ الزوج في الاولى النصف وله السادس لأنه ثلث مابق والباقي للاب وفي الثانية فأخذ الزوجة الربع والأم الربع لأنه ثلث مابق والباقي للاب وأما البنت المفردة فلها النصف وللمنتين فصاعدا الثلثان ولف الابن فصاعدا مع بدت الصلب المفردة السادس تكملة الثلثين وأما الأخت المفردة الشفعية فلها النصف ولا تثبت فصاعدا الثلثان وان كانت من الاب فلها النصف ولا تثبت فصاعدا الثلثان والاخت من الأب فصاعدا مع الشفعية المفردة السادس تكملة الثلثين والاخوات الأشقاء مع البنات عصبة فان وفدن فالاحواب من الأب يرث مثله بنت وأخت للبنت الصلب والباقي للأخت وبنتان وأخت شقيقة وأخت لابنتين اللذان والباقي للشفعية ولا شيء للآخرى وأما الجد فتارة تكون معه اخوة وأخوات وتارة لا فان لم يكونوا معه فلها السادس مع الابن وابن الابن وربع عصبها هو عصبة كما سيأتي وان كان معها اخوة وأخوات أشقاء أولاب فتارة يكرن معهم ذون رض وتارة لا فان لم يكن معهم ذون رض قاسم الجدة الاخوة ونصب اناسهم ما ينصص ما يحرمه بانهما

عن ثلث جميع المال فان نقص فانه يفرض له الثلث ويجعل الباقي للاخوة والاخوات للذكر مثل حظ
 الانثيين ومثاله جسد وأخت أو أختان أو ثلاث أو أربع أو جسد وأخ أو اخوان أو أخ وأخت أو أخ وأختان
 فيقسم في هذه الصور للذكر مثل حظ الانثيين وان كان معه ذو فرض فرض لدى الفرض فرضه ثم يعطى
 الجسد الباقي الاوفر له من ثلاثة أشياء اما المقاسمة أو ثلث ما يبقى أو سدس جميع المال مثاله زوج وجسد
 وأخ المقاسمة خير له بنتان واخوان وجسد سدس جميع المال خير له زوجة وثلاثة اخوة وجسد ثلث
 الباقي خير له بنتان وأم وجسد واخوة للبنتين الثلثان وللأم السدس وللجسد السدس وتسقط الاخوة وان
 اجتمع معه الاخوة الأشقاء والاخوة للأب فان الأشقاء عند المقاسمة يعدون على الجد الاخوة من
 الأب ثم يأخذون نصيبهم مثاله جسد وأخ شقيق وأخ لأب للجد الثلث والثلثان للأخ الشقيق الثلث
 الذى خصه بالقسمة والثلث الذى هو نصيب الأخ من الأب لأن الشقيق يحجب به فيعود نفعه اليه فان كان
 الشقيق أختاً فردة كمل لها الأخ من الأب النصف والباقي له ولا يفرض للأخت مع الجد الا فى الاكدرية
 وهى زوج وأم وجسد وأخ شقيقه وللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس استغرق المال وليس هتامن
 يحجب الأخت عن فرضها فتعول المسئلة بنصيب الأخت فتقسم من تسعة للزوجة ثلاثة من التسعة وللأم
 اثنان يبقى أربعة وهى نصيب الأخت والجد فتجمع وتقسم بينها وبينه للذكر مثل حظ الانثيين وأما الجدة
 فان كانت أم الأم أو أم الأم أو أم الأب أو أم الأب وهكذا أو أم أبي الأب وهكذا فلها السدس
 وان اجتمع جدتان فى درجة فلهما السدس مثل أم أب وأم أم أب وأم أبي أب وان كانت إحداهما
 أقرب فان كانت القرى من جهة الأم أسقطت البعدى مثل أم أم وأم أم أب وان كانت من جهة الأب لم تسقط
 البعدى بل يشتركان فى السدس مثل أم أب وأم أم أم وأما الجدة التى هى أم أبي الأم فلا ترث بل هى من
 ذوى الارحام كما سبق وأما الاخوة والاخوات من الأم فلو احدى منهم السدس وللأثنين فصاعدا الثلث
 ذكورهم واناثهم فيسواء فتلخص من ذلك ان النصف فرض خمسة الزوج فى حالة والبنت وبنت الابن
 والاخت الشقيقة وأب والربع فرض اثنين الزوج فى حالة والزوجة فى حالة والثلث فرض الزوجة فى حالة
 والثلثان فرض أربعة البنات فصاعدا أو بنات الابن فصاعدا والاخوات الشقيقتان أو لأب
 والثلث فرض اثنين الأم فى حال واثنان فاكثر من ولد الأم وقد يفرض للجد مع الاخوة والسدس فرض
 سبعة لأب فى حالة والجد فى حالة والأم فى حالة والجدة فى حالة ولبنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب ولاخت
 أو اخوات لأب مع شقيقة فردة ولو احدى من الاخوة للام

فصل فى الحجب لا يرث الاح من الأم مع أربعة الولد وولد الابن ذكر أو أنثى والأب والجد ولا
 يرث الاخ الشقيق مع ثلاثة الابن وابن الابن والأب ولا يرث الاخ من الأب مع أربعة أو ثلاثة والاخ
 الشقيق ولا يرث ابن الابن فساو مع الاب ولا مع ابن ابن أقرب منه ولا الجدات كلهن من أى جهة كن مع
 الأم ولا الجد والجدات لى من جهة الأب مع الأب والاستكمال الستة الثلثين ثم ترث بنات الابن الا أن يكون
 فى درجتهم أو أسفل منهم ذكر يعصهن للذكر مثل حظ الانثيين مثاله بنت ابن بنت ابن بنتين
 اثنان ولا شئ لبنت الابن فاو كان معها ابن ابن أو ابن ابن كان الباقي لها وله ان ذكر مثل حظ الانثيين واذا
 استكملت الاخوات الأشقاء السنين لم ترث الاخوات من الأب اذا أن يكون معهن أخ لهن فيعصهن الله ذكر
 مثل حظ الانثيين ومن لا يرث أصلاً لا يحجب أباً ومن لا يرث لسانه يصح دونه لا يحجب أباً ومن لا يرث لسانه
 لسانه قد يحجب بحجب نصيب من الاخوة من الأم مع الأب والأم لا يرثون ولا يرثون من الثلث على
 السدس وبني رأت الفروض على السهام أعيان بالجزء ثم مثل مسئلة اسامه وى وزوج وأم رأت
 شقيقة فللزوج النصف وللأخت النصف استغرق المال والأم لا يحجب فيعربس ما الثلث وحال بمرس

الوقفة المحرم التصريح دون التبرع به وهو المحرم على خطبة النكاح في الصلاة
 فان لم يصرح بالاجابة من استخيرني فليدكر مساو به صدق به وينتدب ان يحط به عند الخطبة
 وعند العقد يقول ازوجك على ما امر الله تعالى بمن اسمالك بمروفاً وتصريح بالاجابة في خطبة الولي
 عند الايجاب فقال الزوج * الحمد لله والصلوة على رسول الله قيات صبح لكبه لا يندب وقبل يندب (والنكاح
 اركان) * الاول الصيغة الصريحة ولو بالهجومية لمن يحسن العربية لا بالكناية فلا يصح الا بايجاب
 متجز وهو زوجتك أو أنكحتك فقط وقبول على الفور وهو تزوجت أو أنكحت أو قلت نكاحها أو
 تزويجها فلو اقتصصر على قلت لم ينعقد ولو قال زوجني فقال زوجتك صبح * الثاني الشهود فلا يصح
 الا بخضرة شاهدين ذكرين سميعين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين مسلمين عدلين ولو
 مستورى العدالة * الثالث الولي فلا يصح الا بولي ذكر مكلف حر مسلم عدل تام النظر فالولاية لامرأة
 وصبي ومجنون ورقيق وكافر وفاسق وسفيه ومختل النظر بهرم وخبل ولا يضر العمى ويلي الكافر موليته
 الكافرة ولا يليها المسلم الا السيد في أمته والسلطان في نساء أهل الامة فيزوجها السيد ولو قاسقا فان كانت
 لامرأة زوجها من زوج السيدة باذن السيدة فان كانت السيدة غير رشيدة فيزوجها أبو السيدة أو جدها
 وأما الحرية فيزوجها عصباتها وأولادهم الأب ثم الجد ثم الاخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق
 المعتق ثم عصبته ثم الحاكم ولا يزوج أحد منهم وهناك من هو أقرب منه فان استوى اثنان في الدرجة
 وأحدهما من بدلي بأبوين والآخر بأب فالولي من بدلي بأبوين فان استويا فالاولى أن يقدم أسنهما وأعلمهما
 وأورعهما فان زوج الآخر صبح وان تشاحا أقرع وان زوج غير من خرجت قرعته صبح أيضا وان خرج
 الولي عن أن يكون وليا بشئ من الموانع المتقدمة انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء ومتى دعت الحرية
 الى كف لزمه تزويجها فان عضلها أي منعها بين بدلي الحاكم أو كان غائبا في مسافة القصر أو كان محرما زوجها
 الحاكم ولا تنتقل الولاية الى الأبعد وان غاب الى دون مسافة القصر لم تزوج الا باذنه ويجوز للولي أن يوكل
 بتزويجها ولا يجوز أن يوكل الا من يجوز أن يكون وليا وللزوج أن يوكل في القبول من يجوز أن يقبل
 النكاح لنفسه ولو عبد وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه فلو أرادوا بها أن يتزوجها كابن
 العم فوض العقد الى ابن عم في درجته فان فقد فالقاضي وليس لأحد أن يتولى الايجاب والقبول في نكاح
 واحد الا الجدة في تزويج بنت ابنه ثم الولي على قسمين محرم وغير محرم فالجبر شو الأب والجد خاصة في
 تزويج البكر فقط وكذا السيد في أمته مطلقا ومعنى الجبر أن له أن يزوجها من كفاء بغير رضاها وغير
 الجبر لا يزوج الا برضاها واذنها فتى كانت بكرا جاز لا لب أو الجدة تزويجها بغير اذنها لكن يندب استئذان
 البالغة واذنها السكوت وأما النيب العاقلة فلا يزوجها أحد الا باذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد
 وغيرها وأما قبل البلوغ فلا تزوج أصلا وان كانت مجنونة صغيرة زوجها الأب أو الجد أو كبيرة زوجها
 الأب أو الجد الحاكم لكن الحاكم يزوجها للحاجة والأب والجد يزوجها للحاجة والصلحة ولا يلزم السيد
 تزويج الامة والمكاتبة وان طلبتا ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفاء الا برضاها ورضا سائر
 الأولياء فان كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفاء أصلا وان رضيت وان دعت الى غير كفاء لم يلزم الولي
 تزويجها وان عينت كفوا أو حزين الولي كفوا أو غير كفوا فمن عينه الولي أو وليا كان مجبرا والافق عينة الولي
 هو الكفاءة في النسب والدين والحرية والصحة وسلامة الحيض والمثبته للخيار فلا يكره الهجعي حر بيته ولا غير
 قرشي قرشية ولا غير هاشمي هاشمي ولا فاسقي غنيمة ولا عبد حر ولا عتيق أو من ميسر
 أباءه رقيق حر الأصل ولا ذو منعة دينية بنت ذمي حرقة أو رفع نكاح بنت تاجر ولا مصيب بعيب يثبت الخيار
 سلمية منه ولا اعتبار باليسار والشيخوخة فتى زوجها بغير كفاء بغير رضاها ووضي الأولياء الذين هم في

درجته بالنكاح باطل وإن رضوا أو رضيت فليس للأب بعد اعتراض وإذا رأى الأب أو وليها المصلحة في تزويج الصغير والصغيرة وزوجه وليس له أن يزوجه أمة ولا مغيبة وإن كان سفيها أو مجنونا مطلقا واحتياج إلى النكاح وزوجه الأب أو الجد أو الحاكم فإن أذنوا للسفيه أن يعقد لنفسه جاز وإن عقد بلا إذن فباطل وإن كان مطلقا تسرى جارية واحدة والعبد الصغير لا يزوجه السيد والكبير يتزوج بإذنه وليس للسيد إجباره على النكاح ولا للعبد إجبار السيد عليه

(فصل) يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطيق الاستمتاع فإن سألت الانتظار أفطرت وأكثره ثلاثة أيام فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلقاها ويدعو بالبركة ويملك الاستمتاع بها من غير ضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة وله أن يعزل عنها حرة كانت أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وبما يتوقف عليه كمال اللذات كالغسل من الجنابة والاستحداد وإزالة الأوساخ

(فصل) يحرم نكاح الأم والجدة وإن علون والبنات وبنات الأولاد وإن سفان والاخوات وبنات الاخوة والاخوات وإن سفان والعمة والخالات وإن علون وأم الزوجة وجداتها وأزواج آبائهن وأولادهن هؤلاء كلهن يحرم من مجرد العقد وأما بنت زوجته فلا تحرم إلا بالدخول بالأم فإن أمان الأم قبل الدخول بها حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آبائهن أو بناتها بملك أو شبهة وأمهات موطنها هو بملك أو شبهة وبناتها كل ذلك تحريما مؤبدا ويحرم أن يجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها وإن تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة أو وطئ بها أو بنها بشبهة انفسخ نكاحها ومن حرم من ذلك بالفسخ حرم بالرضاع ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم وطؤها بملك العيين ومن وطئ أمة ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت له المنكوحة وحرمت المملوكة ويحرم على المسلم نكاح المجوسية والوثنية والمرتدة ومن أحد أبويها كتابي والآخر مجوسي والامة الكتابية وجارية ابنه وجارية نفسه ومالكته لكن بحجور ولاء الامة الكتابية بملك العيين وتحرم الزانية على الملاعن ونكاح المحرمة والمعتدة من غيره ويحرم على الحر أن يجمع بين أكثر من أربع والأولى الاقتصار على الواحدة وله أن يطأ بملك العيين ما شاء ويحرم على العبد أكثر من اثنتين ويحرم على الحر نكاح الامة المسلمة إلا أن يخاف العنت وهو الوقوع في الزنا وليس عنده حرة تصلح للاستمتاع وعجز عن صداق حرة وعن جارية تصلح ولا يصح نكاح الشغار ونكاح المتعة وهو أن ينكحها إلى مدة ولا نكاح المحلل وهو أن ينكحها بالحل الذي طلعتها ثلاثا فإن عقده لا ولم يشترط صريح (فصل) إذا وجد أحدهما الآخر مجنونا أو مجنوما أو أبرصا أو وحشا هارثا أو قريشا أو وحده عتينا أو مجنونا ثبت الخيار في فسخ العقد على الفور عند الحاكم سواء كان به مثل ذلك العيب أم لا ولو ثبت العيب ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار وإذا أقر العنه أجله الحكة منه يوم المرافعة إليه فإن جامع فيها فلا فسخ لها ولا فسخ الفسخ والمراد بالفور في الامة عتيت الامة ومتى وقع الفسخ فإن كان قبل الدخول فلا مهر أو بعده نكح الوطء وجب المسمى أو نكح العتية أو نكح المهر المهر وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو ممنحل له نكاح الامة بخير وإن شرط أنها أمة فبانت حرة أولم شرط فبانت أمة أو كتابية فلا خيار وإن تزوج عبدا بأمه فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير إجازة وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما فإن كان قبل الدخول بجلت الصرة وإن كان بعده توفيت على نفسها العنة وإن اجتمع على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح والا حكم بالفرقة من حين تداين الله من وإن أمة كثير

شأن منهن فإن رجعت في الهبة عادت إلى النور من يوم الرجوع ولا يجوز أن يدخل على امرأة في نوبة الخمر
بلاشغل فإن دخل بالنهار لحاجة أو بالليل لضرورة جاز ولا فلا وإن أقام لزمه القضاء وإن تزوج جديدة وعنده
غيرها قطع النور الجديدة فإن كانت بكرًا أقام عندها سبعًا ولم يقض وإن كانت ثيبًا فهو بالخيار بين أن يقسم
عندها سبعًا ويقضى وبين أن يقسم ثلاثًا ولا يقضى ويندب له أن يخبرها بينهما فإن أقام سبعًا يطلبها قضى
السبع أو بدونه قضى أو بعاقط وله الخروج نهارًا لقضاء الحاجات والحقوق ومن ملك أمانًا لم يلزمه أن يقسم
لن * ويتدب أن لا يعطلهن من الوطء وأن يسوي بينهما فيه وإذا رأى من المرأة أمارات الفشوز وعظها
بالكلام وإن صرحت بالفشوز هجرها في الفراش دون الكلام وصر بها صر باخبر مبرح أي لا يكسر عظمها
ولا يخرج لحاولا ينهر دما سواء نشزت مرة أو تكررت منها وقيل لا يضر بها إلا إذا تكررت فشوزها

(باب النفقات)

يجب على الزوج نفقة زوجته يومًا بيوم فإن كان موسرًا لزمه مدان من الحب المقتات في البلد وإن كان
معسرًا فدون كان متوسطًا فدون نصف ويلزمه مع ذلك أجرة الطحن والخبز والادم على حسب عادة البلد من
اللحم والدهن وغير ذلك فإن تراضيا على أخذ العوض عن ذلك جاز ولهما ما يحتاج اليه من الدهن للرأس
والسر والمشط وثمان ماء الاعتسال إن كان سببه جماعًا أو نفاسًا فإن كان سببه حيضًا أو غير ذلك لم يلزمه ولا
يلزمه ثمن الطيب ولا أجرة الطيب ولا شراء الأدوية ونحو ذلك ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة
في البلد من ثياب البدن والفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق بيساره وأعساره ويجب تسليم النفقة
إليه من أول النهار وتسليم الكسوة من أول الفصل فإن أعطاه كسوة مدة قبلت فبها لم يلزمه أبدًا لها
وإن بقيت بعد المدة لزمه التجديد لها أن تصرف في كسوتها بالبيع وغيره * ويجب لها سكنى مثلها وإن
كانت تخدم في بيت أبيها لزمه إخراجها وتزيمه نفقة الخادم إذا كان ملكها وانما تلزمه النفقة إذا سلمت
المرأة نفسها إليه أو عرضت نفسها عليه أو عرضها وإيها إن كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيرًا أو صغيرًا لا يتأني
منه الوطء إلا أن تسلم وهي صغيرة ولا يمكن وطؤها فلا نفقة لها وشرط ذلك أن تكون متمكنة التام بحيث
لا تمتنع منه في ليل أو نهار فلو نشزت ولو في ساعة أو سافرت بغير إذنه أو بآذنه لحاجتها أو حرمت أو صامت
تطوعًا بغير إذنه أو كانت أمة فسلمها السيد ليلًا فقط فلا نفقة لها وأما المعتدة فوجب لها السكنى في مدة العدة
سواء كانت العدة عده وفاة أو رجعية أو بائن وأما النفقة فلا تحب في عده الوفاة ويجب للرجعية مطلقًا والبائن
إن كانت حاملًا يدفع إليها يومًا بيوم وإن لم تكن البائن حاء إلا فلا نفقة لها والكسوة كالنمرة وإن اختلف
الزوجان في قبض النفقة فالقول قولها وإن اختلف في التمكين فالقول قوله إلا أن يعترف بانها مكنت أولًا ثم
يدعي النشوز فالقول قولها ومي ترك الاتفاق عاها مده صارت النفقة عليه دينا وإذا أعسر نفقة
المعسر إن أو بالكسوة أو بالسكنى ثبت لها فسخ النكاح فإن شاعت صبره ونفى ذلك لها في ذمته وإن أعسر
بالادم أو بنفقة الخادم أو بنفقة الموسر من أرباب المتوسطين فلا فسخ لها وإن كان الزوج عبدًا فالنفقة في كسبه
والا في بده إن كان مآدونه في التجارة والا فإن شاعت صبره وإن شاء صبرت إلى أن يعتق فتأخذ منه
(فصل) يجب على الشخص ذكرًا كان أو أنثى إذا فصل عن نفقته ونفقة زوجته أن يسقى على الآباء
والأمهات وإن عاوا من أي جهة كانوا وعلى الأولاد وأولادهم وإن سملوا كورا كانوا وأنانا بشرط لعسر
والعجز أما زمانة أو ما غوله أو جنون وتجب نفقة زوجة الأب فإن كان له آباء وأولاد ولم يدر على نفقة الآباء

فلم يأمم إلا من الصغير ثم الكبير ثم العبد بالضرورة بالسكنا أو لا يستلزم السكنان احتياج الزوج من العسر
إلى الشكاح لأم الولد أو لغيره من الزوج أو التسري ومن سلكه ركنها أو قد أبترمه النكاح والكسوة فإن
احتسب الزمة الحاكم فإن لم يكن لأهل أكرى عليه أن يمكن ولا يبيع عليه

(فصل) الحق الناس بحضارة الطفل الام ثم أمهاتها المدليات باناث تقسم القرى فالقرى ثم الاب ثم أمهاته
كذلك ثم أبوه ثم أمهاته كذلك ثم الاخت الشقيقة ثم الاخ الشقيق ثم للاب ثم للام ثم الخالة ثم بنات الاخوة
للأبوين ثم بنوهم ثم للاب ثم بنوهم ثم للام ثم العمة ثم العم ثم بنات الخالة ثم بنات العم ثم ابن العم وشرط الحاضن
العدالة والعقل والحرية وكذا الاسلام ان كان الطفل مسلما ولا حق للراأقاذا ان كانت الا ان تنكح من
له حضنته واذا بلغ الصغير حدا يعز فيه خير بين أبويه فان اختار أحدهما سلم اليه لكن ان اختار الابن
أمه كان عند أبيه بالنهار ليعلمه ويؤديه فان عاد واختار الآخر دفع اليه فان عاد واختار الاول أعيد اليه وهكذا
الى أن يظهر منه بهذا ولع وخل

(باب الطلاق)

يصح الطلاق من كل زوج عاقل بالغ مختار فلا يصح طلاق صبي ومجنون ومكره بغير حق مثل ان هدد بقتل
او قطع عضو او ضرب مبرح وكذا شتم أو ضرب يسير وهو من ذوى المروآت والاقدار ومن زال عقله بسبب
لا يعترف به كالسكران ومن شرب دواء زيل العقل بلا حاجة يقع طلاقه وله أن يطلق بنفسه وله أن يوكل ولو
امراة ولا وكيل أن يطلق متى شاء لكن اذا قال لزوجته طلق نفسك فقالت على الصور طلقت نفسي طلقت
وان آخرت فلا الآن يقول طالق نفسك متى شئت ويملك الحر ثلاث تطليعات والعبد طلعتين * ويكره
الطلاق من غير حاجة والثلاث أشد وجهها في طهر واحد أشد ثم الطلاق على أقسام سني وبدعي ومحرم
وخال عر السنة والبدعة فأما السني فهو أن يطلق في طهر لم يجامع فيه والبدعي المحرم أن يطلق في الحيض بلا
عوص أو في طهر جامعها فيه فإذا فعل ندبه أن يراجعها وأما الخالي عنهما فطلاق الصغيرة والآيسة من
الحيض والحامل وغير المدخول بها والاتفاق التي تقع بها الطلاق صريح وكناية فالصريح يقع به سواء نوى به
الطلاق أم لا ولا يصح بالكناية إلا أن ينوى به الطلاق فالصريح لمظ الطلاق والمراق والسراح فإذا قال
طلقتك أو فارقتك أو مرحتك أو أنت طالق أو مطلقة أو مفارقة أو مسرحه طلعت سواء نوى به الطلاق
أم لا والكنايات قوله أنت خلية أجنبية أو بنته أو ابنتي وحرام واعتدي واستبرئي وتقنعي وألحقى بأهلك
وحلك على غاربك ونحو ذلك أو قال أنا منك طالق أو فوص الطلاق إليها فقالت أنت طالق أو قيل له ألك
زوجة فقال لا أو كتبت لمظ الطلاق فادأنوى بجميع ذلك الطلاق وقع وان لم يتوهم مع وان قيل له طلقت
امراة أنك فقال نعم طلعت وإذا قال أنت طالق ونوى به ابتاع طلعتين أو ثلاثا وقع ما نوى وكذا سائر ألفاظ
الطلاق صريحا وكنايتا وان أصاف المطلق الى بعض من ابائهم مثرا أن قال نصفك طالق طلقت مطلقة
واحدة وكذا إذا قال أنت طالق نصف طاعة أو ربع طلاقة طاعة وإذا قال أنت طالتي ثلاثا الاطلقة طلقت
ثلاثين أو ثلاثا الاطنتين طلقت طلاقة أو ثلاثا الاثلاثا طلقت ثلاثا وإن قال أنت طالق إن شاء الله أو إن لم يشأ
الله وكذا الآن بشاء الله لم تطلق ويجوز تعليق الطلاق على شروط وعنده على شرط ووجد ذلك الشرط
طلعت فإذا قال إن حدثت فأنت طالق طاعت بمحدد بنية اليمين وإقالة حلفت فكأنها فاقول نزلها مع
يمينها وإن قال إن حدثت فأنت طالق طاعت حلفت فكأنها فاقول قوله ولا تطلق الزوجه وإن قال إن
خرجت من بيتي فأنت طالقي ثم رجع إلى البيت مرة أخرى ثم خرجت طاعت حلفت فكأنها فاقول نزلها مع
قال كلما خرجت إلا بد لي فانت طالق فماذا يخرج من بيتي طاعت حلفت وار قال متى وقع عليك طلاق
فأنت طالق فله ثلاثا ثم قال قد ذهبت أنت طالقي فله ثلاثة أشهر وقضى من علق نفسه بعمل ناسيا

أو إن كان يقع وإن غلق بفعل غيره مثل أن يدخل زيد الدار فأنت طالق فثبت طالق قبل إتمام التعليق أو
بإكراه أو ناسيا وكان غير مبال بحسنه طلقته وإن علم بالتعليق قد دخل ناسيا وهو ممن يبطل بجهلهم بطلاق وإن
قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بانته منه أما بطلقة أو بثلاث ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم تطلق

فصل يصح الخلع عن يصح طلاقه ويكره إلا في حالين أحدهما أن يخافا أو أحدهما أن لا يقيا حدود الله
ماداما على الزوجية والثاني أن يخلف بالطلاق الثالث على ترك فعل شيء ثم يحتاج إلى فعله فيخالفها ثم
يتزوجها ثم يفعل المحالوف عليه فإنه لا يقع عليه الطلاق الثالث كما سبق وإن كان الزوج سفيها صح خلعها
ويدفع العوض إلى وليه ولا يصح خلع سفيهة وليس للولي أن يخالف امرأته الطلل ولا أن يخالف الطلل بما لها
ويصح بمال الولي ويصح بلفظ الطلاق ولفظ الخلع مثل أنت طالق على ألفا وأخالتك على ألف فان قالت
قبلت بانت ولزمها الألف وكذلك إن قال إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته بانت وكذلك إذا قالت
طلقتني على ألف فقال أنت طالق بانت ولزمها الألف وما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع
فلو خالف بمجهول أو غير متمول كالنجر بانت بمهر المثل وهو بلفظ الخلع طلاق صريح

فصل من شك هل طلق أم لا لم تطلق والورع أن يراجع وإن شك هل طلق طلقة أو أكثر وقع الأقل
ومن طلق ثلاثا في مرض موته لم تره المطلقة

فصل إذا طلق الحر طلقه أو طلقته أو طلق العبد طلقه بعد الدخول بلا عوض فلا قبل أن تنقضي العدة
أن يراجع سواء عرضت أم لا وله أن يطلقها وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يحل له وطؤها ولا النظر إليها
ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ولا تصح الرجعة
إلا باللفظ فقط فيقول راجعها أو رددتها أو أمسكها ولا يشترط الإشهاد وإداراجعها عادت إليه بما بقي
من عدد الطلاق أما إذا طلق الحر ثلاثا أو العبد طلقته حرمت عليه حتى تسكح زوجها غيره نكاحا صحيحاً
ويطؤها في الصرح وأدناه تغيب الحشفة بشرط انتشار الذكر

فصل الإيلاء حرام وهو أن يخلف الزوج بالله أو بالطلاق أو بالعق أو بالتزام صوم أو صلاة أو غير ذلك
بمينا منع الجماع في الصرح أكثر من أربعة أشهر فإدا حلف كذلك صار موليا فتضرب له مدة أربعة أشهر
فاذا انقضت ولم يجامع فيها ولا ماع من جهتها فلها عقب المدة أن تطاله أما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به
مانع يمنعه من الوطء فان جامع فذاك والاطلق عليه حاكم ومتى حلف على أربعة أشهر فسادونها أو كان
الزوج عنيماً أو مجبواً بغير مولى

فصل الظهار هو أن يشبه امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه أو بعض من أعضائها فيقول أنت على
كظهر أمي أو كمرجها أو كيدها فإدا قال ذلك ووجد العود لزمته الكفارة وحرم وطؤها حتى يكفر والعود
هو أن يسكنها بعد الظهار زماً يمكنه أن يقول لها فيه أنت طالق فلم يقل فان عقب الظهار بالطلاق على العور
طلقت ولا كفارة والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر بالعمل فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً كل مسكين مداً من قوت البلد حبا بالنية

باب العدة

من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها وإن طلق بعده لزمته العدة سواء كان الزوجان صغيرين أو
بالغين أو أحدهما بالغا والآخر صغيراً والمراد بالدخول الوطء ولو حلا بها ولم يطأها ثم طلق فلا عدة وإدا وجبت
العدة فان كانت حاء لا تنقض بوضعه بشرطين أحدهما أن ينفصل جميع الحمل حتى لو كان ولدين أو أكثر
اشتراط انفصال الجميع سواء انفصل حياً أو ميتاً كامل الخاقعة أو مضمة لم يتصور وشهد القوا بل أهمها مدأ خلق
آدمي ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان ولا حد لعدد الحمل فيجوز أن تضع في حمل واحد

أربعة وأربعين كثر من ذلك **الثاني** أن يكون الولد منسوبا إلى من له العدة فأوجبت من زنا أو وطء شبهة لم تقض عدة المطلق به بل في محل وطء شبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع وكذا في محل الزنا إن لم يقض على الحمل فإن حاضت على الحمل انقضت بثلاثة أطهار منه وأقل مدة الحمل ستة أشهر وأكبره أربع سنين وإن لم تكن حاملا فإن كانت من تحيض اعتدت بثلاثة قروء القروء الأطهار وبحسب لها بعض الأطهار طهرا كاملا فإن طلقها حاضت بعد لحظة انقضت بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل فإذا أسرع في الحيضة الرابعة انقضت ولا فرق بين أن يتقارب حيضها أو يتباعد فمثال التقارب أن تحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر يوما فإذا طلقت في آخر الطهر انقضت عدتها باثنين وثلاثين يوما ولحظتين أو في آخر حيض فسبعة وأربعين يوما ولحظة وهو أقل الممكن في الحرمة ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوما وتطهر ستة مثالا أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة ولو قامت سنين وإن كانت ممن لا تحيض أصرا أو آياس اعتدت بثلاثة أشهر وإن كانت ممن تحيض فاقطع دمها لعارض كرضاع ونحوه أو بلا عارض ظاهر صبرت إلى من آياس من الحيض ثم تعتد بثلاثة أشهر هذا كله في عدة الطلاق فإن توفي عنها زوجها ولو في خلال عدة الرجعية فإن كانت حاملا اعتدت بالوضع كما تقدم والاباء عدة أشهر وعشرة أيام سواء كانت ممن تحيض أم لا هذا كله في الحرمة أما إذا كانت زوجته أمة ولو معة فالحامل بالوضع وغيرها ممن تحيض بطهرين ومن لا تحيض بشهر ونصف وفي الوفاة شهرين وخمسة أيام ومن وطئت بشبهة تعتد من الوطء كالمطلقه ويلزم المعتدة ملازمة المنزل فأما الرجعية ففي حكم الزوج لا تخرج الابادته ويجوز للبائن وللتنوي عنها زوجها أن تخرج بالنهار لفضاء حاجتها وأداء الحقوق ونجب العدة في المسكن الذي طامها فيه ولا يجوز عليها منه إلا لضرورة أما الخوف أو منع ماله أو كثرة تاذيها بحيرانها أو أقارب زوجها أو تأديبهم بها فتنتقل إلى أقرب مسكن إليه ومحرم على المطلق الخلوة بها في العدة ومساكنها الآن ككون كل منهما في بيت بمرافقه ويجب الإحدا في عدة الوفاة ويدب في البائن ومحرم على ميت عبر الزوج أكثر من ثلاثة أيام وهو أن تترك الزينة ولا تلبس الحلي ولا تختضب ولا تسكحل بآئها ونحوه فإن احتاجت إلى السكحل فالليل وتر له النهار ولا تلبس الصافي من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر ولا ترجل الشعر ولا تستعمل طبا في بدن وثوب وما أكل وطالبس الابريسم وغسل الرأس للتطيف وتقليم الأظفار وإذا راح المعتدة ثم طلقها قبل الدخول تستأنف عدة جديدة وإن تزوج من خالها في عدته ثم طلقها قبل الدخول بنت على العدة الأولى ومتى ادعت المرأة انقضاء العدة في رءه يمكن انصاؤها وبه قل قولها وإذا بلغها خبر موت زوجها عدة أشهر وعشرة أيام فعدا انقضت العدة

فصل من ملك أمة حرم عليه وطؤها والاستمتاع بها حتى يستبرئها عدتها بالوضع إن كانت حاملا وبحيضة إن كانت حائلا تحيض والاقب شهر وإن كانت زوجته أمة فاشتراها بعد بيع السكاح وحلت له بملك المؤمنين من غير استبراء ومن زوج أمة أو كاتبها ثم زال السكاح والكاتب لم يطأها حتى يستبرئها وله الاستمتاع بالمسبية في مدة الاستبراء بغير الجماع ومن وطئ أمة حرم عليه أن يزوجه حتى يستبرئها

فصل ومن أتت أمة بولد فإن ثبت أنه برطها لحقه سواء كان يعزل صبيها أم لا وإن لم يكن وطئها لم يلحقه ومن أتت زوجته بولد لحقه بسنه إن أمكن أن يكون منه وإن تأخر بعد سنة أشهر ولحظة من حين العدول دون أربع سنين من حين أمكان الإجماع معها إذا أمكن وطؤها ولو في أحد أيامها لم يوطئ بها في أمته لشدة ما يكون الزوج تسع سنين ونصف ولحظة تسع لوطء وإن لم يكن أن يكون منه بأن أنبأ بولده أنه أنبأ به أكثر من أربع سنين أو حرمه بأمه أو بغيرها أو كان الزوج من السن دون ما تقدم أو كان مقطوع الذكر ولا شيئين جميع لم يلحقه ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي أحله الشرع بها

عن الولد اليهود وهو أيضا أو غير ذلك من جهة نسب فأجر فيه بلا عذر ثم أراد أن ينفية العنان لم يجد إليه ذلك وإن أراد نفيه على الفور أجبت له إليه

(فصل) من قذف زوجته الزنا فطوب بحمد الصدف له أن يسقطه باللعان بشرط أن يكون الزوج بالغاً عاقلاً مختاراً وأن تكون الزوجة عفيفة يمكن أن نوطاً ولو قذف من ثبت زناها أو طفلة كبرت شهر عزرو لم يلاعن واللعان أن يأمره الحاكم أن يقول أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأمره يتهامن الزنا وإن هذا الولد ليس مني إن كان هناك ولد ثم يقول في الخامسة بعد أن يعظه الحاكم ويخوفه ويضع يده على فيه وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين فإذا فعل ذلك سقط عنه حد القذف واتتبع عنه سب الولد وبانت منه وسرمت على التأبيد ولزمها حد الزنا ولها أن تسقطه عن نفسها باللعان فتقول بأمر الحاكم أربع مرات أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيأمراني به ثم تقول في الخامسة بعد الوعظ كما سبق وعلى غضب الله إن كان من الصادقين فإذا فعلت هذه سقط عنها حد الزنا

(باب الرضاع)

إذا ما لمنت تسع سنين لبن من وطء أو من غيره فأرضعت طملا له دون الأولين خمس رضعات متفرقات صار
ابنهما في حرم عليها هو وفروعها فقط وصارت أمه فتحرم عليه هي وأهلها وفروعها وأخواتها وأخواتها وان
ثارا للبن من حمل من روح صار الرضيع ابنا الزوج فيحرم عليه الرضيع وفروعهم فقط وصار الزوج أباه فيحرم
على الرضيع هو وأصوله وفروعه وأخوته وأخواته فيحرم النكاح ويحل النظر والخلوة كالقرب

﴿ کتاب الجنایات ﴾

بجب القصاص على من قتل انسانا عمدا محضاً عدواناً لكن لا يجنب على صبي ومجنون مطلقاً ولا على مسلم
قتل كافراً ولا على حر يقتل عبداً ولا على ذمي يقتل مسلماً ولا على الأب والأم وأبائهما وأمهاتهما يقتل الولد
ولد الولد ولا بهتل من يبيت القصاص فيه الولد مثل أن يقتل الأب الأم ثم الجنايات ثلاثة خطأ وعمد خطأ
عمد محض فالخطأ مثل أن يرمى إلى حائط أو يهايم صبي انساناً أو يزنق من شاطئ فيقع على اسن وصابطه
في قصد القتل ولا يقصد الشخص أو لا يتصددهما وعمد الخطأ أن يقصد الجناية بما لا ينزل عالباً مثل أن
ير به بعضاً خفيفه من غير متل ونحو ذلك والعلم أن بقصد الجناية بما يقتل غالباً سواء كان مثلاً أو محمداً
نكأت الجناية عمداً على النفس أو الأطراف وجب القصاص ويجب في الأعضاء حيث يمكن من مسير
ف كالعين والجمجمة والارن الاسب هو الان سنه والأذن والسن والثقة والار والار والار والار
كر والاثني والفرج ونحو ذلك بشه ط الماءة فالأخذ بين يديه أو بالأعلى ناساً وبالع من ولا
ع بأشيل ولا قصص في عصبه نالقة طح اية م وسط الدراع اقتص من الكف وفي البياى حكومة
قص للأشئ من الذكر ولان من الكبر والويع من الشريف في النكس والأعضاء ولا يجوز أن
وفي القصاص لا يقتصرة على الأرباب فالقصاص من له القصاص يحسنه مكه منه إلا أمر بالتوكيل
كان القصاص لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ ثم لأشئ
بامل حتى تصع ولا نعمه لا ينزحوا من قطع اليد ثم اليد ثم اليد ثم اليد ثم اليد ثم اليد ثم اليد
اك قطعت يده فان ماتت من راتش ودي سامسة ثم القصاص على اليد بطل القصاص ورجعت
رلوعنا بعض القصاص من كان القتل أو ذر فبعض القصاص من سقطت اليد ورجعت اليه من
ناسة أربطه من ياتوا له شخص منه أو قل له من الله وان حرمه من

والله اعلم بالصواب فان الظن قد يخطئ في بعض ما يفتي به من غير علم ولا يقدر على
البيان الا ان يقطع الثاني جهلا بالاول ان يقطع الاول بغير ما هو قطع الثاني بغيره او يفتي
بالاول خارجا عن الثاني وكل ولو نازك الممدح خطئا فلا قصاص على أحد ولو شارك الأجنبي بها اقتص من
الأجنبي ويجب القصاص أيضا في كل جرح انتهى الى عظم كالوجه في الرأس والوجه ويخرج العنق والساق
والعضد اذا انتهى الجرح الى العظم والمراد بالوجه وباتهاء الجرح الى العظم أن يعلم وصول الشكين أو المسلة
مثلا الى العظم ولا يشترط ظهور العظم ورؤيته

(فصل) اذا كان القتل خطأ أو عمدا خطأ أو آلا الأمر في العمد بالعفو الى الدية وجبت الدية ودية الحر
المسلم الذكر مائة من الابل فان كان عمدا فهي مغلظة من ثلاثة أوجه كونها حالة وعلى الجاني ومثلثة ثلاثين
حققة وثلاثين جذعة وأربعين خلقة أي حوامل في بطونها أولادها وان كان عمدا خطأ فهي مغلظة من وجه
واحد كونها مثلثة مخففة من وجهين كونها مؤجلة وعلى العاقلة وان كان خطأ فهي مخففة من ثلاثة أوجه
كونها مؤجلة وعلى العاقلة وخمسة عشر بن بنت مخاض وعشرين بن بنت لبون وعشرين بن لبون وعشرين
حققة وعشرين جذعة اللهم الا أن يقتل ذارحم محرم أو في الحرم أو في الأشهر الحرم وهي ذوالقعدة وذوالحجة
والحرم ورجب فانها تكون مثلثة خطأ كان أو عمدا ولا يؤخذ في الابل معيب فان تراضوا على العوض
عن الابل جاز ودية المرأة في النفس وغيرها نصف دية الرجل ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية
المجوسي ثلثا عشر دية المسلم ودية العبد قيمته وأعضاؤه رجالاته ما نقص منها وفيما اذا ضرب بطنها قألت
جنيما ميتا غرة وهي عبد أو أمة سليم بقيمة نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم والعاقلة هي العصابات
ما عدا الأب والجدة والابن وابن الابن ولا يعقل فقير ولا صبي ولا مجنون ولا كافر عن مسلم وعكسه فيجب
عليهم دية النفس الكاملة أعني المائة من الابل في ثلاث سنين فيجب على كل غني عند الحول في كل سنة
نصف دينار وعلى كل متوسط ربع دينار فاذا بقي شيء أخذ من بيت المال والافن الجاني وان كان الواجب
أقل من دية النفس الكاملة كواجب الجراحات ودية الجنين والمرأة والذبي فإما كان قدر ثلث الكاملة
أو أقل ففي سنة وان كان الثلثان أو أقل فالثالث في سنة والباقي في الثانية فان زاد على الثلثين فالثلاثان في
سنتين والباقي في الثالثة وكل عضو مفرد فيه جال ومنفعة اذا قطع وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب
العضو لو قتله وكذا كل عضو من جنس فاذا قطعهما ففيهما الدية وفي أحدهما نصفها وكذا المعاني
واللطائف ففي كل معنى منهما الدية ففي قطع الاذنين الدية وفي أحدهما نصفها ومثلها العينان والشفتان
واللحيان والكفان والقدمان باصابعهما والاليتان والاثنيان والاجفان وحلمات المرأة وشفراها ومارن
الانف واللسان والحشفة وجميع الذكرك وكذا في شلل هذه الاعضاء والافضاء وسلفج الجلد وكسر الصلب
واذهاب العقل والسمع والضوء أو النطق أو الشم أو الذوق وفي كل أصبع عشر من الابل وفي كل سن خمس
وأما الجراحات في البدن فالحكومة توفي الرأس والوجه فمادون الموصحة فيه الحكومة وأما الموصحة وهي
تمأ ونصحت العظم كما تقدم ففيها خمس من الابل و بقيت جنائيات أخر آثرت تركها لئلا يطول الكلام ولا تجب
الدية بقتل الحر بن والمرئد ومن وجب رجه بإيئته أو نحتم قتله في الحاربة ولا على السيد بقتل عبده

(فصل) نجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله حتى الله تعالى خطأ كان أو عمدا سواء لزمه قصاص أو دية
أو لم يلزمه شيء منهما وهو عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فلو قتل نساء أهل الحرب وأولادهم
فلا كفارة لانهم وان حرم قتلهم لكن لا لحق الله تعالى بل لحق القامعين

(فصل) اذا خرج على طائفة من المسلمين وراموا خلعهم أو منعوا حقا شرعيا كالزكاة وامتنعوا بالحرب

بعت اليهم وأزال عليهم أن لم يكن فإن أبقاها عليهم بما لا يم شره كالثار والمنجنيقي ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل
جرحهم وما ألقوه علينا أو ألقناه عليهم في الحرب لأمان فيه وأحكام الاسلام جارية عليهم وينفذ من
حكم قاضيه ما ينقل من حكم قاضينا وان لم تمتنعوا بالحرب لم يقاتلهم

﴿ باب الصيال ﴾

ومن قصد مسلم يريد قتله جاز له دفعه ولا يجب وان قصد كافر أو بهيمة وجب دفعه وان قصد ماله جاز الدفع
ولا يجب وان قصد حرمه وجب الدفع ويدفع بالاسهل فالاسهل فان عرف أنه يدفع بالصياح فليس له ضربه
أو باليد فليس له بالعصا أو بالعصا فليس له بالسيف أو بقطع اليد فليس له قتله فان تحقق أنه لا يدفع الا بقتله قتله
قتله ولا شيء عليه واذا اندفع حرم التعرض له

﴿ باب الردة ﴾

من ارتد عن الاسلام وهو بالغ عاقل مختار استحق القتل ويجب على الامام استنابته فان رجع الى الاسلام
قبل منتهى ان يقاتل في الحال فان كان حرا لم يقتله الا الامام أو نائبه فان قتله غيره عزروا لادبه عليه وان كان
عبدا فالسيد قتله وان تكررت ردة واسلامه قبل منه ويعزر

﴿ باب الجهاد ﴾

الجهاد فرض كفاية اذا قام به من فيه الكفاية سقط عن الباقي ويتعين على من حصر الصف وكذا على كل
أحد اذا أحاط بالمسلمين صدق ويخطب به كل ذكرك بالغ عاقل مستطيع ولا يجاهد المديون الا اذن غريمه
ولا العبد الا اذن سيده ولا من أحد أبويه مسلم الا باذنه الا اذا أحاط العدو فيجوز بلا اذن ويكره الغزو
دون اذن الامام ولا يستعين بمشرك الا أن يقل المسلمون وتكون نيته حسنة للمسلمين ويقاتل اليهود
والنصارى والمجوس الا أن يسلموا أو يبدلوا الجزية ويقابل من سواهم الا أن يسلموا ولا يجوز قتل النساء
والصبيان الا أن يقاتلوا ولا الدواب الا أن يقاتلوا عليها أو نستعين بقتلها عليهم ويجوز قتل الشيوخ
والرهبان ومن أسلم من الكفار مسلم بالغ عاقل مختار ولو عبد احرم قتله ومن أسلم منهم قتل الاسرحقن
دمه وماله وصغار أولاده عن السبي ومتى أسر منهم صبي أو امرأة رقب بنفس الاسرو يمسح نكاحها أو بالغ
تخير الامام بالمصلحة بين القتل والاسترقاق والامن والفداء بمال أو بأسير مسلم فان أسلم سقط قتله ونحوه بين
الثلاث الباقية ويجوز قطع أشجارهم وتخريب ديارهم

﴿ باب الغنيمة ﴾

الغنيمة لمن حضر الواقعة الى آخرها فتقسم بينهم بعد اخراج السلب ونحوها للرجال سهم وللنساء ثلاثة أسهم
اذا كان ذكرا حرا بالغ مسلما عاقلا ويرضخ للمرأة والعبد والصبي والكافران حصة روابدن الامام من أربعة
أنحاسها وانما تلك الغنيمة بالقسمة أو اختيار التملك وأما السلب فن قتل قتيل أو كفى شره وكان المقتول
ممتنعا وغرر القاتل بنفسه في قتله استحق سلبه وهو ما احتوت يده عليه في الواقعة من فرس وثياب وسلاح
ونفقة غير ذلك فاما الخمس فيقسم على خمسة أيضا سهم للنبي صلى الله عليه وسلم فيصرف بعده في المصالح من
شد الثغور وأوراق القضاء والمؤذنين ونحوهم وسهم لدوي القربى من بني هاشم وبني المطلب لاند كرم مثل حظ
الاثنين وسهم لليتامى الفقراء وسهم للساكنين وسهم لابن السبيل

﴿ فصل ﴾ تعقد الامة لليهود والنصارى والمجوس ولمن دخل في دين اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل
والسامرة والصابئة ان وافقوهم في أصل دينهم ولمن تمسك بدين ابراهيم أو غيره من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام ولا يعقد لوثني ومن لا كتاب له ولا شبهة كتاب ولا يصح الا بشرطين التزام أحكام الاسلام
وبذل الجزية وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها ما راضوا عليه وتؤخذ منهم برفق كسائر الديون ولا

تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد يلامون بأحكامنا من ضمان النفس والعرض والمال ويحدون للزنا والسرقة لا للسكر ويخزون في اللباس والزنا ويركون في رقابهم جرس في الحمام ولا يركبون فرسا بل بغلا أو جارا عرضا ولا يبدون بسلام ويلجئون إلى أخيق الطريق ولا يعلنون على المسلمين في البناء ولا يساوونهم فإن ملكوا دارا لم تهدم ويمنعون من اظهار خمر وخنزير وثاقوس وجهر التوراة والانجيل وجنازتهم وأعيادهم ومن أحداث كميصة فإن صولحوافى بلادهم على الجزية لم يمنعوهم من ذلك ويمنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها أكثر من ثلاثة أيام إذا أذن لهم الامام في الدخول لحاجة ولا يمكن مشرك من الحرم بحال ولا يدخلون مسجدا الا بأذن وعلى الامام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين واستنقاذ من أسر منهم فإن امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية انتقض عهدهم مطلقا وإن زنى أحد منهم بمسلمة أو أصابها بنكاح أو آوى عينا للسكران أو قتل مسلما عن دينه أو قتله أو ذكر الله أو رسوله أو دينه بما لا يجوز فإن شرط عليهم الاتقاص بذلك انتقض والا فلا ومن انتقض عهده تخير الامام فيه بين الخصال الاربع في الاسير

﴿ باب الزنا ﴾

إذا زنى أو لاط البالغ العاقل المختار مسلما كان أو ذميا أو مرذوا كان أو عبدا وجب عليه الحد فإن كان محصنا رجم حتى يموت والمحصن من وطئ في القبل في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ زوجته في الدبر أو جاريته في القبل أو في نكاح فاسد أو وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق أو وصي أو مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن وغير المحصن إن كان حرا جلد مائة جلدة وغرب سنة إلى مساقاة القصور وإن كان عبدا جلد خمسين وغرب نصف سنة ومن وطئ بهيمة أو امرأة ميتة أو حيه فيما دون العرج أو جارية يملك بعضها أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الخيض والدبر أو استمنى بيده أو أتت المرأة المرأة لا حد عليه ويعزرو من زنى وقال لا أعلم تحريم الزمان وكان قرب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم يحدوا إن لم يكن كذلك حدولا يجلد في حر وبرد شديدين ومرض يربى برؤه حتى يبرأ ولا في المسجد ولا المرة في الحبل حتى تضع ويحول ألم الولادة ولا يجلد بسوط جديد ولا بالبل بسوط بين سوطين ولا تمدولا تشدولا تحرولا بالغ في الضرب ويفرقه على أعضائه ويتوقى المقاتل والوجه ويضرب الرجل قائما والمرأة جالسة مستورة فإن كان نحيفا أو مريضا لا يربى بره جلد بعنكال النخل وأطراف الثياب وإن كان الحد رجما رجم ولو في حر أو برد أو مرض صرجوا الزوال ولا يرجم الحامل حتى تضع ويستغنى الولد بلين غيرها والسيده أن يفيم الحد على رقيقه

﴿ باب القذف ﴾

إذا قذف البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمى أو مرثدا أو مستأمر محصنا ليس بولد له بالزنا أو اللواط بالصرح أو بالكناية مع التوبة لزمه الحد والمحصن هنا هو البالغ العاقل الحر المسلم العفيف فمجاد الحر ثمانين والعد أربعين فالصرح رنت أو لطم أو رنى فركك ونحوه والكناية نحر ياهاجر يا حيت فان نوى به القذف حدوا فلا والقول قول القاف في التنية وإن قالت أنت رنى الناس أو أرنى من فلان فهو كناية أو فلان زان وأنت أرنى منه صريح وإن قذف جماعة يمنع أن يكفوا كلهم رماة كفوله أهل مصر كلهم زناة عزروا إن لم يمنع كفوله سوفلان زناة لزمه لكن واحد حدوا بوفذه بزيدين لزمه حد واحد وإن قذفه خدمه قذفه ثانيا بذلك الزنا أو بغره عزروا فقط ولو قذف محصنا لم يحد حتى زنى المحصن سقط الحد ولا يستوفى الا بحضرة الحاكم وبمطالبة المدعى فإن عفا سقط وإن مات انتقل حقه لأورثه ولو قال (رجل أقد في فمهم لم يحد ولو قذف عبدا ثبت له التعزير

﴿ باب السرقة ﴾

إذا سرق البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمى أو مرثدا نصبا من المال وهو ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار

في السرقة من خزائنه ولا شبهة له فيه قطعت يده اليمنى فان سرق ثانيا قطعت يده اليسرى فان سرق
 ثالثة قطع يده اليمنى فان عزير فان لم تكن له يمين قطعت يده اليسرى وان كانت قلم تقطع حتى ذهبت منقط
 المقطع واذا قطع خمس المقطع بالزيت الحار فان سرق دون النصاب أو من غير حوز أو ماله شبهة كمال بيت المال
 أو مال ابنه أو أبيه أو مال ماله لم يقطع وحوز كل شيء بحسبه ويختلف باختلاف المال والبلاد وعدل
 السلطان وجوره وقوته وضعفه فقرز الثياب والبقود والجواهر والخلى الصندوق المقل وحوز الامتعة
 الدكاكين المقلدة وشم حارس والدواب الاصطبل والاثاث صفة البيت بحسب العادة وحوز الكفن القبر ولو
 اشترك اثنان في اخراج النصاب فقط لم يقطع واحد منهما ولا يقطع الخراج الا امام أو نائبه ويقطع العبد
 سيده ولا قطع على من ائتم أو اختلس أو خان أو سجد

﴿فصل﴾ من شهر السلاح وأخاف السبيل وجب على الامام طلبه فان وقع قبل جنابة عزروان سرق نصاب
 بشرطه قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا ولي الدم وان سرق وقتل قتل ثم صلب
 ثلاثة أيام وان جرح أو قطع طرفا اقتص منه من غير تحتم

﴿فصل﴾ كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره خرا كان أو نبيذا أو غيرهما فن شرب وهو بالغ عاقل
 مسلم مختار عالم به وبتحريمه لزمه الحد وهو أربعون جلدة للحر وعشرون للعبد باليدى والنعال وأطراف
 الثياب ويجوز بالسوط لكن ان مات بالسياط وحت ديته فان رأى أن يزيد في الخراج ثمانين وفي العبد
 الى أربعين جاز لكن لو مات من الزيادة ضمن بالقسط فلو ضربه احدى وأربعين مات ضمن جزأ من أحده
 وأربعين جزأ من ديته ومن زنى دفعات ولم يحدأ جزأه لكل جنس حد واحد ومن وح عليه حد زنا من
 لم يسقط الاحد قاطع الطريق اذ اناب قبل القدرة فيسقط جميع حده ولا يجوز شرب المسكر في حال مر
 الاحوال لا للتداوى ولا للعطش الا أن نعص بلممة ولا يجزأ ما يسفها به فيجب

﴿فصل﴾ من أتى معصية لاحدوها ولا كفارة ومنه شهادة الزور عزير على حسب ما يراه الحاكم ولا يبلغ
 أدنى الحدود فلا يبلغ بتعزير الخراج أربعين ولا بتعزير العبد عشرين وان رأى تركه جاز
 ﴿باب الامان﴾

انما يصح اليمين من بالغ عاقل مختار قاصدا الى اليمين فمن سق لسانه اليها أو قصد الخلف على شيء فسق لسانه
 الى غيره لم ينعقد وذلك من لغو اليمين ولا يعقد الا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته ثم من
 أسماء الله تعالى ما لا يسمى به غيره كالله والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فينعقد بها اليمين مطلقا ومن
 ما يسمى به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر فتعقد بها اليمين الا أن ينوى غير اليمين ومنها ما هو
 مشترك كالخلى والموجود والبصير فلا تنعقد بها اليمين الا أن ينوى بها اليمين وصفاته ان لم تستعمل في
 مخاوف نحو عزة الله وكبريائه وبقائه والقرآن فتعقد بها اليمين مطلقا وان كانت قد تستعمل في مخاوف نحو
 علم الله وقدرته وحقه فينعقد بها اليمين الا أن ينوى بالعزم المعان والمقدور وبالحق العبادة فلا
 ولو قال أقسم بالله وأقسمت بالله العقمت الا أن ينوى به الا حبار ولو قال لعمر الله وأشهد بالله أو أعزم بالله
 أو على عهد الله أو ذمته أو أماته أو كفاته لا أفعل كذا أو سألك بالله أو أقسمت عليك بالله لم تعقد الا
 أن ينوى به اليمين

﴿فصل﴾ ومن حلف لا يدخل بيتا فدخله لم ينافى لبيت شعر حث وان كان حضر يا وادخل مسجدا فلا ولا آكل
 هذه الخنطة فجعلها دقيقا أو خيرا لم يحنث أولا آكل سمنا فأكله في عصيدة ونحوها وهو ظاهر فيها أولا
 أشرب من هذا النهر فشرب ماءه في كوز حث أولا آكل لحما فأكل شحما أو كليه أو كرشا أو كبدا أو غلة أو
 طحالا أو ألية أو سمكا أو حرادا فلا حث أولا لبس لريد ثوبا فوهبه له أو اشتراه له فلا ولا أهبة فتمه من عليه

لم يحكم عليه الا بطلب المدعى واذا انكر ان يكون له مدعى عليه قال قول المدعى عليه ولا يحكم عليه الا بطلب المدعى فان امتنع من اليمين رد على المدعى فان حلف واستحق وان امتنع حلفه وان سكت المدعى عليه فليقل له ان أجبت والارددت اليمين عليه فان لم يجبردت اليمين على المدعى فيه حلف ويستحق وان كان القاضي يعلم وجوب الحق فان كان في حدود الله تعالى وهو الزنا والسرقه والمحاربه والشرب لم يحكم به وان كان في غير ذلك حكم به واذا لم يعرف لسان الناصم رجع فيه الى عدل يعرف بشرط أن يكون عددا ثبت به ذلك الحق واذا حكم بشئ فوجد النص أو الاجماع أو القياس الجلي بخلافه نقضه ولا تصح الدعوى الا من مطلق التصرف ولا تصح دعوى الجهول الا في مسائل منها الوصية فان ادعى ديناً ذكر الجنس والقدر والصفة وعينها يمكن تعيينها والا ذكر صفتها فان أنكر المدعى عليه ما ادعاه صح الجواب وكذا ان قال لا يستحق على شئ فان كان المدعى به عينا في يد أحدهما فالقول قوله يمينه فان كان في يدهما حلفا وجعل بينهما نصفين ومن له حق على منكر فله ان يأخذه من ماله بغير اذنه فان كان مقرافلا

﴿ باب الشهادة ﴾

تحملها وأداؤها فرض كفافة فان لم يكن الا هو تعين عليه ولا يجوز أن يأخذ أجره حينئذ فان لم يتعين فله الاخذ ولا تقبل الا من حر مكلف ناطق مستيقظ حسن الديانة ظاهر المروءة ولا تقبل من مغفل ولا من صاحب كبيرة ولا من مدمن على صغيرة ولا من لامر ولا مروءة ككناس وفيهم حجام ونحو ذلك وتقبل شهادة الاعمي فيما تحمل قبل العمى ولا تقبل فيما تحمل بعده الا بالاستفاضة أو ان يقال في أذنه شئ فيه سك العاقل ويحمله الى القاضي ويشهد بما قال هذا ولا تقبل شهادة الشخص لولده ووالده ولا شهادة من يجزله من نفعه ولا من يدفع عنها ضرره ولا شهادة العدو على عدوه ولا شهادة الشخص على فعل نفسه فيقبل في المال وما يقصده من المال كالبيع رجلان أو رجل وامرأان أو شاهد مع عيّن المدعى وما لا يقصده من المال كالنكاح والحدود لم يقبل فيه الا شاهدان ذكران ولا يقبل في الزنا واللواط واقيان الهيمة الا أربع ذكرين ولا يقبل فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة رجلان أو رجل وامرأان أو أربع نسوة والله سبحانه وتعالى أعلم ثم الكتاب * ومما نقل في مدح الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه وان كانت مناقبه لا تحصى وفضائله لا تستقصى هذه الايات فرسمت هنا لزيد الواقف عليها شوقا

يا من يريد من السعادة جلها * هأنت حقا قد عرفت محلها

فاسمع مقالة ناصح لك حلها * ان المذاهب خيرها وأجلها

﴿ ماقاله الخبر الامام الشافعي ﴾

أورثناه من ولاء قتال المطالبين * وحباه فضلا زائدا نعم المطالبين

لم أر أيت له السيد الأتينا * فاختبرته وجعلته لي مذهبا

﴿ وعدته يوم القيامة شافعي ﴾

أكرم به سبطا كريما وابن عم * للمصطفى المختار من الخبير عم

ورد الحديث له به الفخر الانم * عالم قر يش فيه نص كالعلم

﴿ هو فيه فرد ماله من شافع ﴾

(يقول الفقير اليه تعالى) ابراهيم بن حسن البابي (خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة)

نحمدك اللهم جدا يوافي نعمك * ويكافي مزيدك ويدفع قهرك ونصلي ونسلم على القائل من يرد الله
به خيرا يفقه في الدين * سيدنا محمد وآله الاكرمين * ومحابته والتابعين آمين (أما بعد) فقد تم
بحمد الله تعالى طبع كتاب عمدة السالك وعدة الناسك في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه وجعل الجنة مثقله ومثواه وهو كتاب جمع من الاحكام الفقهية كل عزيز معتمد وجاء
باسلوب من البيان نزي بالدرارى مشورة على العسجد وكيفية سلا هو لحاجة المحققين
وعمدة المضلاء المتأخرين الامام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب رحمه
الله وأثابه من جزيل انعامه عظيم رضاه وقد تحلت طرره ووشيت غروره
بعض تقييدات تبين مراده وتزيل عن الواقف ترداده وذلك
بمطبعة الشيخ (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) السكائن
مركزها بسراى رقم ١٢ بشارع التبليطه
بجوار الأزهر الشريف فى شهر شوال
سنة ١٣٤٤ هجرية على
صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية
آمين

كتاب عمدة السالك

صفحة	صفحة
٢١ باب صلاة الخوف	٢ كتاب الطهارة
٢٢ باب ما يحرم لبسه	٣ فصل تحمل الطهارة من كل اثناء الخ
باب صلاة الجمعة	فصل ينسب السواك
٢٣ باب صلاة العيدين	باب الوضوء
باب صلاة الكسوف	٤ باب المسح على الخفين
٢٤ باب صلاة الاستسقاء	٥ باب أسباب الحدث
كتاب الجنائز	باب قضاء الحاجة
فصل ثمرة من فعلها اذا كان رجلا فالاولى به	باب الغسل
الاب الخ	فصل يبدأ بالمغتسل بالتسمية
٢٥ فصل في الكفن	٧ فصل يسن غسل الجمعة والعيدين الخ
فصل في الصلاة على الميت	باب التيمم
٢٦ فصل في الدفن	٨ باب الحيض
فصل في العزبة	٩ باب البجاسات
كتاب الزكاة	كتاب الصلاة
٢٧ باب صدقة المواسي	١٠ باب المواقيت
٢٨ باب زكاة التبات	باب الأذان والاقامة
٢٩ باب زكاة الذهب والفضة	١١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة
باب زكاة العروس	باب سر العورة
باب زكاة المعدن والركا	١٢ باب استقبال القبلة
باب زكاة المطر	باب صفة الصلاة
باب قسم الصدقات	١٥ باب ما يفعله في الصلاة وما كره فيه وما يجب
٣١ كتاب الصيام	١٦ باب صلاة التطوع
٣٢ فصل في نية الصوم من زال الخ	١٧ باب سجود السهو
فصل في الاعسكاف	١٨ فصل سجود التلاوة
٣٣ كتاب الحج	باب صلاة الجماعة
٣٤ فصل في نية الحج والعمرة	١٩ فصل أولى الناس بالإمامة
فصل اذا أراد أن يحرم الخ	٢٠ فصل السنة أن يسجد الاكران الخ
٣٥ فصل اذا أراد أن يحرم الخ	باب الاوقات التي تنهى عن الصلاة فيها
٣٦ فصل اذا فرغ من طهارة الخ	باب صلاة الاراس
٣٧ فصل في صلاة الخ	٢١ باب صلاة المداير

بابا الانصية

فصل العقيقة

باب الاطعمة

باب الصيد والذبائح

باب النحر

كتاب البيع

٤١ فصل للبيع شروط خمسة

فصل في الربا

٤٢ فصل لا يصح بيع نتاج النتاج

فصل من علم بالسلعة عيبا الخ

فصل في بيع الثمرة

٤٣ فصل في المبيع قبل قبضه

فصل اذا انشأ على صحة العقد

باب السلم

فصل في المرض

٤٤ باب الرهن

باب التفليس

باب الحجر

باب الحوالة

باب الضمان

٤٥ باب الشركه

باب الوكالة

٤٦ باب الودعه

باب العارية

باب الغصب

٤٧ باب الشفعة

باب القراض

باب المساقاة

٤٨ فصل في العمل في الارض الخ

باب الاجارة

فصل من بنى الى حائطا الخ

٤٩ باب اللقطة واللفيط

فصل التقاط النبوذ ورض كانه

باب المسابقة

باب الوقف

٥٠ باب الهبة

باب العتق

باب التدبير

فصل في الكتابة

٥١ فصل اذا اولد جاريته الخ

باب الوصية

٥٢ كتاب الفرائض

فصل في ميراث أهل القروض

٥٣ فصل في الحجب

٥٤ فصل في العصابات

كتاب النكاح

٥٥ فصل يجب تسليم المرأة على الفور

فصل يحرم نكاح الام الخ

فصل اذا اوجدا أحدهما الآخر مجنوننا الخ

٥٦ كتاب الصداق

فصل ولية العرس ستة الخ

باب معاشرة الأزواج

٥٨ باب النفقات

فصل يجب على الشخص ذكره كان أم

اذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن

على الآباء الخ

٥٩ فصل أحق الناس بحضانة الطفل الام

باب الطلاق

٦٠ فصل يصح الخلع الخ

فصل من شات دل الملق أم لا

فصل اذا طلق الحر مائة الخ

فصل الإبلاء حرام

فصل في التدبير

باب العدد

٦١ فصل من ملك أمة حرم عليه ولعواها

والاستقناع بها حتى يستبرئها

فصل من أمت أمتة بولد الخ

٦٢ فصل من قدف زوجته الخ

باب الرضاع

كتاب الجنائيات

٦٣ فصل اذا كان القتل خطأ الخ

٦٣ فصل تجب الكفارة

فصل اذا خرج على الامام طائفة

٦٤ باب الصيال

٦٤ باب الردة

باب الجهاد

٦٤ باب الفئيمة

فصل تعقد الدمة لليهود والنصارى

٦٥ باب الزنا

٦٥ باب القذف

باب السرقة

٦٦ فصل من شرب السلاح وأخاف السبيل

فصل كل شراباً سكر كثيره حرم الخ

فصل من أتى معصية لا حد فيها

باب الأيمان

فصل ومن حلف لا يدخل بيتنا

٦٧ فصل اذا حلف وحنت

باب الاقضية

فصل اذا ادعى الخصم الخ

٦٨ باب الشهادة

(تمت)

